سبر آراء عن نظرة التونسيين إلى مشاركة المرأة في الحياة السياسية في تونس

الجزء 2

التقرير التأليفي

ديسمبر 2013

إقليم الوسط الشرقي

البيانات من المعهد الوطني للإحصاء – السكان في 1 جويلية 2011

إقليم الوسط الشرقي:

يتكوّن إقليم الوسط الشرقي من ولايات سوسة و المنستير و المهدية و صفاقس.

تعدّ هذه الجهة 2 294 004 ساكنا، أي 4.32% من العدد الجملي للسكّان و تمسح 41 402 كم^2 أي 1.9% من المساحة الجملية للبلاد التونسية.

تمثل الإناث 8.94% من سكان هذه الجهة.

ولاية المهدية:

تضمّ هذه الولاية 400 400 ساكنا و تمسح 966 2 كم^2 . مدينة المهدية، تعتبر مركز الولاية، كانت عاصمة البلاد التونسية في القرن العاشر في عهد الدولة الفاطمية.

تبقى ولاية المهدية هي منطقة إنتاج الزيتون بشكل أساسي بحيث تعدّ 4.8 مليون شجرة مغروسة على مساحة 143 000 هكتار. لكن يمكن أن نذكر أيضا الصيد البحري حيث يمثل هذا القطاع بولاية المهدية نسبة 15% من الإنتاج الوطني.

النتائج بالنسبة لولاية المهدية

تمّ إستجواب 153 ساكنا من ولاية المهدية. يتوزّعون كالآتي:

توزيع العيّنة من ولاية المهدية
التوزيع حسب الشريحة العمريّة

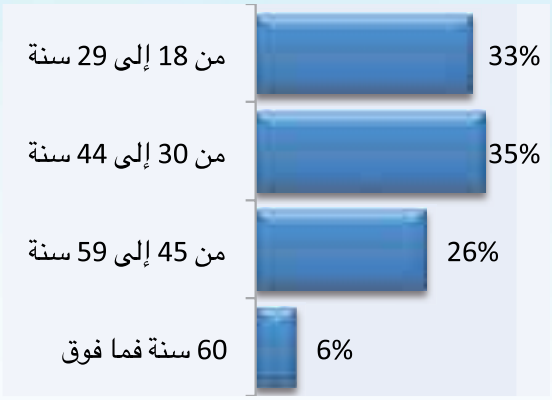

التوزيع حسب الوسط

التوزيع حسب الشرائح المهنية و الإجتماعية

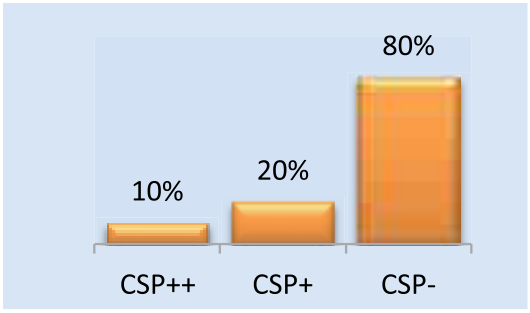

المواقف العامة لسكان ولاية المهدية حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

سكان ولاية المهدية مؤيّدون نسبيّا لمشاركة المرأة في الحياة السياسيّة:

61 % من سكان المهدية يؤيدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية، و هي تكون بذلك في المرتبة الخامسة عشر من بين الولايات الأكثر تشجيعا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية (وراء قبلي 66%).

36 %منهـم يفـسّرون هـذا الموقـف المؤيّـد بالإشـارة إلى مبـدإ المسـاواة بـين الجنسـين، 22 %يـبررون ذلـك بـأن المـرأة لهـا الحـق في المشـاركة في الحيـاة السياسـية، 15 % يصرحـون بـأن مشـاركتها في الحيـاة السياسـية هـو واجـب و بـأن مشـاركة المـرأة في الحيـاة السياسـية أمـر لا بـد منـه، 14 %يقـرّون بـأن المـرأة التونسـية أثبتـت قدرتهـا في المجـال السـياسي و بكونهـا تلعـب دورا هامّـا، أساسـيّا ومؤكـدا في شـتى المجـالات وبصـورة خاصـة في المجـال السـياسي.

مواقف سكان المهدية حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية

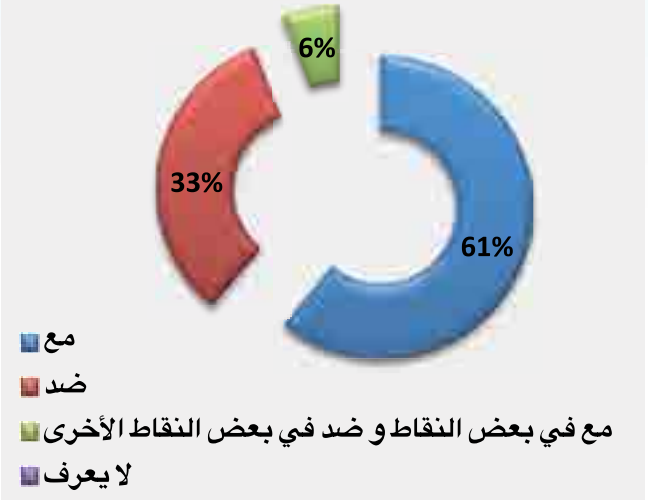

سـكان ولايـة المهديـة الذيـن لهـم مسـتوى تعليـم عـالي هـم الأكـثر تأييـدا لمشـاركة المـرأة في الحيـاة السياسـية و ذلـك بنسـبة 66 %. و نفـس الـشيء بالنسـبة لــ 88 % مـن سـكان المهديـة مـن المنتمـين إلى الشريحـة المهنيـة و الإجتماعيـة الأعـلى و 67 % مـن المنتمـين إلى الشرائـح المهنيـة و الإجتماعيـة العليـا.

سـكان المهديـة أقّـل تشـجيعا للمشـاركة في السياسـة عندمـا يتعلّـق الأمـر بنسـاء مـن عائلاتهـم القريبـة:

في مسـألة تشـجيعهم لإحـدى نسـاء أسرتهـم عـلى المشـاركة في الحيـاة السياسـية، يبـدي سـكان المهديـة تحفّظـا أكـثر، فــ 52 %منهـم فقـط يشـجعون إحـدى نسـاء أسرتهـم عـلى المشـاركة في الحيـاة السياسـية - 27 %مـن ضمـن الغـير المشـجعين يفـسرون تحفّظهـم بـأن المـرأة لا يجـب أن تتمتـع بحرياتهـا و بـأن مكانهـا الأسـاسي هـو المنـزل، و26 %منهـم يفـسرون ذلـك بعـدم إسـتقرار المشـهد السـياسي الحـالي.

مواقف سكان المهدية فيما يخص تشجيع إمرأة من الأسرة للمشاركة في الحياة السياسية

تجـدر الإشـارة إلى أن سـكان ولايـة المهديـة البالغـين مـن العمـر 60 سـنة فـما فـوق هـم الأكـثر تأييـدا لمشـاركة إحـدى نسـاء عائلتهـم في الحيـاة السياسـية بنسـبة 78 %، و نفـس الـشيء بالنسـبة لــ 54 %مـن أصحـاب التعليم العالي، كذلك 69 % من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعـلى و53 % مـن المنتمـين إلى الشرائـح المهنيـة و الإجتماعيـة العليـا.

مواقف سكان المهدية إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر:

61 %من سكان المهدية يؤيدون أن تتحمّل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية. يـبرّرون هـذا الموقـف في 21 %مـن الحـالات بمبدإ المسـاواة بـين الرجل و المـرأة، و في 20 %مـن الحـالات بكـون المـرأة لهـا المهـارات و الميـزات الإنسـانية اللاّزمـة للمشـاركة في الحيـاة السياسـية (قادرة عـلى التعبئة، ناجعة،ملتزمـة و نزيهـة). 14 %يصرحون بـأن المرأة لها الكفاءة اللازمة للمشـاركة في الحيـاة السياسـية)تكويـن و أفـكار و قيمـة مضافـة).

مواقف سكان المهدية إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر

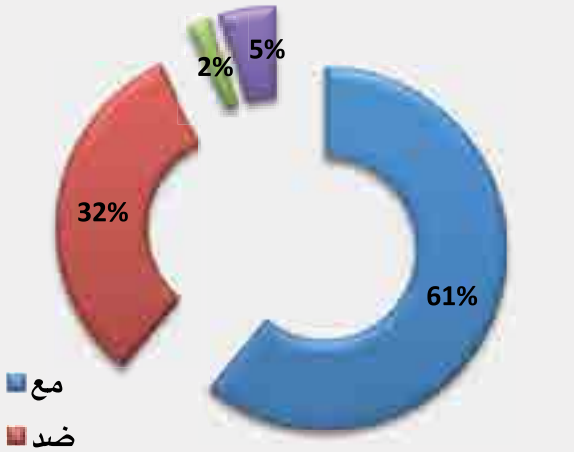

تجدر الإشارة إلى أن 78 %من سكان ولاية المهدية البالغين من العمر 60 سنة فما فوق يؤيدون أن تتحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر. و نفس الشيء بالنسبة لـ 66 %من سكان المهدية الذين لديهم مستوى تعليم ثانوي و 88 %من و الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

مواقف سكان المهدية إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة:

42 %من سكان المهدية يؤيدون تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة، بينما 41 %لا يؤيدون ذلك. 51 %من سكان المهدية المؤيدين لمبدإ التناصف يبررون ذلك بتطبيق مبدإ المساواة بين الرجل و المرأة.

أما بالنسبة للرافضين لمبدإ التناصف، فإن17 %منهم يصرحون بأن السياسة قد جعلت للرجال و بأن النساء ليس لهم مكان في السياسة، نفس النسبة أي 17 %هم رافضون تماما لمبدإ التناصف لأنهم يرون بأن تخصيص نسب مئوية ينبغي أن تنبني على الأفضلية في القدرات و المهارات بغض النظر عن الجنس.

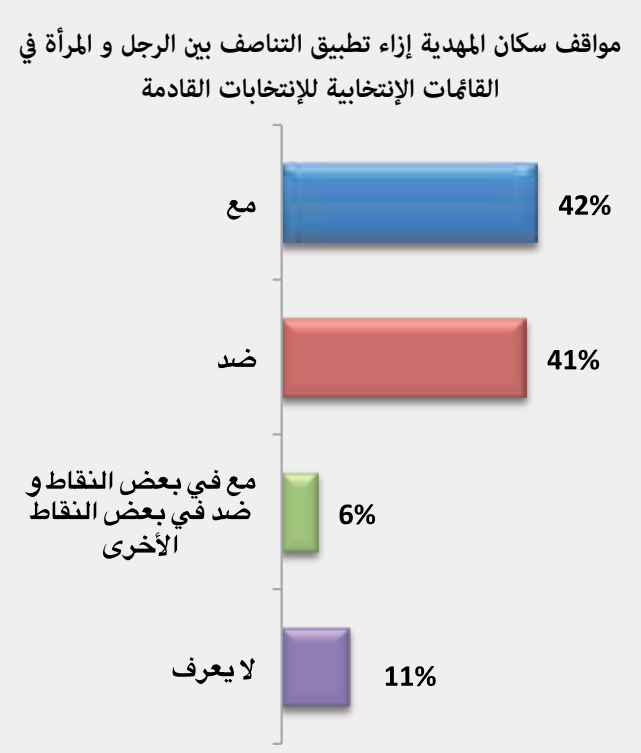

89 %من سكان المهدية البالغين من العمر 60 سنة فما فوق يؤيدون مبدأ التناصف.

مواقف سكان ولاية المهدية إزاء تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية:

45 %من سكان ولاية المهدية يؤيدون فكرة تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية. 23 %منهم يعتبرون هذه الحصّة كوسيلة لضمان وجود المرأة في السياسة.

نسبة الـ 42 %الرافضون لهذا المبدأ، يبررون موقفهم في 36% من الحالات بأن تخصيص حصّة ينبغي أن تنبني على الأفضلية في القدرات و المهارات بغض النظر عن الجنس لأن هذا المبدأ من شأنه أن يشكل خطرا على كفاءة المترشح و مهارته .

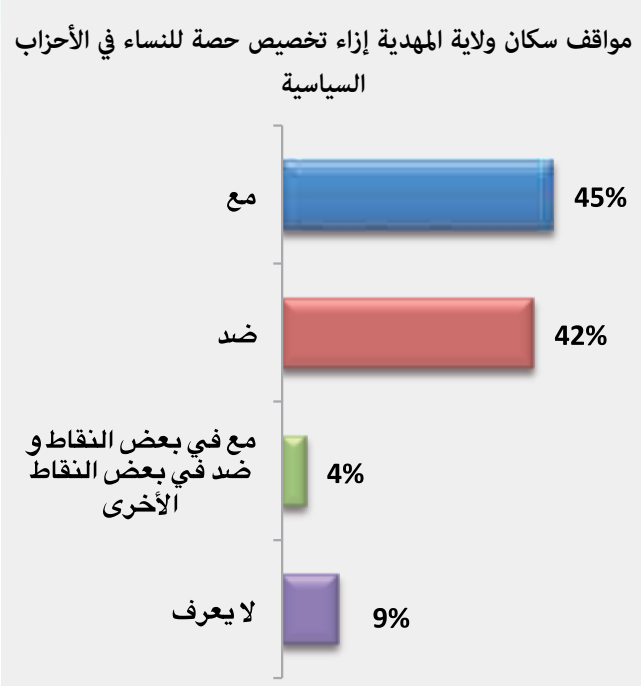

المؤيدون لتخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية هم 56% من سكان المهدية الذين أعمارهم من 60 سنة فما فوق و 52% من الذين لهم مستوى تعليم إبتدائي، و 46% من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية غير العليا.

القيمة المضافة للمرأة في السياسة:

66% من سكان المهدية يعتبرون أن المرأة لا تعطي الإضافة في السياسة، بينما 30% يرون عكس ذلك أي بأن المرأة تعطي إضافة في السياسة. 59% من الذين يرون أن للمرأة قيمة مضافة في السياسة يعتبرون أن هذه القيمة تكمن في مساهمتها في الدفاع عن حقوق المرأة و عن حقوق الإنسان بصفة عامة.

القدرة على الإقناع و نوايا التصويت:

القدرة على الإقناع:

8% من سكان المهدية يقرون بكونهم أكثر إقتناعا بالنساء، و 42% منهم يبررون موقفهم هذا بأن المرأة لديها مهارات في التواصل تفوق قدرات الرجل. 49% من سكان ولاية المهدية أقروا بكونهم أكثر إقتناعا بالرجال، 47% منهم يرون لدى الرجال مهارات أكبر في التواصل. 38% من سكان المهدية يرون أن الرجل و المرأة لهما نفس القدرة على الإقناع.

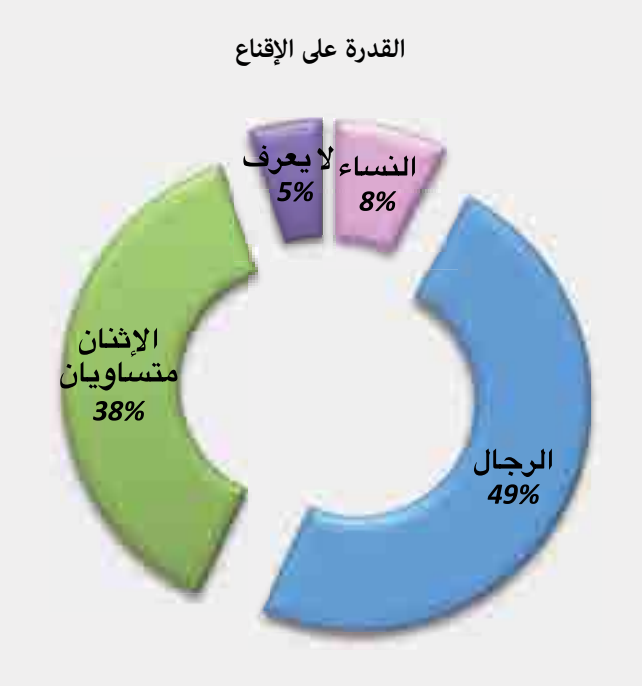

نوايا التصويت:

18% من سكان ولاية المهدية صرحوا أنهم ينوون التصويت لفائدة إمرأة في الإنتخابات القادمة، 69% منهم ينوون التصويت لرجل و 2% لا ينوون التصويت. 21% من الذين ينوون التصويت لإمرأة صرحوا أنهم سيقومون بذلك تضامنا مع المرأة. 38% من الذين ينوون التصويت لرجل سيقومون بذلك للخصال الإنسانية التي يتمتع بها الرجل (الكاريزما، حذق التعبئة، النجاعة و الفعالية..).

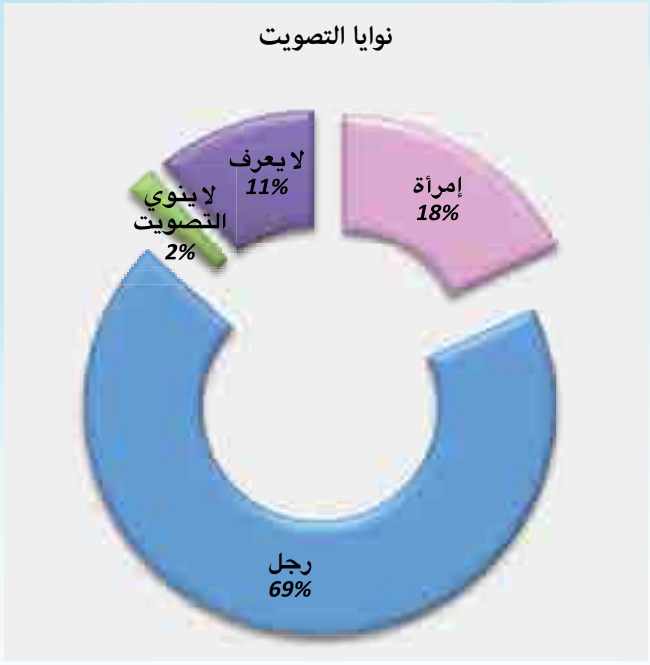

التأثير الناجم عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

- 67% من سكان ولاية المهدية يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يساعد على تحسين وضعية البلاد. و يشارك في هذه الفكرة حوالي 85% من سكان ولاية المهدية الذين يعيشون في المناطق الريفية و بنسبة 74% من الذين لديهم مستوى تعليم عالي.
- 71% من سكان ولاية المهدية يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يمكن أن يعزز مشاركة جميع فئات الشعب في الحياة الإجتماعية.

من بين هؤلاء تجدر الإشارة إلى أن نسبة 78% من الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق و 88% من ضمن سكان الوسط الريفي، و 78% ممّن لديهم مستوى تعليم عالي يؤيدون هذا الموقف.

- 42% من سكان ولاية المهدية موافقون على كون تولي المرأة مسؤوليات سياسية يساهم في تقليص العنف السياسي.

51% من سكان ولاية المهدية الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 44 سنة يساندون هذه الفكرة، نفس الشيء بالنسبة لـ 61% من الذين يعيشون بالمناطق الريفية و 53% من من ذوي مستوى التعليم العالي، و 75% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

- 88% من سكان ولاية المهدية يعتقدون أنه إذا ما تقلص العنف السياسي سيشجع ذلك النساء على المشاركة أكثر في الحياة السياسية.

سكان المهدية المؤيدون لهذه الفكرة هم 100% من الذين أعمارهم 60 سنة فما فوق و 92% من الذين يعيشون بالمناطق

الريفية و 91% لديهم مستوى تعليم عالي و 88% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

- 39% من سكان ولاية المهدية يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية من شأنه أن يقلص الفساد و الممارسات الإحتيالية.

المواقف حول تحمل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية:

على الصعيد الجهوي:

45% من سكان ولاية المهدية يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية في ولايتهم. 67% من سكان ولاية المهدية الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق يشتركون في هذه الفكرة، كذلك نسبة 65% سكان ولاية المهدية المتواجدون بالمناطق الريفية، و أيضا 48% من الذين لهم مستوى تعليم عالي.

على الصعيد الوطني:

44% من سكان ولاية المهدية يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية على الصعيد الوطني. و من أكثر المؤيدين لهذه الفكرة هم 56% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 54% من الذين تتراوح أعمارهم ما بين 45 و 59 سنة.

المواقف حول تولي المرأة مراكز القيادة في السياسة:

بالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية:

33% من سكان ولاية المهدية يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الجمهورية. نشير إلى أن سكان ولاية المهدية البالغين من العمر 60 سنة فما فوق هم الأكثر تأييدا لتولي المرأة مراكز القيادة في المشهد السياسي التونسي، إذ أن 56% منهم يؤيدون تولي المرأة منصب رئيس الجمهورية. نفس الشيء بالنسبة لـ 35% من سكان المهدية الذين لديهم مستوى تعليم عالي.

بالنسبة لمنصب رئيس البرلمان:

48% من سكان ولاية المهدية يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس البرلمان، و بالخصوص الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق، إذ أن 78% منهم مع تولي المرأة منصب رئيس برلمان.

سكان المهدية الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى هم من أكثر المؤيدين لتولي المرأة منصب رئيس برلمان بنسبة 63%.

بالنسبة لمنصب رئيس الحكومة:

35% من سكان ولاية المهدية يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الحكومة. سكان ولاية المهدية البالغون من العمر 60 سنة فما فوق هم الأكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة مناصب القيادة في المشهد السياسي التونسي، إذ أن 56% منهم مع توليها منصب رئيس حكومة. سكان المهدية ذوو مستوى تعليم عالى يبدون أيضا أكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة مناصب القيادة في المشهد السياسي التونسي، إذ أن 40% منهم مع توليها منصب رئيس حكومة.

بالنسبة لمنصب وزيرة في وزارة أخرى غير وزارة المرأة:

73% من سكان ولاية المهدية يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب وزيرة في وزارة غير وزارة المرأة. سكان المهدية البالغين من العمر 60 سنة فما فوق هم الأكثر تأييدا لتولي المرأة منصب وزيرة بغض النظر عن وزارة المرأة و ذلك بنسبة 89%، نفس الشيء لـ 78% من الذين لديهم مستوى تعليم عالي، و كذلك 94% من سكان ولاية المهدية المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

بالنسبة لمنصب رئيس بلدية:

68% من سكان ولاية المهدية يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس بلدية. سكان ولاية المهدية الذين لديهم مستوى تعليم عالي يبدون أكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس البلدية و ذلك بنسبة 71% .

كذلك 88% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية والإجتماعية الأعلى.

بالنسبة لمنصب رئيس حزب سياسي:

61% من سكان ولاية المهدية يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس حزب سياسي. سكان ولاية المهدية الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق يبدون أكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس حزب سياسي و ذلك بنسبة 67% . نفس الشيء لسكان المهدية ذوي مستوى تعليم عالي و ذلك بنسبة 60%.

ولاية المنستير:

تضمّ هذه الولاية 500 525 ساكنا و تمسح 024 1 كم^2.

«فتحية مزالي»، لقبها عند الولادة «مختار»، هي أول إمرأة في تونس تتولى منصب وزيرة. ولدت بتونس العاصمة لكنها كانت زوجة «محمد مزالي» أصيل مدينة المنستير و الوزير الأول في عهد بورقيبة.

النتائج بالنسبة لولاية المنستير:

تمّ إستجواب 151 ساكنا من ولاية المنستير. يتوزّعون كالآتي:

توزيع العيّنة من ولاية المنستير
التوزيع حسب الشريحة العمريّة

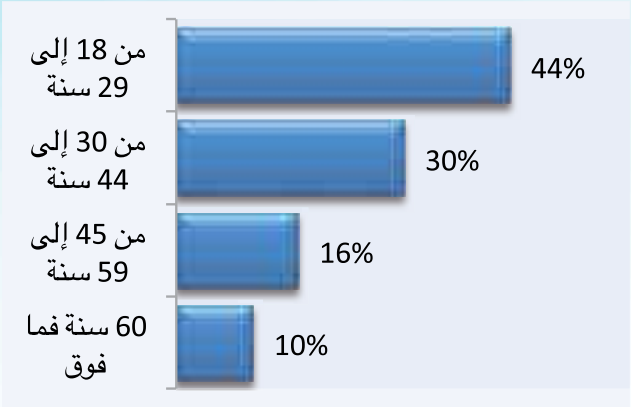

التوزيع حسب الوسط

التوزيع حسب الشرائح المهنية و الإجتماعية

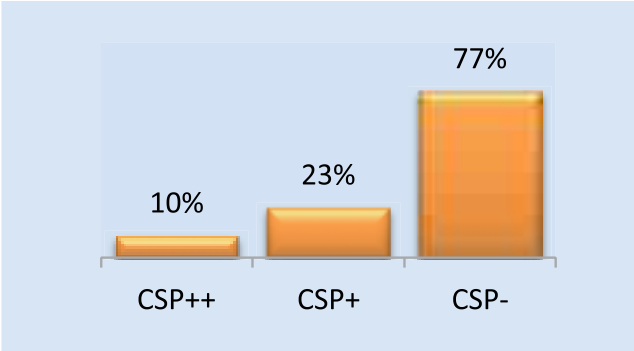

المواقف العامة لسكان ولاية المنستير حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

سكان ولاية المنستير مؤيّدون لمشاركة المرأة في الحياة السياسيّة:

77 % من سكان المنستير يؤيدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية، و هي تحتل بذلك المرتبة الأولى في صدارة الولايات الأكثر تشجيعا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

36 %منهم يفسّرون هذا الموقف المؤيّد بالإشارة إلى مبدإ المساواة بين الجنسين، 13 % يقرّون بأن المرأة التونسية أثبتت قدرتها في شتى المجالات و بكونها تلعب دورا هامّا، أساسيّا ومؤكدا في المجال الإجتماعي وبصورة خاصة في المجال السياسي، 12 %يساندون هذا الموقف حتى تفرض المرأة نفسها و بالتالي أن تكون لها مكانة في المجتمع من خلال مشاركتها في الحياة السياسية. 11 %يبررون ذلك بأن للمرأة الحق في المشاركة في الحياة السياسية و بأنه من واجبها في نفس الوقت.

مواقف سكان المنستير حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية

سكان ولاية المنستير الذين يبلغون من العمر 60 سنة فما فوق هم الأكثر تأييدا لمشاركة المرأة في الحياة السياسية و ذلك بنسبة 87 %. نفس الشيء بالنسبة لـ83 %من الذين لهم مستوى تعليم عالي، و 85 %من سكان المنستير من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا، و بنسبة 80 %من الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

سكان المنستير أقّل تشجيعا للمشاركة في السياسة عندما يتعلّق الأمر بنساء من عائلاتهم القريبة:

في مسألة تشجيعهم لإحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية، يبدي سكان المنستير تحفّظا أكثر، فـ 58 % منهم فقط يشجعون إحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية.

49 %من ضمن الغير المشجعين يفسرون تحفّظهم بعدم إستقرار المشهد السياسي الحالي.

مواقف سكان المنستير فيما يخص تشجيع إمرأة من الأسرة للمشاركة في الحياة السياسية

تجدر الإشارة إلى أن سكان ولاية المنستير البالغين من العمر 60 سنة فما فوق هم الأكثر تأييدا لمشاركة إحدى نساء عائلتهم في الحياة السياسية بنسبة 73 %، و نفس الشيء بالنسبة لـ 58 %من سكان الوسط الحضري، و كذلك 73 % من الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى .

مواقف سكان المنستير إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر:

70 %من سكان المنستير يؤيدون أن تتحمّل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية. يبرّرون هذا الموقف في 20 %من الحالات بأن المرأة ممكن لها أن تتحمل مسؤوليات سياسية إذا برهنت بأنها قادرة على ذلك، 17 %يرون بأن المرأة لها الكفاءة اللازمة للمشاركة في الحياة السياسية)تكوين و أفكار و قيمة مضافة)، و 16 %منهم يبررون ذلك بمبدأ المساواة بين الرجل و المرأة.

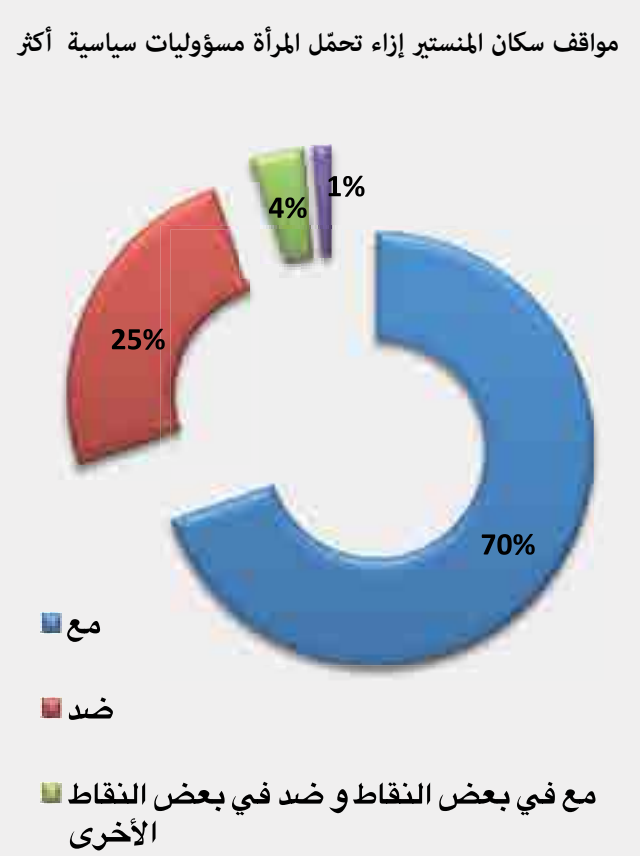

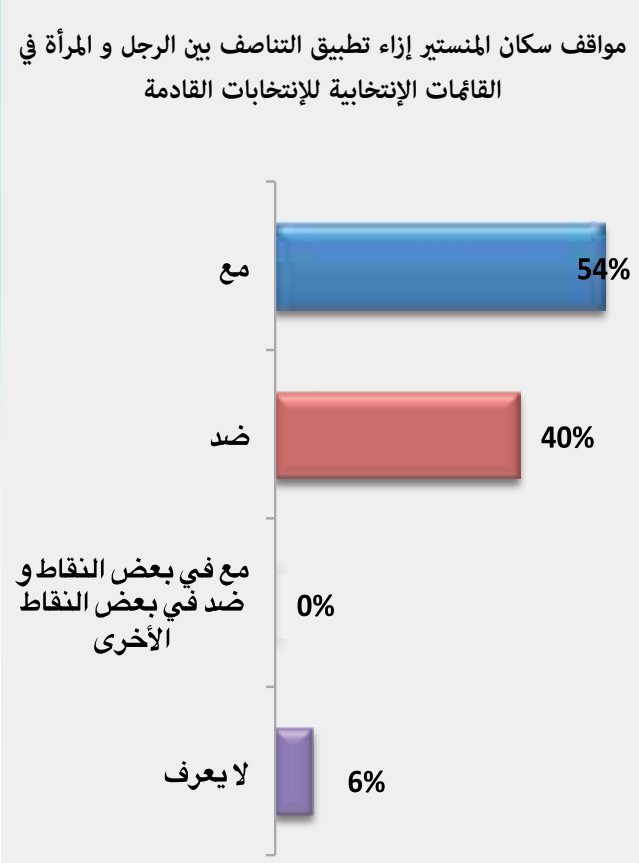

تجدر الإشارة إلى أن 78 %من سكان ولاية المنستير الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 44 سنة يؤيدون أن تتحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر. و نفس الشيء بالنسبة لـ 70 %من سكان المنستير الذين يعيشون بالوسط الحضري و 67 %من الذين لديهم مستوى تعليم عالي و كذلك بالنسبة إلى 73 %من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

مواقف سكان المنستير إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة:

54 %من سكان المنستير يؤيدون تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة، بينما 40 %لا يؤيدون ذلك. تطبيق مبدأ المساواة بين الرجل و المرأة يمثل بالنسبة لـ 56 %من سكان ولاية المنستير دافعا لتأييدهم لمبدأ التناصف. أما بالنسبة للرافضين لمبدأ التناصف، فإن 23 %منهم يرون أن 50 %هي نسبة مبالغ فيها و أنه يجب أن يكون الرجل أكثر حضورا من المرأة.

59 % من سكان ولاية المنستير الذين أعمارهم ما بين 18 و 29 سنة و 62 %ممّن لديهم مستوى تعليم عالي و 73 %من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون مبدأ التناصف.

مواقف سكان ولاية المنستير إزاء تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية:

57 %من سكان ولاية المنستير يؤيدون فكرة تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية. 16 %منهم يعتبرون هذه الحصّة كوسيلة لتكريس مبدأ المساواة بين الرجل و المرأة.

نسبة الـ 36 %الرافضون لهذا المبدأ، يبررون موقفهم في 25% من الحالات بأن تخصيص نسب مئوية ينبغي أن تنبني على الأفضلية في القدرات و المهارات بغض النظر عن الجنس .

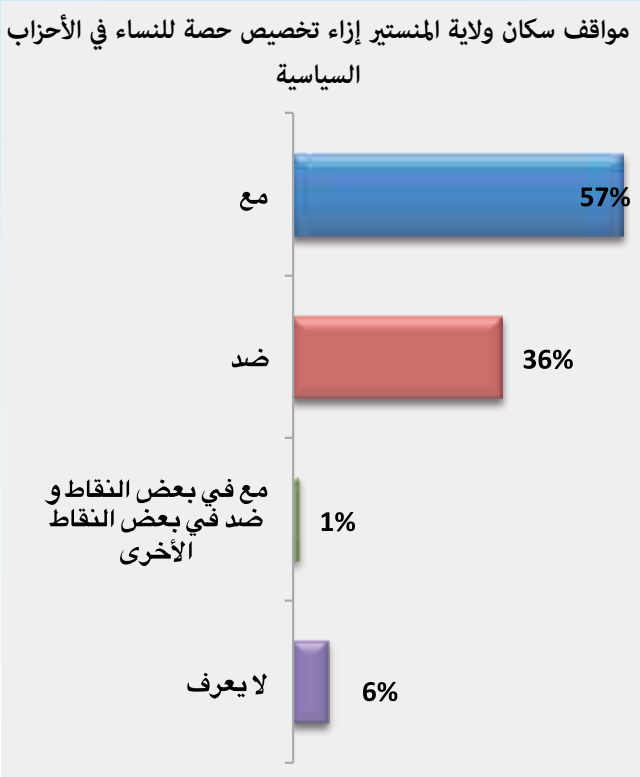

المؤيدون لتخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية هم 67% من سكان المنستير الذين أعمارهم من 60 سنة فما فوق.

القيمة المضافة للمرأة في السياسة:

67% من سكان المنستير يعتبرون أن المرأة لا تعطي الإضافة في السياسة، بينما 30% يرون عكس ذلك. 37% من الذين يرون أن للمرأة قيمة مضافة في السياسة يعتبرون أن هذه القيمة تكمن في مساهمتها في الدفاع عن حقوق المرأة و عن حقوق الإنسان بصفة عامة، 20% منهم يجدون بأن القيمة المضافة للمرأة تكمن في أفكارها و قدراتها.

القدرة على الإقناع و نوايا التصويت:

القدرة على الإقناع:

10% من سكان المنستير يقرون بكونهم أكثر إقتناعا بالنساء، و 40% منهم يبررون موقفهم هذا بأن المرأة لها المهارات و الميزات الإنسانية اللاّزمة للمشاركة في الحياة السياسية (قادرة على التعبئة، ناجعة،ملتزمة و نزيهة). 55% من سكان ولاية المنستير أقروا بكونهم أكثر إقتناعا بالرجال و 29% يبررون موقفهم بما يتمتع به الرجل من خصال إنسانية (الكاريزما، حذق التعبئة، النجاعة و الفعالية..). 30% يرون أن الرجل و المرأة لهما نفس القدرة على الإقناع.

نوايا التصويت:

18% من سكان ولاية المنستير صرحوا أنهم ينوون التصويت لفائدة إمرأة في الإنتخابات القادمة و 45% منهم ينوون التصويت لرجل و 10% لا ينوون التصويت.

37% من الذين ينوون التصويت لإمرأة صرحوا أنهم سيقومون بذلك تضامنا مع المرأة و 33% منهم يرون بأن المرأة تستحق أن تأخذ فرصتها في الحياة السياسية و أنه ينبغي تشجيعها على ذلك.

47% من الذين ينوون التصويت لرجل سيقومون بذلك للخصال الإنسانية التي يتمتع بها الرجل (الكاريزما، حذق التعبئة، النجاعة و الفعالية..)، و 22% سيقومون بذلك عن إقتناع شخصي مفترضين بأن «الرجل هو أفضل من المرأة».

التأثير الناجم عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

- 82% من سكان ولاية المنستير يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يساعد على تحسين وضعية البلاد. و يشارك في هذه الفكرة حوالي 87% من سكان ولاية المنستير البالغين من العمر 60 سنة فما فوق و 90% من الذين لديهم مستوى تعليم عالي و 93% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 91% من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.
- 85% من سكان ولاية المنستير يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يمكن أن يعزز مشاركة جميع فئات الشعب في الحياة الإجتماعية. من بين هؤلاء نجد 89% من الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 29 سنة و 100% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 97% من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا، و 88% من الذين لديهم مستوى تعليم عالي.
- 62% من سكان ولاية المنستير موافقون على كون تولي المرأة مسؤوليات سياسية يساهم في تقليص العنف السياسي. 66% من سكان ولاية المنستير الذين يبلغون من العمر 60 سنة فما فوق يساندون هذه الفكرة، نفس الشيء بالنسبة لـ 74% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.
- 87% من سكان ولاية المنستير يعتقدون أنه إذا ما تقلص العنف السياسي سيشجع ذلك النساء على المشاركة أكثر في الحياة السياسية.
- 44% من سكان ولاية المنستير يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية من شأنه أن يقلص الفساد و الممارسات الإحتيالية.

المواقف حول تحمل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية:

على الصعيد الجهوي:

64% من سكان ولاية المنستير يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية في ولايتهم. 75% من سكان ولاية المنستير الذين تتراوح أعمارهم ما بين 45 و 59 سنة يشتركون في هذه الفكرة، كذلك 67% من سكان ولاية المنستير الذين لهم مستوى تعليم عالي و 93% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 79% من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

على الصعيد الوطني:

74% من سكان ولاية المنستير يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية على الصعيد الوطني. و من أكثر المؤيدين لهذه الفكرة هم 87% من الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق و 100% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 91% من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا، و 81% من سكان المنستير الذين لديهم مستوى تعليم عالي.

المواقف حول تولي المرأة مراكز القيادة في السياسة:

بالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية:

35% من سكان ولاية المنستير يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الجمهورية. نشير إلى أن سكان ولاية المنستير الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و 59 سنة هم الأكثر تأييدا لتولي المرأة مراكز القيادة في المشهد السياسي التونسي، إذ أن 58% منهم يؤيدون تولي المرأة منصب رئيس الجمهورية. نفس الشيء بالنسبة لـ 47% من سكان المنستير المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

بالنسبة لمنصب رئيس البرلمان:

52% من سكان ولاية المنستير يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس البرلمان، و بالخصوص الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و 59 سنة، إذ أن 63% منهم مع تولي المرأة منصب رئيس برلمان.

سكان المنستير الذين لديهم مستوى التعليم العالي هم مؤيدون لتولي المرأة منصب رئيس البرلمان و ذلك بنسبة 55%، و كذلك 80% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

بالنسبة لمنصب رئيس الحكومة:

50% من سكان ولاية المنستير يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الحكومة. سكان ولاية المنستير الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و 59 سنة هم الأكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة مناصب القيادة في المشهد السياسي التونسي، إذ أن 58% منهم مع توليها منصب رئيس حكومة. سكان المنستير ذوو مستوى تعليم عالي يبدون أيضا أكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة مناصب القيادة في المشهد السياسي التونسي، إذ أن 52% منهم مع توليها منصب رئيس حكومة. نفس الشيء بالنسبة لـ 67% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

بالنسبة لمنصب وزيرة في وزارة أخرى غير وزارة المرأة:

85% من سكان ولاية المنستير يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب وزيرة في وزارة غير وزارة المرأة. سكان المنستير الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 44 سنة هم الأكثر تأييدا لتولي المرأة منصب وزيرة بغض النظر عن وزارة المرأة و ذلك بنسبة 91% و نفس الشيء لـ 93% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

بالنسبة لمنصب رئيس بلدية:

77% من سكان ولاية المنستير يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس بلدية.

سكان ولاية المنستير الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يبدون أكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس بلدية و ذلك بنسبة 93% و كذلك 91% من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

بالنسبة لمنصب رئيس حزب سياسي:

73% من سكان ولاية المنستير يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس حزب سياسي. سكان ولاية المنستير الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق يبدون أكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس حزب سياسي و ذلك بنسبة 87% . نفس الشيء لسكان المنستير الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و ذلك بنسبة 100% و 88% من الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

ولاية صفاقس:

تضمّ هذه الولاية 500 944 ساكنا و تمسح 545 7 كم^2.

مدينة صفاقس، عاصمة الولاية، تعد ثاني ولاية بعد العاصمة تونس على الصعيد الديمغرافي و الإقتصادي.

تحتل الفلاحة - و على وجه الخصوص قطاع جني الزيتون (40% من الإنتاج الوطني لزيت الزيتون) و أيضا غراسة اللوز (30% من الإنتاج الوطني) - مكانة هامة في الإقتصاد الجهوي.

يضم النسيج الصناعي حاليا ما يقارب 500 2 وحدة توفر 000 59 موطن شغل ما يعادل 25% من مجموع السكان الناشطين.

القطاع الثالث و على وجه الخصوص قطاع التجارة يعتبر دائما قطاعا مزدهرا، و هو يشغل 000 100 شخص.

«مجيدة بوليلة» ولدت و عاشت بصفاقس. كانت من الوجوه البارزة في الحركة الوطنية التونسية و رمز لتحرير المرأة التونسية.

النتائج بالنسبة لولاية صفاقس:

تمّ إستجواب 152 ساكنا من ولاية صفاقس. يتوزّعون كالآتي:

توزيع العيّنة من ولاية صفاقس
التوزيع حسب الشريحة العمريّة

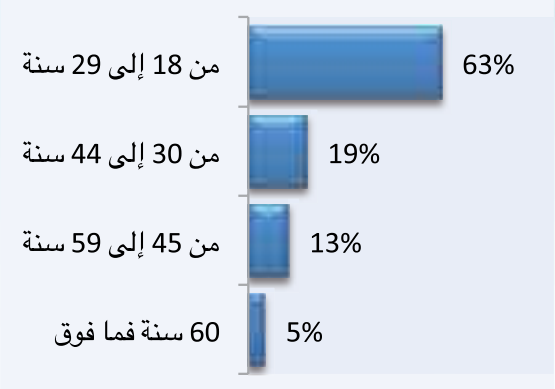

التوزيع حسب الوسط

التوزيع حسب الشرائح المهنية و الإجتماعية

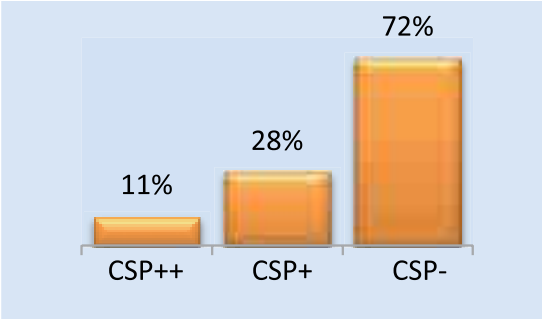

المواقف العامة لسكان ولاية صفاقس حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

سكان ولاية صفاقس مؤيّدون لمشاركة المرأة في الحياة السياسيّة:

73% من سكان صفاقس يؤيدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية، و هي تحتل بذلك المرتبة الرابعة في ترتيب الولايات الأكثر تشجيعا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

35 %منهم يفسّرون هذا الموقف المؤيّد بالإشارة إلى مبدإ المساواة بين الجنسين، 9% يبررون ذلك بأن المرأة لها الحق في المشاركة في الحياة السياسية و بأنه من واجبها في نفس الوقت، كما يرون أن المرأة لها الكفاءة اللاّزمة للمشاركة في الحياة السياسية (التكوين، الأفكار، القيمة المضافة)، و بأنها تلعب دورا هما في المجتمع بحيث تعتبر جزءا لا يتجزّء منه.

مواقف سكان صفاقس حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية

سكان ولاية صفاقس الذين يبلغون من العمر 60 سنة فما فوق هم الأكثر تأييدا لمشاركة المرأة في الحياة السياسية و ذلك بنسبة 88 %. نفس الشيء بالنسبة لـ84 %من الذين لهم مستوى تعليم عالي، و 76 % من سكان صفاقس المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

سكان صفاقس أقّل تشجيعا للمشاركة في السياسة عندما يتعلّق الأمر بنساء من عائلاتهم القريبة:

في مسألة تشجيعهم لإحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية، يبدي سكان صفاقس تحفّظا أكثر، فـ 48 %منهم فقط يشجعون إحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية - 55 %من ضمن الغير المشجعين يفسرون تحفّظهم بعدم إستقرار المشهد السياسي الحالي.

مواقف سكان صفاقس فيما يخص تشجيع إمرأة من الأسرة للمشاركة في الحياة السياسية

تجدر الإشارة إلى أن سكان ولاية صفاقس البالغين من العمر 60 سنة فما فوق هم الأكثر تأييدا لمشاركة إحدى نساء عائلتهم في الحياة السياسية بنسبة 75 %، و نفس الشيء بالنسبة لـ 51 %من ذوي مستوى التعليم العالي، و كذلك 59 %من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

مواقف سكان صفاقس إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر:

57 %من سكان صفاقس يؤيدون أن تتحمّل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية. يبرّرون هذا الموقف في 23 %من الحالات بمبدأ المساواة بين الرجل و المرأة، و في 20 %من الحالات بأن المرأة لها الكفاءة اللازمة للمشاركة في الحياة السياسية)تكوين و أفكار و قيمة مضافة).

مواقف سكان صفاقس إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر

تجدر الإشارة إلى أن 88 %من سكان ولاية صفاقس الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق يؤيدون أن تتحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر. و نفس الشيء بالنسبة لـ 60 % من سكان صفاقس الذين يعيشون بالوسط الريفي، و 64 % من الذين لديهم مستوى تعليم عالي و كذلك بالنسبة إلى 65 %من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

مواقف سكان صفاقس إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة:

38 %من سكان صفاقس يؤيدون تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة، بينما 51 %لا يؤيدون ذلك. 76 %من المؤيدين لمبدإ التناصف يبررون ذلك بالمساواة بين الرجل و المرأة. أما بالنسبة للرافضين لمبدأ التناصف، فإن 31% منهم يبررون ذلك بأن تخصيص نسب مئوية ينبغي أن تنبني على الأفضلية في القدرات و المهارات بغض النظر عن الجنس.

75 %من الذين أعمارهم 60 سنة فما فوق، و43 %ممّن لديهم مستوى تعليم عالي يؤيدون مبدإ التناصف.

مواقف سكان صفاقس إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة

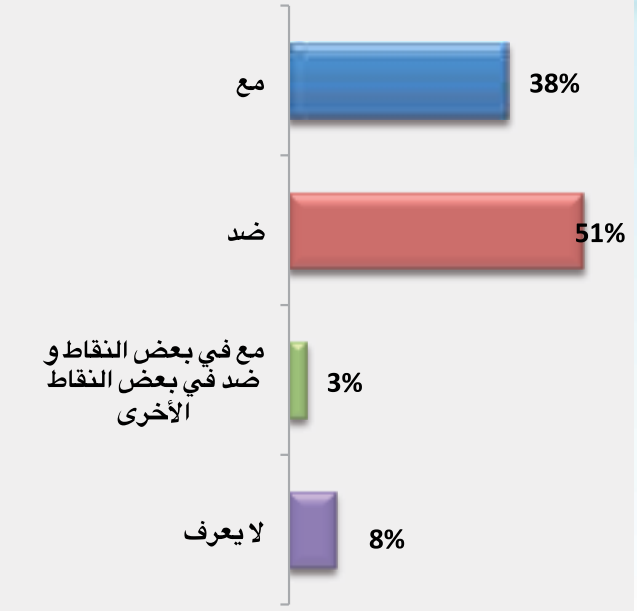

مواقف سكان ولاية صفاقس إزاء تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية:

39 %من سكان ولاية صفاقس يؤيدون فكرة تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية. 35 %منهم يعتبرون هذه الحصّة كوسيلة لضمان وجود المرأة في السياسة.

الـ29 %الرافضون لهذا المبدأ، يبررون موقفهم في 39% من الحالات بأن تخصيص نسب مئوية ينبغي أن تنبني على الأفضلية في القدرات و المهارات بغض النظر عن الجنس .

مواقف سكان ولاية صفاقس إزاء تخصيص حصة للنساء في الأحزاب السياسية

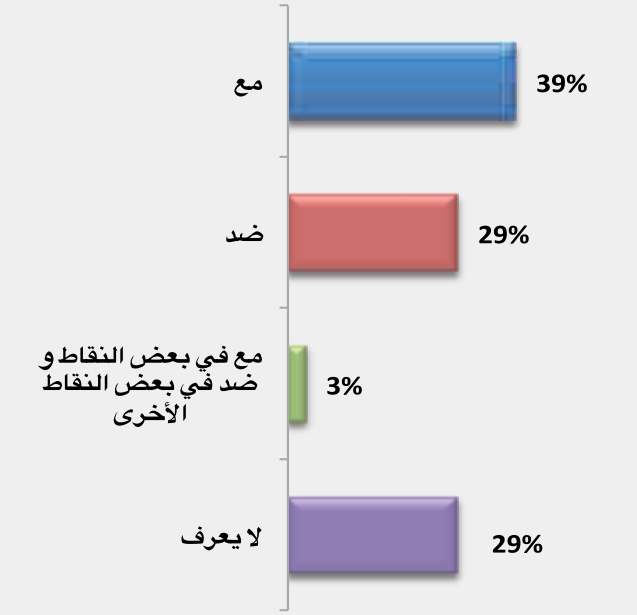

المؤيدون لتخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية هم 50% من سكان صفاقس الذين أعمارهم على التوالي ما بين 30 و 44 سنة، و 60 سنة فما فوق.

القيمة المضافة للمرأة في السياسة:

64% من سكان صفاقس يعتبرون أن المرأة لا تعطي الإضافة في السياسة، بينما 20% يرون عكس ذلك. 39% من الذين يرون أن للمرأة قيمة مضافة في السياسة يعتبرون أن هذه القيمة تكمن في أفكارها و قدراتها و 35% منهم يجدون بأن قيمتها تكمن في تكريسها لإرساء الديمقراطية (بمشاركتها في الإنتخابات، المساهمة في صياغة الدستور، حرية الرأي..).

القدرة على الإقناع و نوايا التصويت:

القدرة على الإقناع:

7% من سكان صفاقس يقرون بكونهم أكثر إقتناعا بالنساء، و 60% منهم يبررون موقفهم هذا بأن المرأة لديها مهارات في التواصل تفوق قدرات الرجل.

39% من سكان ولاية صفاقس أقروا بكونهم أكثر إقتناعا بالرجال و 43% يبررون موقفهم بما يرونه لدى الرجال من مهارات أكبر في التواصل و في قدرته على الإقناع.

47% يرون أن الرجل و المرأة لهما نفس القدرة على الإقناع.

القدرة على الإقناع

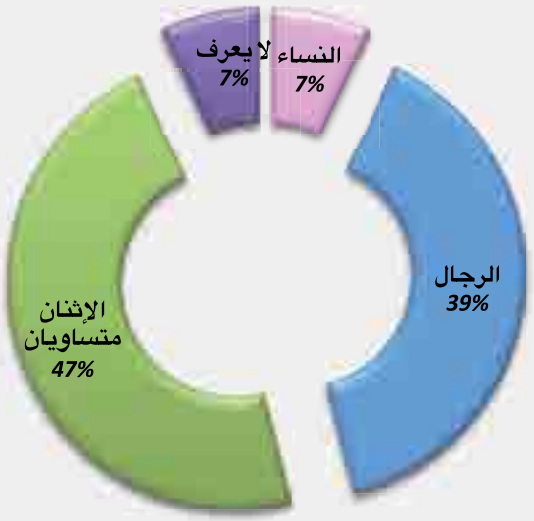

نوايا التصويت:

15% من سكان ولاية صفاقس صرحوا أنهم ينوون التصويت لفائدة إمرأة في الإنتخابات القادمة، 40% منهم ينوون التصويت لرجل و 15% لا ينوون التصويت.

35% من الذين ينوون التصويت لإمرأة صرحوا أنهم سيقومون بذلك تضامنا مع المرأة، 22% منهم يرون بأن المرأة يمكن أن تكون أفضل من الرجل.

31% من الذين ينوون التصويت لرجل سيقومون بذلك للخصال الإنسانية التي يتمتع بها الرجل (الكاريزما، حذق التعبئة، النجاعة و الفعالية..)، و 26% سيقومون بذلك عن إقتناع شخصي مفترضين بأن «الرجل هو أفضل من المرأة».

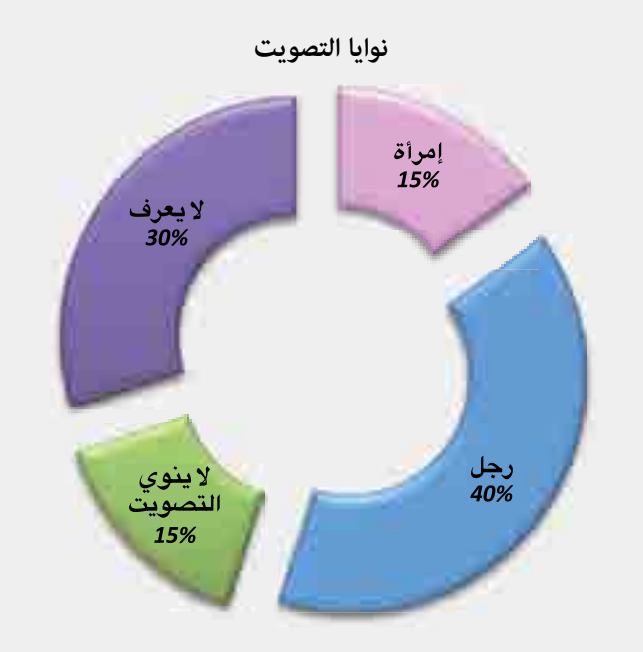

التأثير الناجم عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

- 68% من سكان ولاية صفاقس يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يساعد على تحسين وضعية البلاد. و يشارك في هذه الفكرة حوالي 88% من سكان ولاية صفاقس البالغين من العمر 60 سنة فما فوق و 70% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

- 68% من سكان ولاية صفاقس يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يمكن أن يعزز مشاركة جميع فئات الشعب في الحياة الإجتماعية.

من بين هؤلاء نجد 88% من الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق و 82% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 74% من الذين لديهم مستوى تعليم عالي.

- 50% من سكان ولاية صفاقس موافقون على كون تولي المرأة مسؤوليات سياسية يساهم في تقليص العنف السياسي.

88% من سكان ولاية صفاقس الذين يبلغون من العمر 60 سنة فما فوق يساندون هذه الفكرة.

- 77% من سكان ولاية صفاقس يعتقدون أنه إذا ما تقلص العنف السياسي سيشجع ذلك النساء على المشاركة أكثر في الحياة السياسية.

- 30% من سكان ولاية صفاقس يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية من شأنه أن يقلص الفساد و الممارسات الإحتيالية.

المواقف حول تحمل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية:

على الصعيد الجهوي:

42% من سكان ولاية صفاقس يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية في ولايتهم. 75% من سكان ولاية صفاقس الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق يشتركون في هذه الفكرة، كذلك 44% من الذين لهم مستوى تعليم عالي و 53% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

على الصعيد الوطني:

49% من سكان ولاية صفاقس يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية على الصعيد الوطني. و من أكثر المؤيدين لهذه الفكرة هم 63% من الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق، و 52% من الذين لديهم مستوى تعليم عالي.

المواقف حول تولي المرأة مراكز القيادة في السياسة:

بالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية:

32% من سكان ولاية صفاقس يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الجمهورية. نشير إلى أن سكان ولاية صفاقس الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق هم الأكثر تأييدا لتولي المرأة مراكز القيادة في المشهد السياسي التونسي، إذ أن 50% منهم يؤيدون تولي المرأة منصب رئيس الجمهورية. نفس الشيء بالنسبة لـ 37% من سكان صفاقس الذين لديهم مستوى تعليم عالي.

بالنسبة لمنصب رئيس البرلمان:

32% من سكان ولاية صفاقس يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس البرلمان، و بالخصوص الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق ، إذ أن 50% منهم مع تولي المرأة منصب رئيس برلمان. سكان صفاقس ذوو مستوى تعليم عالى هم من أكثر المؤيدين لتولي المرأة منصب رئيس برلمان بنسبة 36%.

بالنسبة لمنصب رئيس الحكومة:

28% من سكان ولاية صفاقس يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الحكومة. سكان ولاية صفاقس الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق هم الأكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة مناصب القيادة في المشهد السياسي التونسي، إذ أن 38% منهم مع توليها منصب رئيس حكومة. سكان صفاقس ذوو مستوى تعليم عالى يبدون أيضا أكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة مناصب القيادة في المشهد السياسي التونسي، إذ أن 32% منهم مع توليها منصب رئيس حكومة.

بالنسبة لمنصب وزيرة في وزارة أخرى غير وزارة المرأة:

62% من سكان ولاية صفاقس هم مؤيدون. سكان صفاقس البالغين من العمر 60 سنة فما فوق هم الأكثر تأييدا لتولي المرأة منصب وزيرة بغض النظر عن وزارة المرأة و ذلك بنسبة 88%، نفس الشيء لـ 71% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى، و68% من الذين لديهم مستوى التعليم العالي.

بالنسبة لمنصب رئيس بلدية:

55% من سكان ولاية صفاقس يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس بلدية. سكان ولاية صفاقس الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق يبدون أكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس بلدية و ذلك بنسبة 75%، نفس الشيء للذين لديهم مستوى تعليم عالي بنسبة 61%. و كذلك الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى بنسبة 65%.

بالنسبة لمنصب رئيس حزب سياسي:

53% من سكان ولاية صفاقس هم مؤيدون. سكان ولاية صفاقس الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 44 سنة يبدون أكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس حزب سياسي و ذلك بنسبة 57% . نفس الشيء لسكان صفاقس الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و ذلك بنسبة 65% و 63% بالنسبة للذين لديهم مستوى تعليم عالي.

ولاية سوسة:

تضمّ هذه الولاية 100 622 ساكنا و تمسح 669 2 كم^2.

يرتكز الإقتصاد في ولاية سوسة بالأساس على الأنشطة الصناعية (معدات و وسائل النقل، النسيج و المواد الغذائية)، و كذلك على الفلاحة و السياحة.

النتائج بالنسبة لولاية سوسة:

تمّ إستجواب 164 ساكنا من ولاية سوسة. يتوزّعون كالآتي:

توزيع العيّنة من ولاية سوسة
التوزيع حسب الشريحة العمريّة

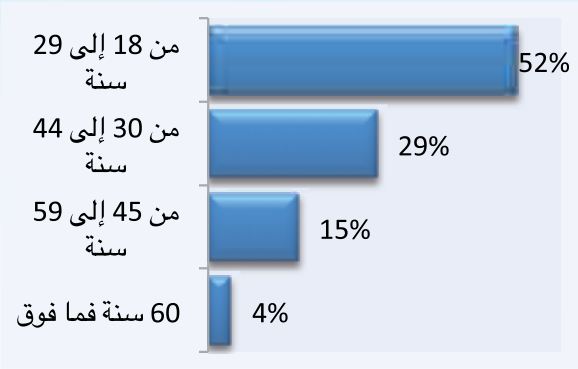

التوزيع حسب الوسط

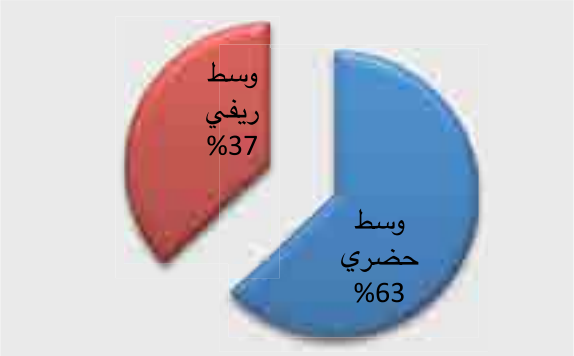

التوزيع حسب الشرائح المهنية و الإجتماعية

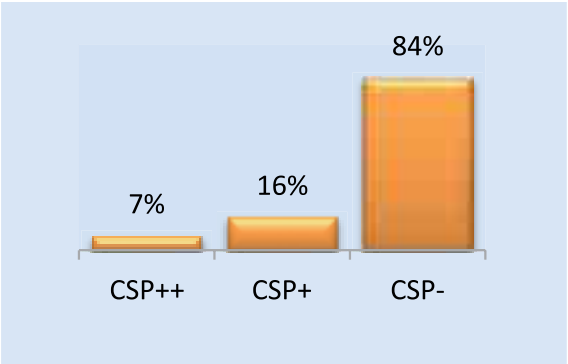

المواقف العامة لسكان ولاية سوسة حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

سكان ولاية سوسة مؤيّدون لمشاركة المرأة في الحياة السياسيّة:

52% من سكان سوسة يؤيدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية، و هي تحتل بذلك المرتبة الثالث و العشرين في ترتيب الولايات الأكثر تشجيعا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

25 %منهم يفسّرون هذا الموقف المؤيّد بالإشارة إلى مبدإ المساواة بين الجنسين و 17 % يقرّون بأن المرأة لها الحق في المشاركة في الحياة السياسية.

مواقف سكان سوسة حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية

سكان ولاية سوسة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 29 سنة هم الأكثر تأييدا لمشاركة المرأة في الحياة السياسية و ذلك بنسبة 56 %. نفس الشيء بالنسبة لـ70 %من الذين لهم مستوى تعليم عالي، و 74 %من سكان سوسة من المنتمين للشرائح المهنية و الإجتماعية العليا، و 64 %من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

سكان سوسة أقّل تشجيعا للمشاركة في السياسة عندما يتعلّق الأمر بنساء من عائلاتهم القريبة:

في مسألة تشجيعهم لإحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية، يبدي سكان سوسة تحفّظا أكثر، فـ 41 %منهم فقط يشجعون إحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية - 32 %من ضمن الغير المشجعين يفسرون تحفّظهم بعدم إستقرار المشهد السياسي الحالي.

مواقف سكان سوسة فيما يخص تشجيع إمرأة من الأسرة للمشاركة في الحياة السياسية

تجدر الإشارة إلى أن سكان ولاية سوسة البالغين من العمر 60 سنة فما فوق هم الأكثر تأييدا لمشاركة إحدى نساء عائلتهم في الحياة السياسية بنسبة 67 %، و نفس الشيء بالنسبة لـ 58 %من الذين لديهم مستوى تعليم عالي، و كذلك 48 % من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

مواقف سكان سوسة إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر:

48 %من سكان سوسة يؤيدون أن تتحمّل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية. يبرّرون هذا الموقف في 27 %من الحالات بأن المرأة لها الكفاءة اللازمة للمشاركة في الحياة السياسية)تكوين و أفكار و قيمة مضافة)، و 21 %منهم يبررون ذلك بمبدأ المساواة بين الرجل و المرأة.

مواقف سكان سوسة إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر

مواقف سكان سوسة إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة

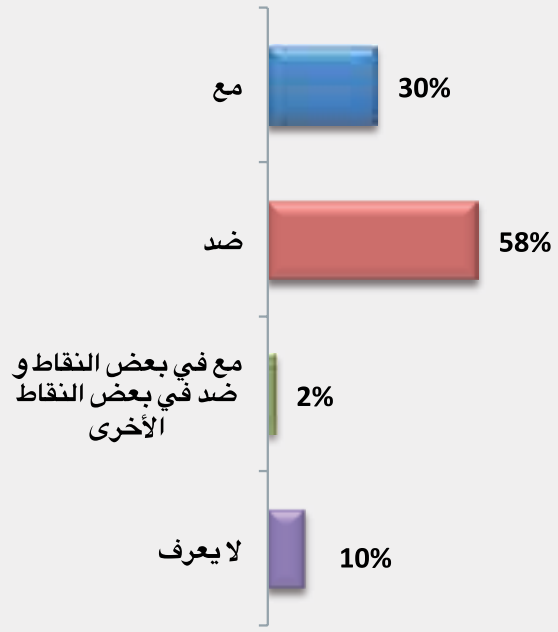

تجدر الإشارة إلى أن 54 %من سكان ولاية سوسة الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 سنة يؤيدون أن تتحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر. و نفس الشيء بالنسبة لـ 51 %من سكان سوسة الذين يعيشون بالوسط الحضري، و 69 %من الذين لديهم مستوى تعليم عالي و كذلك بالنسبة إلى 64 %من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و59 %من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

مواقف سكان سوسة إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة:

30 %من سكان سوسة يؤيدون تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة، بينما 58 %لا يؤيدون ذلك. 69 %من المؤيدين لمبدإ التناصف يبررون ذلك بالمساواة بين الرجل و المرأة. أما بالنسبة للرافضين لمبدأ التناصف، فإن 30 %منهم يرون أن 50 %هي نسبة مبالغ فيها و أنه يجب أن يكون الرجل أكثر حضورا من المرأة.

37 %من الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 29 سنة و 47 %ممّن لديهم مستوى تعليم عالي و 36 %من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون مبدأ التناصف.

مواقف سكان ولاية سوسة إزاء تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية:

49 %من سكان ولاية سوسة يؤيدون فكرة تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية. 20 %منهم يعتبرون هذه الحصّة كوسيلة كوسيلة لضمان وجود المرأة في السياسة و يساندون فكرة إعطائها فرصة.

نسبة الـ 38 %الرافضون لهذا المبدأ، يبررون موقفهم في 22% من الحالات بأن تخصيص نسب مئوية ينبغي أن تنبني على الأفضلية في القدرات و المهارات بغض النظر عن الجنس .

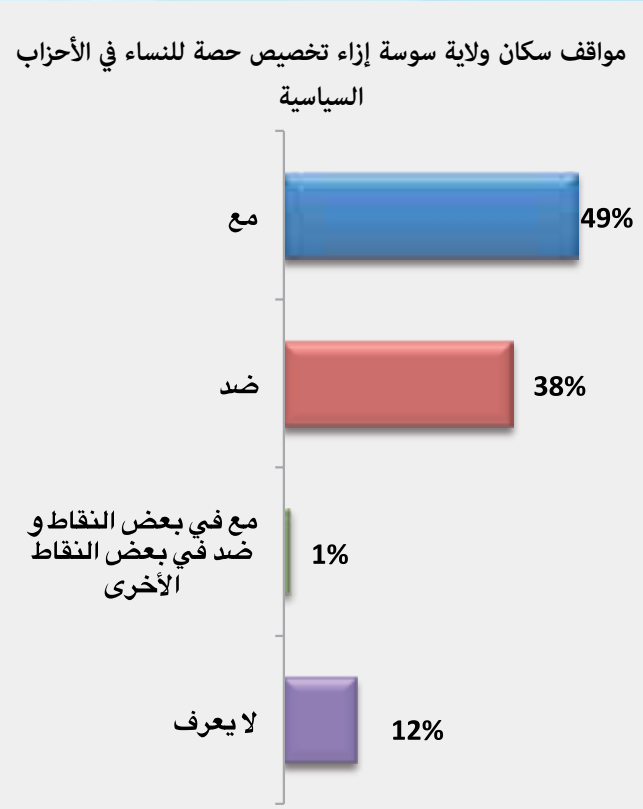

56% من سكان سوسة الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 سنة و 63% من الذين لهم مستوى تعليم عالي و 52% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون تخصيص حصّة للنساء.

القيمة المضافة للمرأة في السياسة:

64% من سكان سوسة يعتبرون أن المرأة لا تعطي الإضافة في السياسة، بينما 24% يرون عكس ذلك. 50% من الذين يرون أن للمرأة قيمة مضافة في السياسة تكمن في أفكارها و قدراتها و 25% يجدون بأن قيمتها تكمن في تكريسها لإرساء الديمقراطية (بمشاركتها في الإنتخابات، المساهمة في صياغة الدستور، حرية الرأي..).

القدرة على الإقناع و نوايا التصويت:

القدرة على الإقناع:

8% من سكان سوسة يقرون بكونهم أكثر إقتناعا بالنساء، و 77% منهم يبررون موقفهم هذا بأن المرأة يمكن أن تبدو أفضل من الرجل.

62% من سكان ولاية سوسة أقروا بكونهم أكثر إقتناعا بالرجال و 43% يبررون موقفهم بما يتمتع به الرجل من مهارات في التواصل و قدرة على الإقناع. 18% يرون أن الرجل و المرأة لهما نفس القدرة على الإقناع.

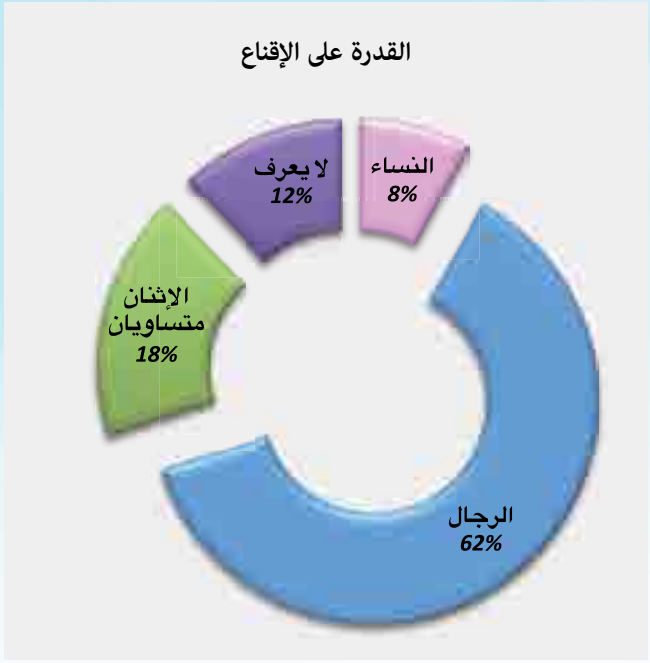

نوايا التصويت:

7% من سكان ولاية سوسة صرحوا أنهم ينوون التصويت لفائدة إمرأة في الإنتخابات القادمة، 61% منهم ينوون التصويت لرجل و 12% لا ينوون التصويت.

27% من الذين ينوون التصويت لإمرأة صرحوا أنهم سيقومون بذلك بحجة أن المرأة يمكن أن تبدو أفضل من الرجل، 18% سيقومون بذلك تضامنا مع المرأة و أيضا لما تتمتع به المرأة من خصال إنسانية (قادرة على التعبئة، ناجعة،ملتزمة و نزيهة)، و أيضا من أجل تطوير العقليات و كسر القاعدة (قاعدة أن السياسة هي للرجال فقط).

32% من الذين ينوون التصويت لرجل سيقومون بذلك للخصال الإنسانية التي يتمتع بها الرجل (الكاريزما، حذق التعبئة، النجاعة و الفعالية..)، و27% سيقومون بذلك عن إقتناع شخصي مفترضين بأن «الرجل هو أفضل من المرأة».

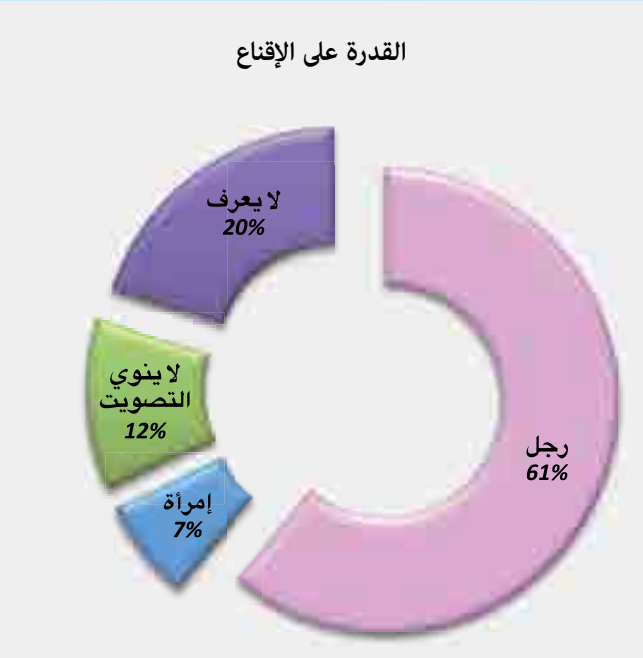

التأثير الناجم عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

- 58% من سكان ولاية سوسة يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يساعد على تحسين وضعية البلاد. و يشارك في هذه الفكرة حوالي 66% من سكان ولاية سوسة البالغين من العمر 60 سنة فما فوق و 74% من الذين لديهم مستوى تعليم عالي و 82% من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا، و64% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

- 62% من سكان ولاية سوسة يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يمكن أن يعزز مشاركة جميع فئات الشعب في الحياة الإجتماعية.

من بين هؤلاء نجد 67% من الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق و 82% من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا و 75% من الذين لديهم مستوى التعليم العالي.

- 41% من سكان ولاية سوسة موافقون على كون تولي المرأة مسؤوليات سياسية يساهم في تقليص العنف السياسي. 64% من سكان ولاية سوسة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 45 و 59 سنة يساندون هذه الفكرة، نفس الشيء بالنسبة لـ 59% الذين ينتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا و 54% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى .

- 69% من سكان ولاية سوسة يعتقدون أنه إذا ما تقلص العنف السياسي سيشجع ذلك النساء على المشاركة أكثر في الحياة السياسية.

- 27% من سكان ولاية سوسة يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية من شأنه أن يقلص الفساد و الممارسات الإحتيالية.

المواقف حول تحمل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية:

على الصعيد الجهوي:

42% من سكان ولاية سوسة يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية في ولايتهم. 48% من سكان ولاية سوسة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 45 و 59 سنة يشتركون في هذه الفكرة، كذلك 61% من سكان ولاية سوسة الذين لهم مستوى تعليم عالي و 64% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 59% من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

على الصعيد الوطني:

45% من سكان ولاية سوسة يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية على الصعيد الوطني. و من أكثر المؤيدين لهذه الفكرة هم 52% من الذين تتراوح أعمارهم ما بين 45 و 59 سنة و 64% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 63% من الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا، و كذلك 61% من سكان سوسة الذين لديهم مستوى تعليم عالي.

المواقف حول تولي المرأة مراكز القيادة في السياسة:

بالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية:

21% من سكان ولاية سوسة يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الجمهورية. نشير إلى أن سكان ولاية سوسة الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و 59 سنة هم الأكثر تأييدا لتولي المرأة مراكز القيادة في المشهد السياسي التونسي، إذ أن 32% منهم يؤيدون تولي المرأة منصب رئيس الجمهورية. نفس الشيء بالنسبة لـ 36% من سكان سوسة المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 29% من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا، و نفس الشيء لسكان سوسة من مستوى التعليم العالي بنسبة 28%.

بالنسبة لمنصب رئيس البرلمان:

30% من سكان ولاية سوسة يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس البرلمان، و بالخصوص الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق، إذ أن 50% منهم مع تولي المرأة منصب رئيس برلمان.

سكان سوسة الذين لديهم مستوى تعليم عالي هم من أكثر المؤيدين لتولي المرأة منصب رئيس برلمان بنسبة 41%، و يشترك في نفس الفكرة الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى بنسبة 55% و إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا بنسبة 52%.

بالنسبة لمنصب رئيس الحكومة:

28% من سكان ولاية سوسة يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الحكومة. سكان ولاية سوسة الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و 59 سنة هم الأكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة مناصب القيادة في المشهد السياسي التونسي، إذ أن 36% منهم مع توليها منصب رئيس حكومة. سكان سوسة ذوو مستوى تعليم عالى يبدون أيضا أكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة مناصب القيادة في المشهد السياسي التونسي، إذ أن 39% منهم مع توليها منصب رئيس حكومة. نفس الشيء بالنسبة لـ 36% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

بالنسبة لمنصب وزيرة في وزارة أخرى غير وزارة المرأة:

58% من سكان ولاية سوسة يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب وزيرة في وزارة غير وزارة المرأة.

سكان سوسة الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 سنة هم الأكثر تأييدا لتولي المرأة منصب وزيرة بغض النظر عن وزارة المرأة و ذلك بنسبة 70%، نفس الشيء لـ 82% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 74% من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا .

بالنسبة لمنصب رئيس بلدية:

51% من سكان ولاية سوسة يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس بلدية. سكان ولاية سوسة الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و 59 سنة يبدون أكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس البلدية و ذلك بنسبة 60%، نفس الشيء للذين لديهم مستوى تعليم عالي و ذلك بنسبة 64%، و الذين ينتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا يشتركون في نفس الرأي بنسبة 63% .

بالنسبة لمنصب رئيس حزب سياسي:

41% من سكان ولاية سوسة هم مؤيدون. سكان ولاية سوسة الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق يبدون أكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس حزب سياسي و ذلك بنسبة 50% . نفس الشيء لسكان سوسة الذين ينتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا بنسبة 52% و 53% من الذين لديهم مستوى التعليم العالي.

إقليم الوسط الغربي

البيانات من المعهد الوطني للإحصاء – السكان في 1 جويلية 2011

إقليم الوسط الغربي:

يتكوّن إقليم الوسط الغربي من ولايات القيروان و القصرين و سيدي بوزيد. تعدّ هذه الجهة 1 418 000 ساكنا، أي 13%3. من العدد الجملي للسكّان و تمسح 21.772 كم^2 أي 14 %من المساحة الجملية للبلاد التونسية.

تمثل الإناث 5.51% من سكان هذه الجهة.

ولاية القيروان:

تضمّ هذه الولاية 564 900 ساكنا و تمسح 6 712 كم^2 تأسست ولاية القيروان في سنة 670 من طرف عقبة بن نافع.

تعتبر الفلاحة أهم قطاع في الاقتصاد المحلي، بـ 657 700 هكتار من الأراضي الزراعية. في الواقع تتميز المنطقة بنسبة إنتاج عالية من الخضروات (الفلفل والطماطم) والفواكه (المشمش واللوز والزيتون).

النتائج بالنسبة لولاية القيروان:

تمّ إستجواب 158 ساكنا من ولاية القيروان. يتوزّعون كالآتي:

توزيع العيّنة من ولاية القيروان

التوزيع حسب الشريحة العمريّة

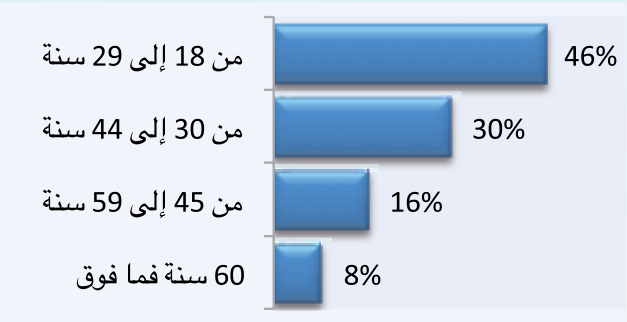

التوزيع حسب الوسط

التوزيع حسب الشرائح المهنية و الإجتماعية

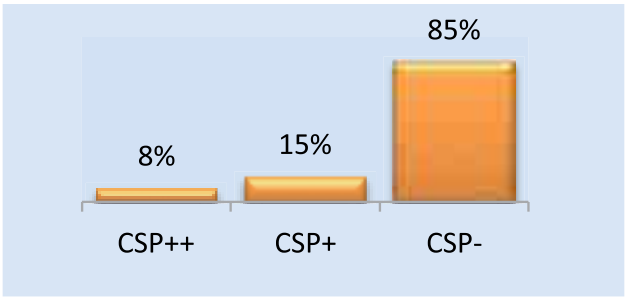

المواقف العامة لسكان ولاية القيروان حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

سكان ولاية القيروان نسبيا لا يؤيدون كثيرا مشاركة المرأة في الحياة السياسيّة:

60 % من سكان القيروان يؤيدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية، و هي تحتل بهذه النسبة المرتبة السابع عشر من بين الولايات الأكثر تشجيعا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

26%منهم يفسّرون هذا الموقف المؤيّد بالإشارة إلى مبدأ المساواة بين الجنسين و 13%يبررون ذلك بأن المرأة لها الحق في المشاركة في الحياة السياسية.

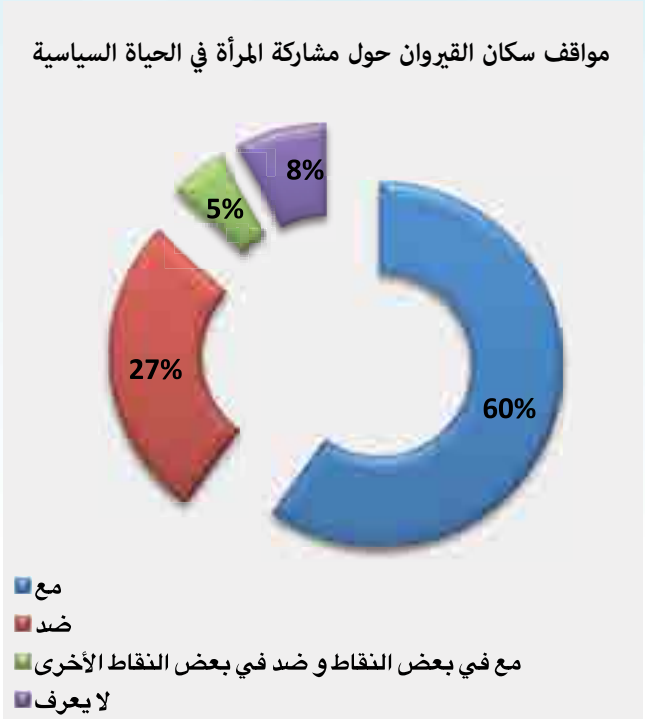

سكان ولاية القيروان الذي تتراوح أعمارهم بين 30 و59 سنة هم الأكثر تأييدا لمشاركة المرأة في الحياة السياسية بنسبة 69%. 72% من سكان القيروان ذوي مستوى االتعليم العالي يؤيّدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية - كما يؤيّد ذلك 92 %من الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 79 %من الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

سكان القيروان أقّل تشجيعا للمشاركة في السياسة عندما يتعلّق الأمر بنساء من عائلاتهم القريبة:

في مسألة تشجيعهم لإحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية، يبدي سكان القيروان تحفّظا أكثر، فـ 45 %منهم فقط يشجعون إحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية - 58 %من ضمن الغير المشجعين يفسرون تحفّظهم بعدم إستقرار المشهد السياسي الحالي.

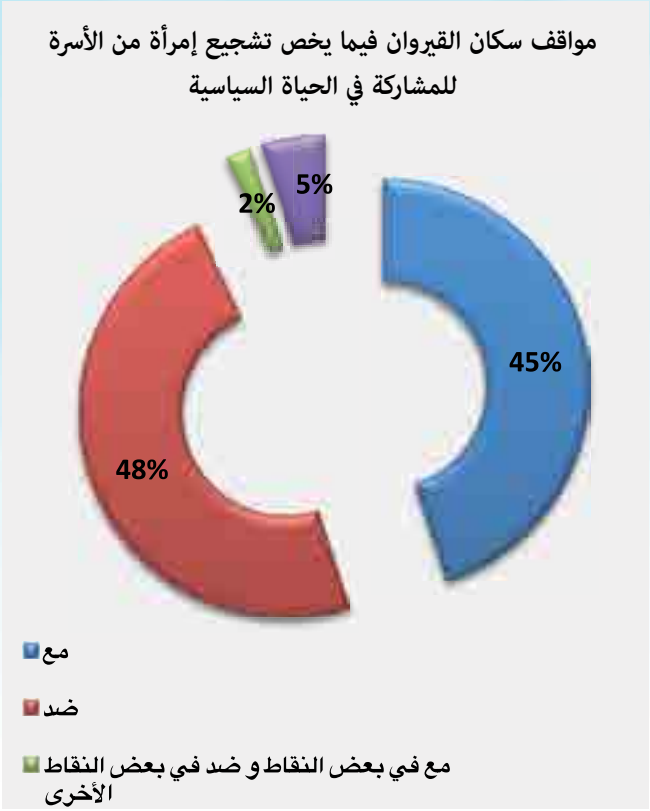

تجدر الإشارة إلى أن سكان ولاية القيروان الذي تتراوح أعمارهم بين 30 و 44 هم الأكثر تأييدا لمشاركة إحدى نساء عائلتهم في الحياة السياسية بنسبة 56 %.

مواقف سكان القيروان إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر:

47 %من سكان القيروان يؤيدون أن تتحمّل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية. يبرّرون هذا الموقف في 15 %من الحالات بكون المرأة لها الكفاءة اللازمة للمشاركة في الحياة السياسية)تكوين و أفكار و قيمة مضافة) و في 14 %من الحالات بمبدإ المساواة بين الرجل و المرأة. 14% يقرّون بأن المرأة التونسية تتمتع بالمهارات و الخصال الإنسانية الضرورية للحياة السياسية (حذق التعبئة، النجاعة، الفعالية و الأمانة)

مواقف سكان القيروان إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر

تجدر الإشارة إلى أن 50 %من سكان ولاية القيروان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 سنة يؤيدون أن تتحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر. كما يؤيّد ذلك 50 %من الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

مواقف سكان القيروان إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة:

37 %من سكان القيروان يؤيدون تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة، بينما 46 %لا يؤيدون ذلك. 66 %من المؤيدين لمبدإ التناصف يبررون موقفهم بالمساواة بين الرجل و المرأة.

أما بالنسبة للرافضين لمبدأ التناصف، فإن 41%منهم يصرحون بأنهم يعتقدون أن السياسة للرجال و بأن النساء ليس لهن مكان في السياسة.

مواقف سكان القيروان إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة

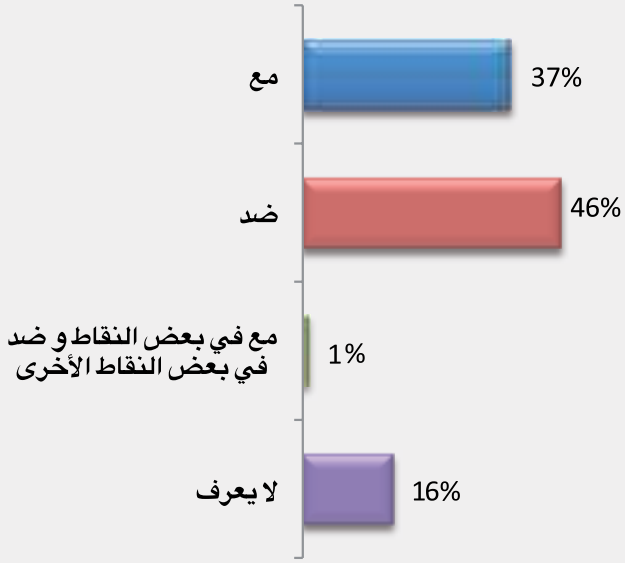

المؤيدين لمبدأ التناصف في القائمات الإنتخابية من سكان ولاية القيروان 46 %منهم ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى، و 42 %من الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 44 سنة يؤيدون مبدأ التناصف.

مواقف سكان ولاية القيروان إزاء تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية:

42 %من سكان ولاية القيروان يؤيدون فكرة تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية. 36 %منهم يعتبرون هذه الحصّة كوسيلة لضمان وجود المرأة في السياسة. الـ 23 %الرافضون لهذا المبدأ يبررون موقفهم في 19% من الحالات برفضهم للمبدأ المحاصصة و يجب أن يتم الإستناد على أساس الجدارة بغض النظر عن الجنس.

مواقف سكان القيروان إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة

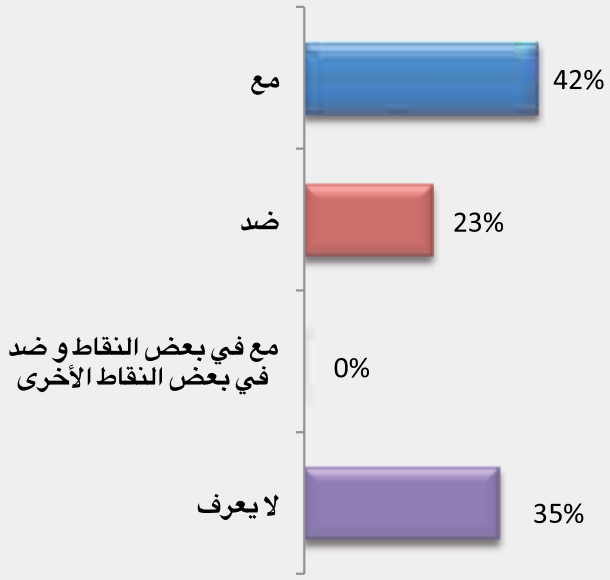

47% ممّن لهم مستوى تعليم عالي، و 56% من الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 44 سنة يؤيدون تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية.

القيمة المضافة للمرأة في السياسة:

54% من سكان القيروان يعتبرون أن المرأة لا تعطي الإضافة في السياسة، بينما 29% يرون عكس ذلك. 24% من الذين يرون أن للمرأة قيمة مضافة في السياسة يعتبرون أن هذه القيمة تكمن في أفكارها و خبرتها و 22% منهم يرون أن القيمة المضافة للمرأة تكمن في مساهمتها في الدفاع عن حقوق الإنسان و بالأخص عن حقوق المرأة و الطفل.

القدرة على الإقناع و نوايا التصويت:

القدرة على الإقناع:

13% من سكان القيروان يقرون بكونهم أكثر إقتناعا بالنساء، و 62% منهم يبررون موقفهم هذا بأن لدى النساء مهارات أكبر في التواصل من الرجال. 53% من سكان ولاية القيروان أقروا بكونهم أكثر إقتناعا بالرجال، 50% منهم يرون لدى الرجال مهارات أكبر في التواصل. 27% يرون أن الرجل و المرأة لهما نفس القدرة على الإقناع.

القدرة على الإقناع

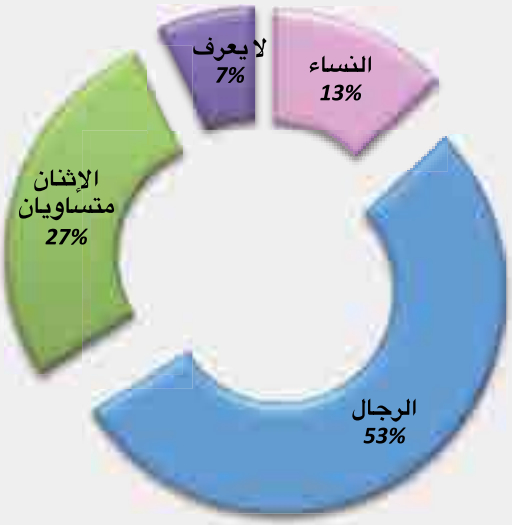

نوايا التصويت:

14% من سكان ولاية القيروان صرحوا أنهم ينوون التصويت لفائدة إمرأة في الإنتخابات القادمة، 57% منهم ينوون التصويت لرجل و 9% لا ينوون التصويت.

36% من الذين ينوون التصويت لإمرأة سيقومون بذلك تضامنا مع المرأة.

36% من الذين ينوون التصويت لرجل سيقومون بذلك للخصال الإنسانية التي يتمتع بها الرجل (الكاريزما، حذق التعبئة، النجاعة و الفعالية..). 32% من الذين ينوون التصويت لرجل سيقومون بذلك عن قناعة شخصية حيث يعتبرون «أن الرجال أفضل من النساء».

نوايا التصويت

التأثير الناجم عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

- 58% من سكان ولاية القيروان يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يساعد على تحسين وضعية البلاد. و يشارك في هذه الفكرة حوالي 62% من سكان ولاية القيروان من من ذوي مستوى التعليم العالي.

- 56% من سكان ولاية القيروان يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يمكن أن يعزز مشاركة جميع فئات الشعب في الحياة الإجتماعية. علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن سكان ولاية القيروان يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يمكن أن يعزز مشاركة جميع فئات الشعب في الحياة الإجتماعية. 77% ممّن ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 66% من ذوي مستوى التعليم العالي يؤيدون هذا الموقف.

- 45% من سكان ولاية القيروان موافقون على كون تولي المرأة مسؤوليات سياسية يساهم في تقليص العنف السياسي.

49% من سكان ولاية القيروان الذين لديهم مستوى تعليم عالي يساندون هذه الفكرة.

- 77% من سكان ولاية القيروان يعتقدون أنه إذا ما تقلص العنف السياسي سيشجع ذلك النساء على المشاركة أكثر في الحياة السياسية 86% من الذين لديهم مستوى تعليم عالي يساندون هذه الفكرة نفس الشيء بالنسبة لـ 84% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

- 41% من سكان ولاية القيروان يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية من شأنه أن يقلص الفساد و الممارسات الإحتيالية و يدعم هذه الفكرة 47% من الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 سنة.

المواقف حول تحمل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية:

على الصعيد الجهوي:

41% من سكان ولاية القيروان يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية في ولايتهم. والجدير بالذكر أن 54% من سكان القيروان المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 48% من الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 44 سنة هم من أنصار هذه الفكرة.

على الصعيد الوطني:

51% من سكان ولاية القيروان يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية على الصعيد الوطني. و من أكثر المؤيدين لهذه الفكرة هم المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى بنسبة 61% و الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 44 سنة بنسبة 61% .

المواقف حول تولي المرأة مراكز القيادة في السياسة:

بالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية:

20% من سكان ولاية لقيروان يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الجمهورية. نشير إلى أن سكان ولاية القيروان المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون تولي المرأة مراكز القيادة في المشهد السياسي التونسي، إذ أن31% منهم يؤيدون تولي المرأة منصب رئيس الجمهورية.

بالنسبة لمنصب رئيس البرلمان:

36% من سكان ولاية القيروان يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس البرلمان، و بالخصوص المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى ، إذ أن 69% منهم مع تولي المرأة منصب رئيس برلمان.

بالنسبة لمنصب رئيس الحكومة:

29% من سكان ولاية القيروان يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الحكومة.

سكان ولاية القيروان المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى هم الأكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة مناصب القيادة في المشهد السياسي التونسي، إذ أن 54% منهم مع توليها منصب رئيس حكومة. سكان القيروان ذوو مستوى تعليم عالي يبدون أيضا أكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة مناصب القيادة في المشهد السياسي التونسي، إذ أن 35% منهم مع توليها منصب رئيس حكومة.

بالنسبة لمنصب وزيرة في وزارة أخرى غير وزارة المرأة:

63% من سكان ولاية القيروان يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب وزيرة في وزارة غير وزارة المرأة.

على وجه الخصوص 71 %من ذوي مستوى تعليم عالي و 85% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون تولي المرأة لمنصب وزيرة بغض النظر عن وزارة المرأة.

بالنسبة لمنصب رئيس بلدية:

57% من سكان ولاية القيروان يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس بلدية. خصوصا 67% من الذين ينتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا و 62% ذوو مستوى تعليم عالي.

بالنسبة لمنصب رئيس حزب سياسي:

49% من سكان ولاية القيروان يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس حزب سياسي. سكان ولاية القيروان من ذوي مستوى التعليم العالي يبدون الأكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس حزب سياسي و ذلك بنسبة 65%.

ولاية القصرين:

تضمّ هذه الولاية 200 437 ساكنا و تمسح 066 8 كم^2. 8.26% من القوى العاملة يعملون في الفلاحة و 4% في الحرف. الجهة بها 24 وحدة صناعية. تعتبر ولاية القصرين من المناطق التي اندلعت منها الثورة التونسية

النتائج بالنسبة لولاية القصرين:

تمّ إستجواب 168 ساكنا من ولاية القصرين. يتوزّعون كالآتي:

توزيع العيّنة من ولاية القصرين

التوزيع حسب الشريحة العمريّة

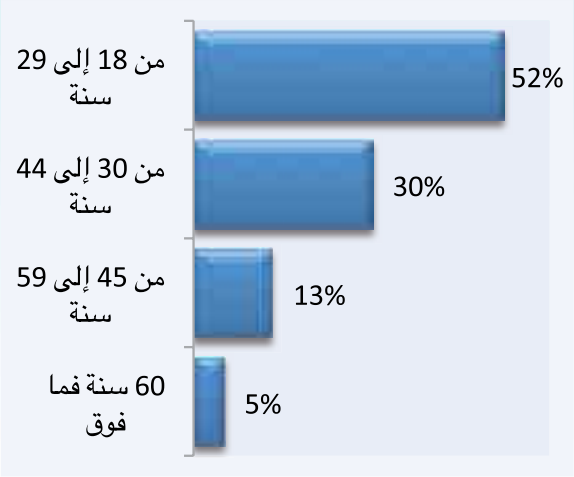

التوزيع حسب الوسط

التوزيع حسب الشرائح المهنية و الإجتماعية

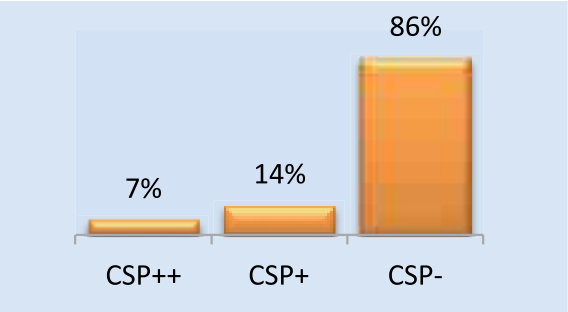

المواقف العامة لسكان ولاية القصرين حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

سكان ولاية القصرين نسبيا لا يؤيدون كثيرا مشاركة المرأة في الحياة السياسيّة:

56 % من سكان القصرين يؤيدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية، و هي تحتل بهذه النسبة المرتبة العشرون من بين الولايات في مجال التشجيع على مشاركة المرأة في الحياة السياسية. 23 %منهم يفسّرون هذا الموقف المؤيّد بالإشارة إلى مبدأ المساواة بين الجنسين و أيضا بالإشارة إلى أن المرأة لها حق المشاركة في الحياة السياسية.

مواقف سكان القصرين حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية

سكان ولاية القصرين من ذوي مستوى التعليم العالي هم الأكثر تأييدا لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، ونفس الشيء بالنسبة لـ82 %من المنتمين للشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى. 82 % من سكان ولاية القصرين الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و 59 يؤيّدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

سكان القصرين أقّل تشجيعا للمشاركة في السياسة عندما يتعلّق الأمر بنساء من عائلاتهم القريبة:

في مسألة تشجيعهم لإحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية، يبدي سكان القصرين تحفّظا أكثر، فـ43 %منهم فقط يشجعون إحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية - 32 % من ضمن الغير المشجعين يفسرون تحفّظهم بعدم الاهتمام بالسياسة و 23 %منهم بعدم إستقرار المشهد السياسي الحالي، تجدر الإشارة أيضا إلى أن 23% من ضمن الغير المشجعين يبرّرون موقفهم بأن هذا لا يتلائم مع أخلاق المجتمع التونسي.

مواقف سكان القصرين فيما يخص تشجيع إمرأة من الأسرة للمشاركة في الحياة السياسية

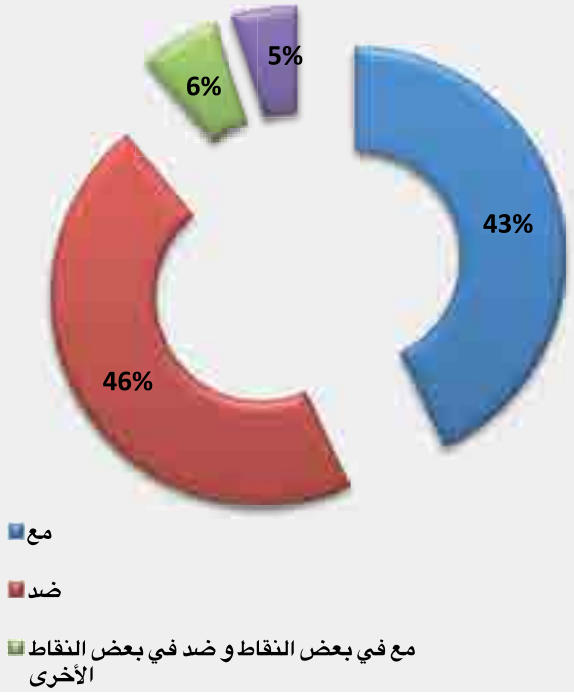

مواقف سكان القصرين إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر:

44%فقط من سكان ولاية القصرين يؤيدون أن تتحمّل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية.

مواقف سكان القصرين إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر

تجدر الإشارة إلى أن 68 %من سكان ولاية القصرين الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و 59 سنة يؤيدون أن تتحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر. و نفس الشيء بالنسبة لـ 56 %ممّن لهم مستوى تعليم عالي و بنسبة 82% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

مواقف سكان القصرين إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة:

54 %من سكان القصرين يؤيدون تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة، بينما 34 %لا يؤيدون ذلك. 57% من مؤيدي مبدأ التناصف يبررون ذلك بالمساواة بين الرجل والمرأة.

أما بالنسبة للرافضين لمبدأ التناصف، فإن 30% يبررون هذا الموقف بأن المرأة ليس لها الكفاءة للمشاركة في الحياة السياسية.

مواقف سكان القصرين إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة

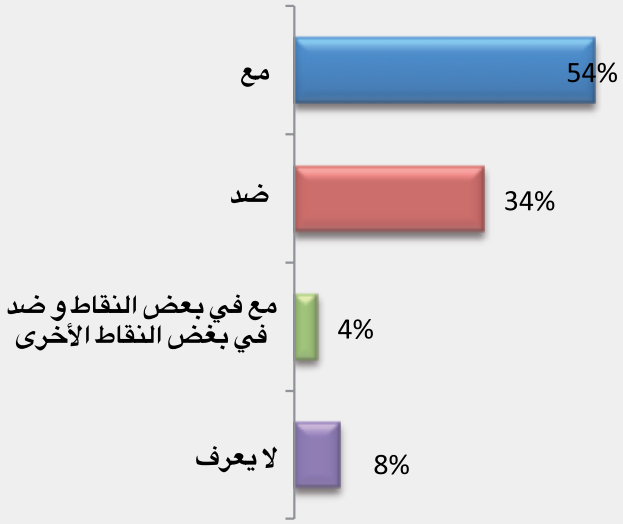

59% من الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 44 سنة و 65 % من الذين يعيشون في الوسط الحضري و60% ممّن لهم مستوى تعليم عالي و 64 %من المنتمين للشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون مبدأ التناصف.

مواقف سكان ولاية القصرين إزاء تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية:

49 %من سكان ولاية القصرين يؤيدون فكرة تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية. 24 %منهم يبررون هذا الموقف بمبدأ المساواة بين المرأة و الرجل. 18% منهم يبدون تحفظات على إعتماد هذا المبدأ و يقرون بضرورة ان تكون الأغابية للرجال في الأحزاب السياسية.

الـ30 %الرافضون لهذا المبدأ، يبررون موقفهم في 16% بكونهم ضد مشاركة المرأة في الحياة السياسية، معتبرين أن السياسة جعلت بالأساس للرجال، و بأن النساء لا مكان لها في السياسة.

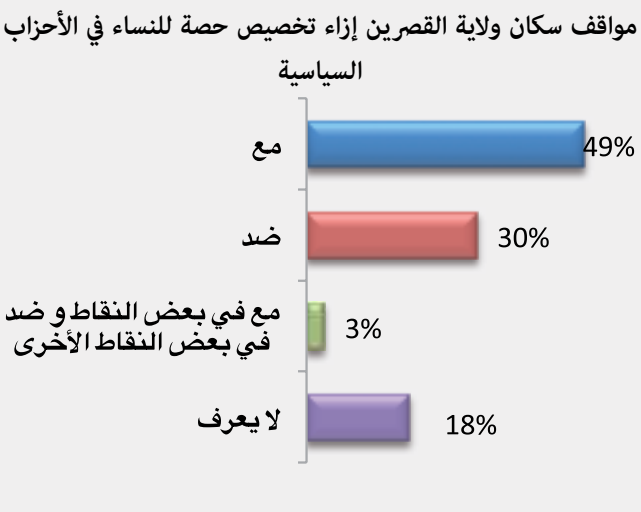

القيمة المضافة للمرأة في السياسة:

49% من سكان ولاية القصرين يعتبرون أن المرأة لا تعطي الإضافة في السياسة، بينما 34% يرون عكس ذلك. 40% من الذين يرون أن للمرأة قيمة مضافة في السياسة يعتبرون أن هذه القيمة تكمن في مساهمتها في الدفاع عن حقوق الإنسان و بالأخص عن حقوق المرأة و الطفل.

القدرة على الإقناع و نوايا التصويت:

القدرة على الإقناع:

11% من سكان القصرين يقرون بكونهم أكثر إقتناعا بالنساء، 37% منهم يبررون موقفهم هذا بما تتمتع به المرأة من مهارات أكبر في التواصل.

59% من سكان ولاية القصرين أقروا بكونهم أكثر إقتناعا بالرجال، 38% منهم يرون أن لدى الرجال مهارات أكبر في التواصل. 22% يرون أن الرجل و المرأة لهما نفس القدرة على الإقناع.

نوايا التصويت:

15% من سكان ولاية القصرين صرحوا أنهم ينوون التصويت لفائدة إمرأة في الإنتخابات القادمة، 60% منهم ينوون التصويت لرجل و 15% لا ينوون التصويت.

40% من الذين ينوون التصويت لإمرأة صرحوا أنهم سيقومون بذلك تضامنا مع المرأة.

37% من الذين ينوون التصويت لرجل سيقومون بذلك للخصال الإنسانية التي يتمتع بها الرجل (الكاريزما، حذق التعبئة، النجاعة و الفعالية..). 28% من الذين ينوون التصويت لرجل سيقومون بذلك عن قناعة شخصية، معتبرين «أن الرجال أفضل من النساء».

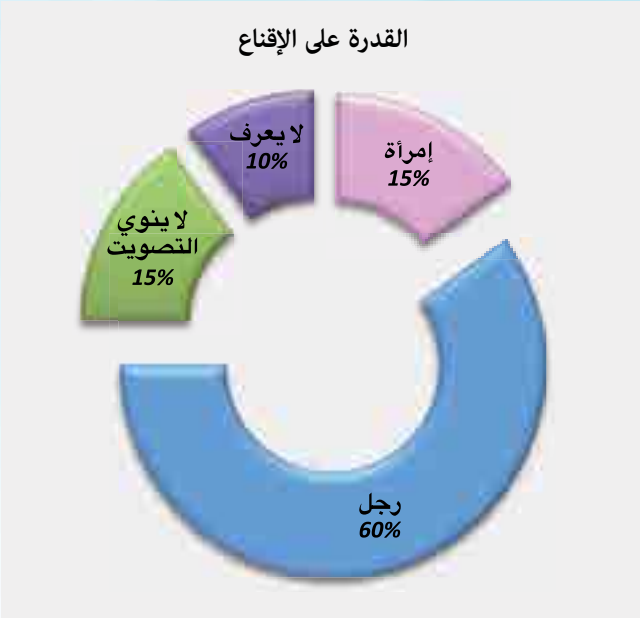

التأثير الناجم عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

- 64% من سكان ولاية القصرين يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يساعد على تحسين وضعية البلاد. و يشارك في هذه الفكرة حوالي 72% من سكان ولاية القصرين من ذوي مستوى التعليم العالي، و 91% من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

- 60% من سكان ولاية القصرين يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يمكن أن يعزز مشاركة جميع فئات الشعب في الحياة الإجتماعية. تجدر الإشارة إلى أن سكان ولاية القصرين الذين يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يمكن أن يعزز مشاركة جميع فئات الشعب في الحياة الإجتماعية يمثلون 83% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 64% من ذوي مستوى التعليم العالي.

- 45% من سكان ولاية القصرين موافقون على كون تولي المرأة مسؤوليات سياسية يساهم في تقليص العنف السياسي. 59% من سكان ولاية القصرين الذين أعمارهم ما بين 45 و 59 سنة يساندون هذه الفكرة، و نفس الشيء بالنسبة لـ 52% من المنتمين للشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

- 73% من سكان ولاية القصرين يعتقدون أنه إذا ما تقلص العنف السياسي سيشجع ذلك النساء على المشاركة أكثر في الحياة السياسية.

- 31% من سكان ولاية القصرين يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية من شأنه أن يقلص الفساد و الممارسات الإحتيالية.

المواقف حول تحمل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية:

على الصعيد الجهوي:

50% من سكان ولاية القصرين يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية في ولايتهم. 73% من سكان ولاية القصرين المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا و 68% من الذين تتراوح أعمارهم ما بين 45 و 59 سنة يشتركون في هذه الفكرة.

على الصعيد الوطني:

49% من سكان ولاية القصرين يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية على الصعيد الوطني. و من أكثر المؤيدين لهذه الفكرة هم 73% من الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا، 68% من الذين تتراوح أعمارهم ما بين 54 و 59 سنة، و 54% من ذوي مستوى التعليم العالي.

المواقف حول تولي المرأة مراكز القيادة في السياسة:

بالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية:

22% من سكان ولاية القصرين يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الجمهورية. نشير إلى أن سكان ولاية القصرين من ذوي مستوى التعليم العالي يؤيدون تولي المرأة مراكز القيادة في المشهد السياسي التونسي، إذ أن 26% منهم يؤيدون تولي المرأة منصب رئيس الجمهورية. و أخيرا 36% من سكان ولاية القصرين المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا يؤيدون هذا الموقف.

بالنسبة لمنصب رئيس البرلمان:

42% من سكان ولاية القصرين يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس البرلمان، و بالخصوص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 45 و 59 سنة، إذ أن 59% منهم مع تولي المرأة منصب رئيس برلمان.

سكان القصرين من ذوي مستوى التعليم العالي هم من أكثر المؤيدين لتولي المرأة منصب رئيس برلمان و ذلك بنسبة 46%. كذلك الذين ينتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا يؤيدون أيضا هذا الموقف بنسبة 55%.

بالنسبة لمنصب رئيس الحكومة:

30% من سكان ولاية القصرين يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الحكومة. سكان ولاية القصرين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 45 و 59 سنة هم الأكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة مناصب القيادة في المشهد السياسي التونسي، إذ أن 50% منهم مع توليها منصب رئيس حكومة. سكان ولاية القصرين ذوي مستوى التعليم العالي هم الأكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة مناصب القيادة إذ أن 38% منهم مع توليها منصب رئيس حكومة. و أخيرا 45% من سكان ولاية القصرين المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا يؤيدون هذا الموقف.

بالنسبة لمنصب وزيرة في وزارة أخرى غير وزارة المرأة:

71% من سكان ولاية القصرين يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب وزيرة في وزارة غير وزارة المرأة.. 74% من سكان ولاية القصرين المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا يؤيدون تولي المرأة لمنصب وزيرة بغض النظر عن وزارة المرأة.

بالنسبة لمنصب رئيس بلدية:

74% من سكان ولاية القصرين يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس بلدية. سكان ولاية القصرين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 44 سنة يؤيدون تولي المرأة منصب رئيس البلدية و ذلك بنسبة 82%.

نفس الشيء بالنسبة لـ 82% من الذين ينتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا يؤيدون هذا الموقف.

بالنسبة لمنصب رئيس حزب سياسي:

62% من سكان ولاية القصرين يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس حزب سياسي. سكان ولاية القصرين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 45 و 59 سنة يبدون أكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس حزب سياسي و ذلك بنسبة 77% . سكان ولاية القصرين من ذوي مستوى التعليم العالي يبدون أيضا الأكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس حزب سياسي و ذلك بنسبة 82%.

ولاية سيدي بوزيد:

تضمّ هذه الولاية 415 900 ساكنا و تمسح 6 994 كم^2. ويستند الإقتصاد الإقليمي على الزراعة بسبب وجود سهول خصبة. أصبحت ولاية سيدي بوزيد في السنوات الأخيرة واحدة من المراكز الزراعية الرئيسية في البلاد. الأراضي الصالحة للزراعة تبلغ مساحتها 460 000 هكتار، وتغطي المساحات المروية 36 323هكتار. القطاعات الزراعية الرئيسية في الولاية هي زراعة الخضراوات و زراعة الحبوب والمحاصيل و زراعة الأعلاف وأخيرا زراعة الأشجار. وتتركز القوى العاملة أساسا في القطاع الفلاحي (8.41%)، والخدمات (15.1%) والصناعات التحويلية (10.5%). كانت مدينة سيدي بوزيد مقر إندلاع الثورة التونسية بعد تضحية محمد البوعزيزي في 17 ديسمبر 2010.

النتائج بالنسبة لولاية سيدي بوزيد:

تمّ إستجواب 165 ساكنا من ولاية سيدي بوزيد . يتوزّعون كالآتي:

توزيع العيّنة من ولاية سيدي بوزيد

التوزيع حسب الشريحة العمريّة

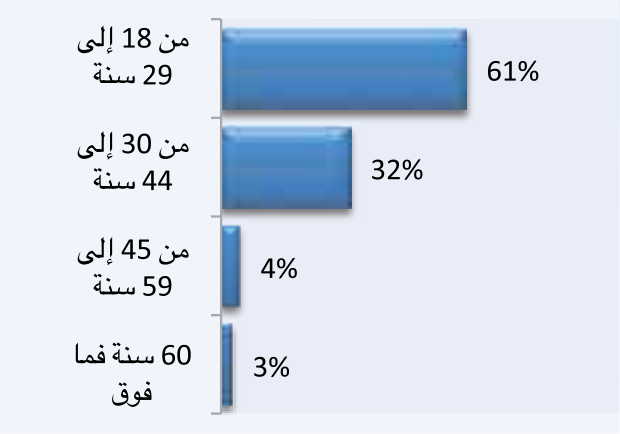

التوزيع حسب الوسط

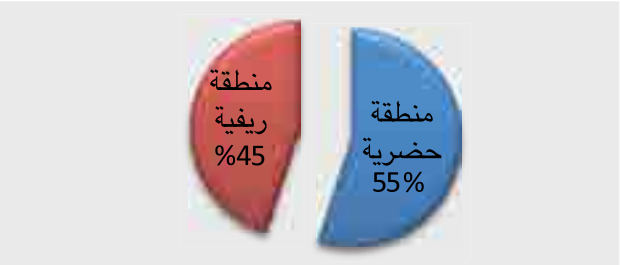

التوزيع حسب الشرائح المهنية و الإجتماعية

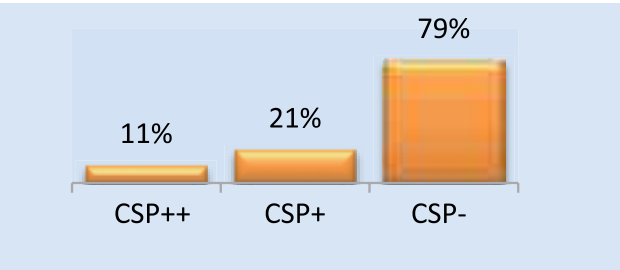

المواقف العامة لسكان ولاية سيدي بوزيد حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

سكان ولاية سيدي بوزيد أقل تأييد لمشاركة المرأة في الحياة السياسيّة:

52% من سكان ولاية سيدي بوزيد يؤيدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية، و هي تحتل بهذه النسبة المرتبة 21 من بين الولايات الأقل تشجيعا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية (بعد تطاوين و سوسة و سليانة).

23% منهم يفسّرون هذا الموقف الغيرمؤيّد بالإشارة إلى أن المرأة لا تتمتع بالمهارات و الخصال الضرورية للحياة السياسية (الرجال أكثر كفاءة من النساء).

مواقف سكان سيدي بوزيد حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية

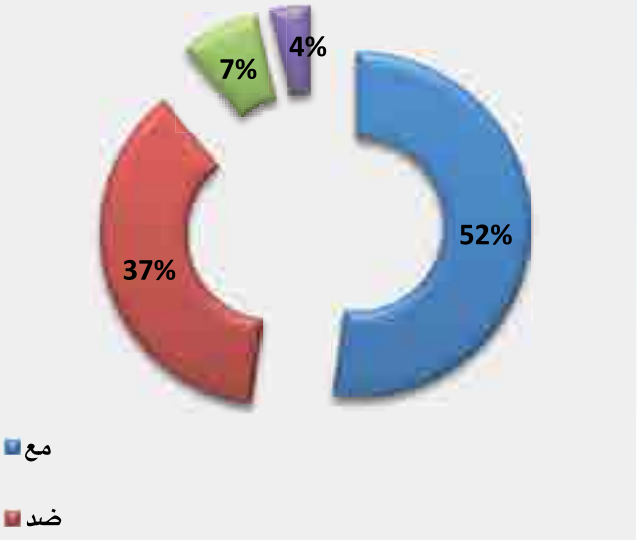

72% من سكان ولاية سيدي بوزيد المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا يؤيّدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

سكان سيدي بوزيد أقّل تشجيعا للمشاركة في السياسة عندما يتعلّق الأمر بنساء من عائلاتهم القريبة:

في مسألة تشجيعهم لإحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية، يبدي سكان سيدي بوزيد تحفّظا أكثر، فـ 40 %منهم فقط يشجعون إحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية - 40 % من ضمن الغير المشجعين يفسرون تحفّظهم بعدم إستقرار المشهد السياسي الحالي.

مواقف سكان سيدي بوزيد فيما يخص تشجيع إمرأة من الأسرة للمشاركة في الحياة السياسية

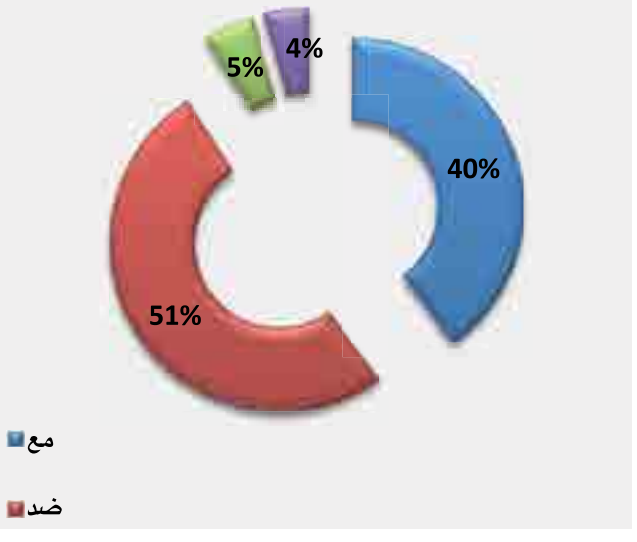

تجـدر الإشـارة إلى أن سـكان ولايـة سـيدي بوزيـد الذيـن ينتمـون إلى الشرائـح المهنيـة و الإجتماعيـة العليـا هـم الأكـثر تأييـدا لمشـاركة إحـدى نسـاء عائلتهـم في الحيـاة السياسـية، حيـث 56% مـن بينهـم يؤيـدون هـذه الفكـرة.

مواقـف سـكان سـيدي بوزيـد إزاء تحمّـل المـرأة مسـؤوليات سياسـية أكـثر:

49 %مـن سـكان سـيدي بوزيـد يؤيـدون أن تتحمّـل المـرأة أكـثر مسـؤوليات سياسـية. يـبرّرون هـذا الموقـف في 19 %مـن الحـالات بالاشـارة إلى مبـدأ المسـاواة بـين الرجـل و المـرأة، و 16 %مـن الحالات بالإشـارة إلى أن المـرأة لهـا حـق المشـاركة في الحيـاة.

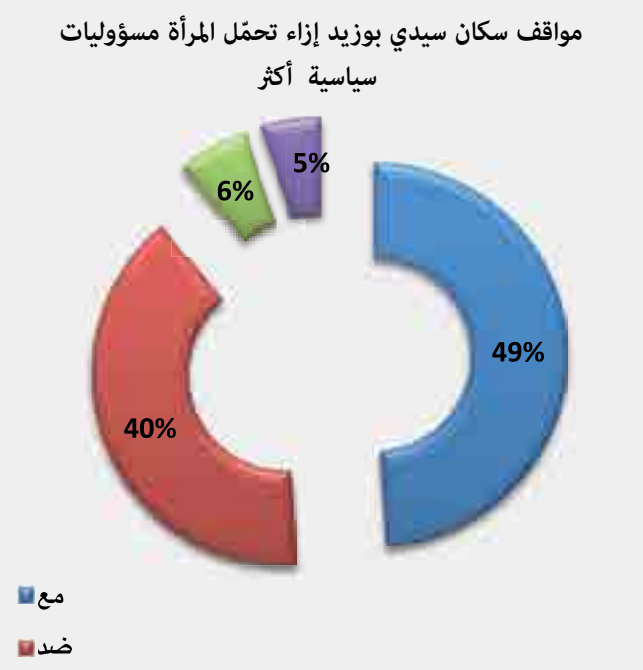

تجـدر الإشـارة إلى أن 52 %مـن سـكان ولايـة سـيدي بوزيـد الذيـن لديهـم مسـتوى التعليـم العـالي يؤيـدون أن تتحمّـل المرأة مسـؤوليات سياسـية أكـثر. و نفـس الـشيء بالنسـبة لـ 78 %مـن سـكان سـيدي بوزيـد الذيـن ينتمـون إلى الشريحـة المهنيـة و الإجتماعيـة الأعـلى.

مواقـف سـكان سـيدي بوزيـد إزاء تطبيـق التناصـف بـين الرجـل و المـرأة في القائمـات الإنتخابيـة للإنتخابـات القادمـة:

33 %مـن سـكان ولايـة سـيدي بوزيـد يؤيـدون تطبيـق التناصـف بـين الرجـل و المـرأة في القائمـات الإنتخابيـة للإنتخابـات القادمـة، بينـما 53 %لا يؤيـدون ذلـك.

تطبيـق مبـدآ المسـاواة بـين الرجـل و المـرأة يمثـل بالنسـبة لـ 33 %مـن سـكان ولايـة سـيدي بوزيـد دافعـا لتأييدهـم لمبـدإ التناصـف.

أمـا بالنسـبة للرافضـين لمبـدإ التناصـف، فـإن 16% منهـم يقـرّون بكـون السياسـة جعلـت للرجـل و بـأن المـرأة ليـس لهـا مـكان في السياسـة، نفـس الـشيء، 16% يرفضـون هـذا المبـدأ إنطلاقـا مـن قناعـة شـخصية مـن دون إعطـاء مزيـد مـن التفاصيـل. 15% يقـرون بـأن المـرأة لا تتمتـع بالكفـاءات الضروريـة للمشـاركة في الحيـاة السياسـية (الرجـال أكـثر كفـاءة).

50 %مـن المؤيديـن لمبـدإ التناصـف في القائمـات الإنتخابيـة في ولايـة سـيدي بوزيـد ينتمـون إلى الشريحـة المهنيـة و الإجتماعيـة الأعـلى.

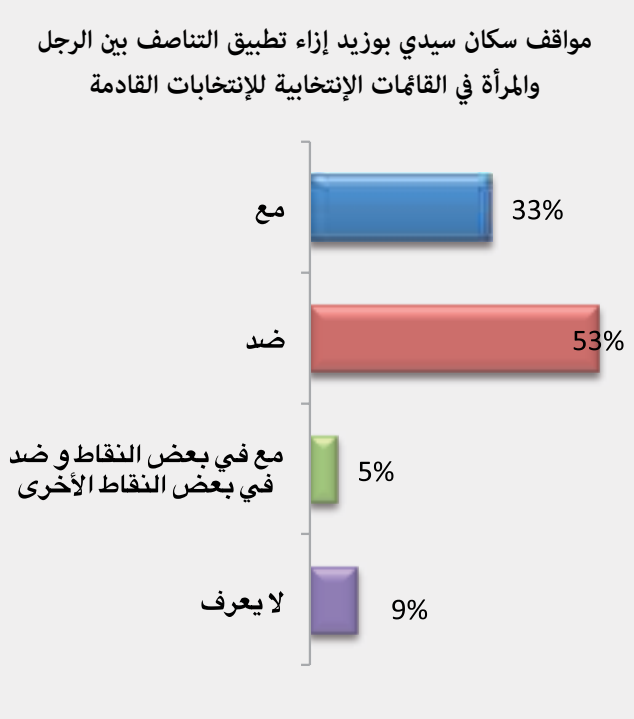

مواقـف سـكان ولايـة سـيدي بوزيـد إزاء تخصيـص حصّـة للنسـاء في الأحزاب السياسـية:

34 %مـن سـكان ولايـة سـيدي بوزيـد يؤيـدون فكـرة تخصيـص حصّة للنسـاء في الأحـزاب السياسـية. 21 % منهـم يـبررون هـذا الموقـف بالإشـارة إلى أن المـرأة تتمتـع بالكفـاءات الضروريـة للمشـاركة في الحيـاة السياسـية، 19 %منهـم يعتـبرون هـذه الحصّـة كوسـيلة لضـمان وجـود المـرأة في السياسـة.

الـ47 %الرافضـون لهـذا المبـدأ، يـبررون موقفهـم في 20% مـن الحـالات بأنـه يجـب عـلى المـرأة تـرك المسـاحة للرجـال، و بـأن السياسـة جعلـت فقـط للرجـل. عـلاوة عـلى ذلـك 11% يرفضـون

مبدأ المحاصصة و يعتبرون أن التوزيع يجب أن يتم على أساس الجدارة بغض النظر عن الجنس.

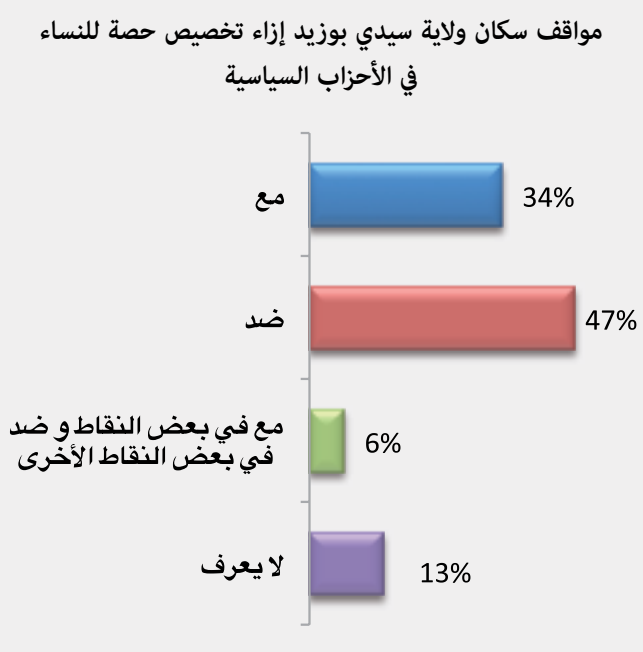

من ضمن المؤيدين لتخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية هم 50% من سكان ولاية سيدي بوزيد المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

القيمة المضافة للمرأة في السياسة:

64% من سكان سيدي بوزيد يعتبرون أن المرأة لا تعطي الإضافة في السياسة، بينما 24% يرون عكس ذلك. 40% من الذين يرون أن للمرأة قيمة مضافة في السياسة يعتبرون أن هذه القيمة تكمن في مساهمتها بفضل خبرتها و أفكارها. 30% منهم يرون أن المرأة تساهم في تنويع المشهد السياسي التونسي.

القدرة على الإقناع و نوايا التصويت:

القدرة على الإقناع:

5% من سكان سيدي بوزيد يقرون بكونهم أكثر إقتناعا بالنساء، و يبررون موقفهم هذا بما تتمتع به المرأة من مهارات هامة و قدرات على التواصل (القدرة على الإقناع). 54% من سكان ولاية سيدي بوزيد أقروا بكونهم أكثر إقتناعا بالرجال، 39% منهم يرون لدى الرجال مهارات أكبر في التواصل.

28% يرون أن الرجل و المرأة لهما نفس القدرة على الإقناع.

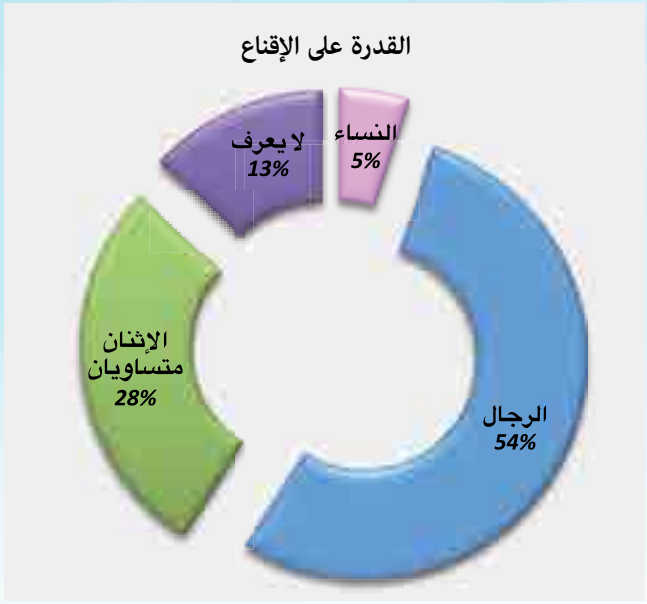

نوايا التصويت:

10% من سكان ولاية سيدي بوزيد صرحوا أنهم ينوون التصويت لفائدة إمرأة في الإنتخابات القادمة، 51% منهم ينوون التصويت لرجل و 21% لا ينوون التصويت. 35% من الذين ينوون التصويت لإمرأة صرحوا أنهم سيقومون بذلك تضامنا مع المرأة. 29% منهم يعتقدون بأن المرأة تستحق فرصة لتثبت وجودها.

36% من الذين ينوون التصويت لرجل سيقومون بذلك للخصال الإنسانية التي يتمتع بها الرجل (الكاريزما، حذق التعبئة، النجاعة و الفعالية). 21% من الذين ينوون التصويت لرجل سيقومون بذلك لأنهم مقتنعون بأن الرجل هو أفضل من المرأة.

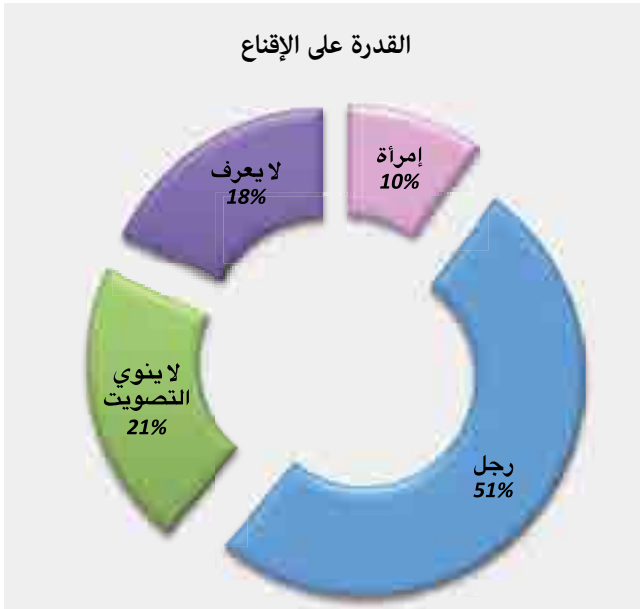

التأثير الناجم عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

- 51% من سكان ولاية سيدي بوزيد يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يساعد على تحسين وضعية البلاد. و يشارك في هذه الفكرة حوالي 78% من سكان ولاية سيدي بوزيد المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.
- 53% من سكان ولاية سيدي بوزيد يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يمكن أن يعزز مشاركة جميع فئات الشعب في الحياة الإجتماعية. 72% من سكان ولاية سيدي بوزيد المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون هذه الفكرة.
- 33% من سكان ولاية سيدي بوزيد موافقون على كون تولي المرأة مسؤوليات سياسية يساهم في تقليص العنف السياسي. 51% من سكان ولاية سيدي بوزيد المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يساندون هذه الفكرة.
- 61% من سكان ولاية سيدي بوزيد يعتقدون أنه إذا ما تقلص العنف السياسي سيشجع ذلك النساء على المشاركة أكثر في الحياة السياسية. 89% من سكان ولاية سيدي بوزيد المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يشتركون في هذه الفكرة.
- 27% من سكان ولاية سيدي بوزيد يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية من شأنه أن يقلص الفساد و الممارسات الإحتيالية.

المواقف حول تحمل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية:

على الصعيد الجهوي:

46% من سكان ولاية سيدي بوزيد يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية في ولايتهم. 67% من سكان ولاية سيدي بوزيد المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يشتركون في هذه الفكرة.

على الصعيد الوطني:

50% من سكان ولاية سيدي بوزيد يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية على الصعيد الوطني. و من أكثر المؤيدين لهذه الفكرة هم 83% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

المواقف حول تولي المرأة مراكز القيادة في السياسة:

بالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية:

19% من سكان ولاية سيدي بوزيد يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الجمهورية. على وجه الخصوص، 33% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون تولي المرأة لمنصب رئيس الجمهورية.

بالنسبة لمنصب رئيس البرلمان:

36%من سكان ولاية سيدي بوزيد يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس البرلمان. سكان ولاية سيدي بوزيد الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى هم من أكثر المؤيدين لتولي المرأة منصب رئيس البرلمان و ذلك بنسبة 44% .

بالنسبة لمنصب رئيس الحكومة:

25% من سكان ولاية سيدي بوزيد يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الحكومة. سكان ولاية سيدي بوزيد الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى هم الأكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة مناصب القيادة في المشهد السياسي التونسي، إذ أن 50% منهم مع توليها منصب رئيس الحكومة.

بالنسبة لمنصب وزيرة في وزارة أخرى غير وزارة المرأة:

58% من سكان ولاية سيدي بوزيد هم مؤيدون. على وجه الخصوص، 94% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية والإجتماعية الأعلى يؤيدون تولي المرأة لمنصب وزيرة بغض النظر عن وزارة المرأة.

بالنسبة لمنصب رئيس بلدية:

52% من سكان ولاية سيدي بوزيد يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس بلدية. 78% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى مؤيدون.

بالنسبة لمنصب رئيس حزب سياسي:

52% من سكان ولاية سيدي بوزيد يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس حزب سياسي. 67% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى مؤيدون.

إقليم الجنوب الشرقي

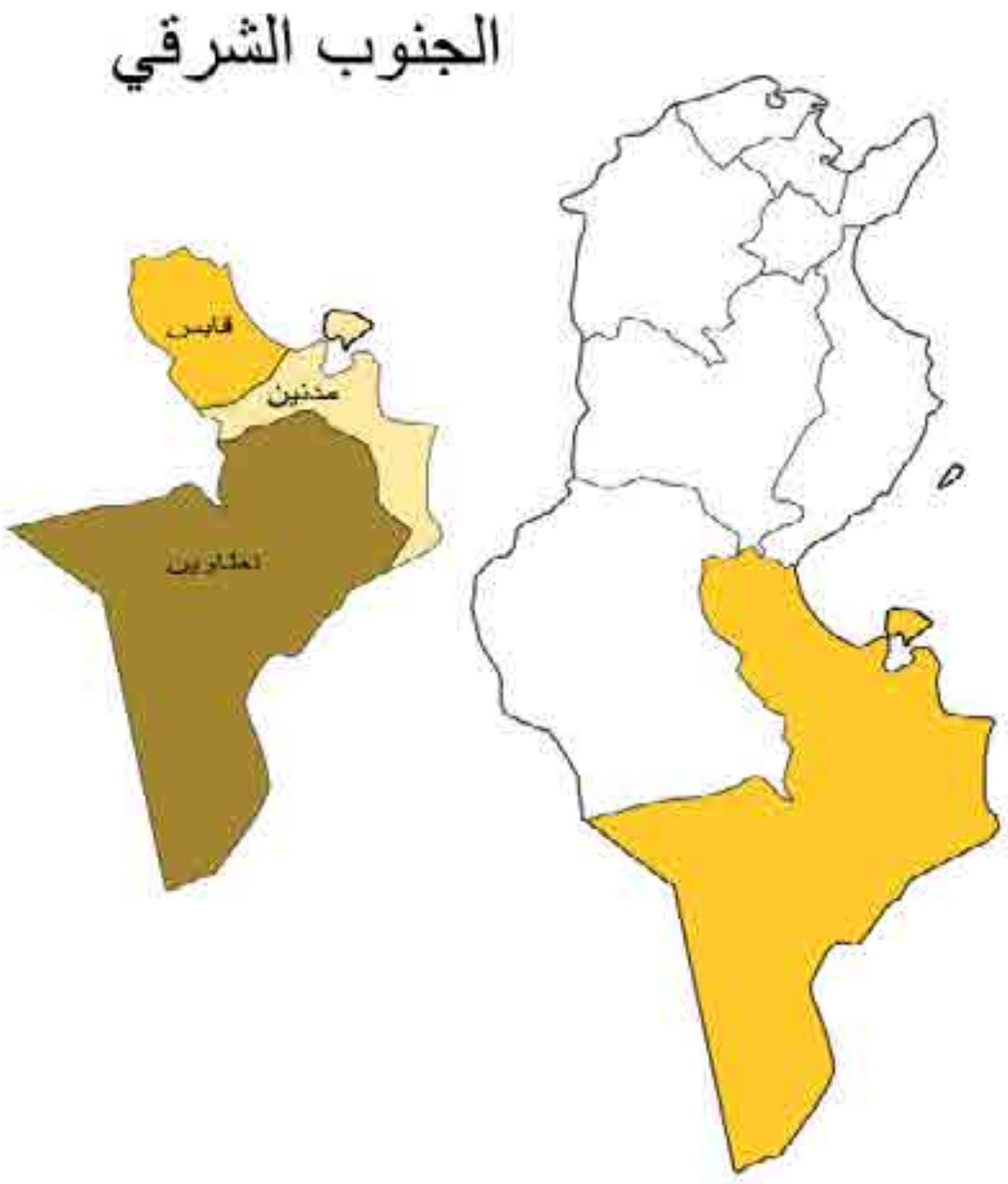

البيانات من المعهد الوطني للإحصاء – السكان في 1 جويلية 2011

إقليم الجنوب الشرقي:

يتكوّن إقليم الجنوب الشرقي من ولايات قابس ومدنين وتطاوين. تعدّ هذه الجهة 974.200 ساكنا أي 9.1% من العدد الجملي للسكان وتمسح 55.231 كم^2 أي 35.4 % من المساحة الجملية للبلاد التونسية، وهي أكبر منطقة في البلاد، و هي تشمل الصحراء. تمثل الإناث 51.9% من سكان هذه المنطقة.

ولاية قابس:

تضمّ هذه الولاية 100 366 ساكنا وتمسح 175 7 كم^2.

يقوم الإقتصاد في هذه الولاية على الزراعة و الصيد البحري، خليج قابس هو أحد أغنى مناطق الصيد في تونس. في المجال الصناعي، تظم هذه الولاية قطب يجمع خاصة الصناعات الكيمياوية (تحويل الفسفاط) و المواد الغذائية. تبادلاتها تتم بفضل الميناء الذي تقدر حركته بـ000 000 4 طن. الصناعات المعملية توظف 41.5 % من الأيادي العاملة ، القطاع الثالث 35.5 % و الزراعة 23 %.

سهير بالحسن، الصحافية و الناشطة في حقوق الإنسان هي أصيلة ولاية قابس.

النتائج بالنسبة لولاية قابس:

تمّ إستجواب 151 ساكنا من ولاية قابس. يتوزّعون كالآتي:

توزيع العيّنة من ولاية قابس

التوزيع حسب الشريحة العمريّة

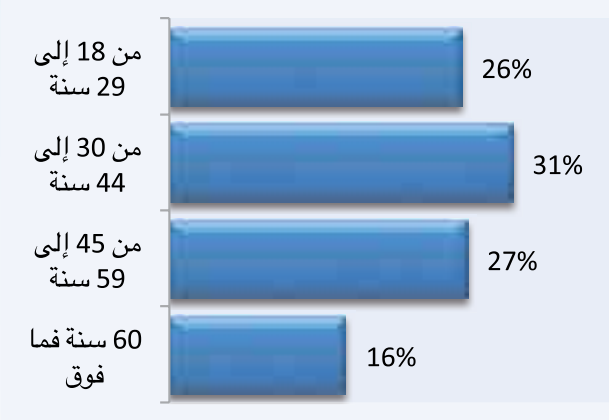

التوزيع حسب الوسط

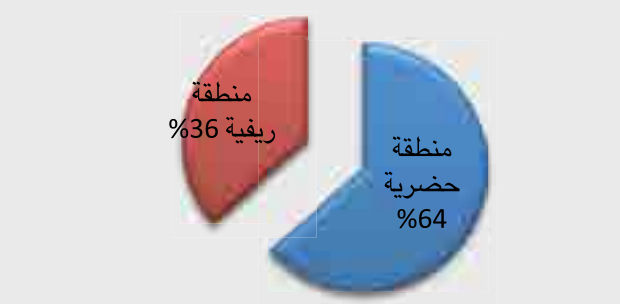

التوزيع حسب الشرائح المهنية و الإجتماعية

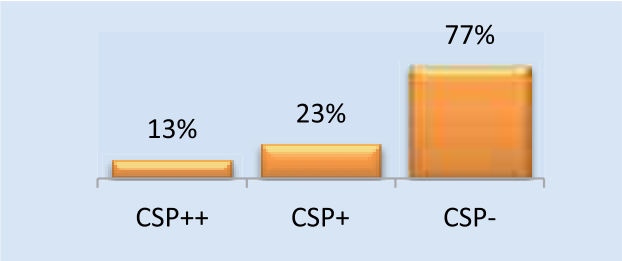

المواقف العامة لسكان ولاية قابس حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

سكان ولاية قابس إجمالا مؤيّدون لمشاركة المرأة في الحياة السياسيّة.

60% من سكان قابس يؤيدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية وهي تحتل هكذا المرتبة السابعة من بين الولايات الأكثر تشجيعا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

في29% من الحالات يفسرون هذا الموقف المؤيّد بالإشارة إلى مبدأ المساواة بين الجنسين و 11% يرون أن ذلك من حقها.

مواقف سكان قابس حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية

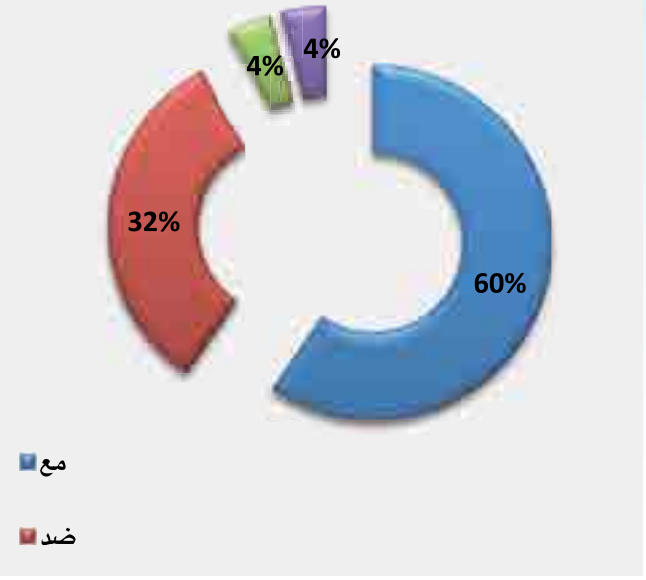

سكان ولاية قابس البالغين من العمر من 45 إلى 59 سنة هم الأكثر تأييدا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية بنسبة 67%.

63% من سكان قابس المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا يؤيّدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

سكان قابس أقّل تشجيعا للمشاركة في السياسة عندما يتعلّق الأمر بنساء من عائلاتهم القريبة:

في مسألة تشجيعهم لإحدى نساء أسرتهم على المشاركة في السياسة يبدي سكان قابس تحفظا أكثر فـ54% منهم فقط يشجعون إحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية - 23% من ضمن الغير المشجعين يفسرون تحفظهم بعدم استقرار المشهد السياسي الحالي و 23% هم ضد عن قناعة.

مواقف سكان قابس فيما يخص تشجيع إمرأة من الأسرة للمشاركة في الحياة السياسية

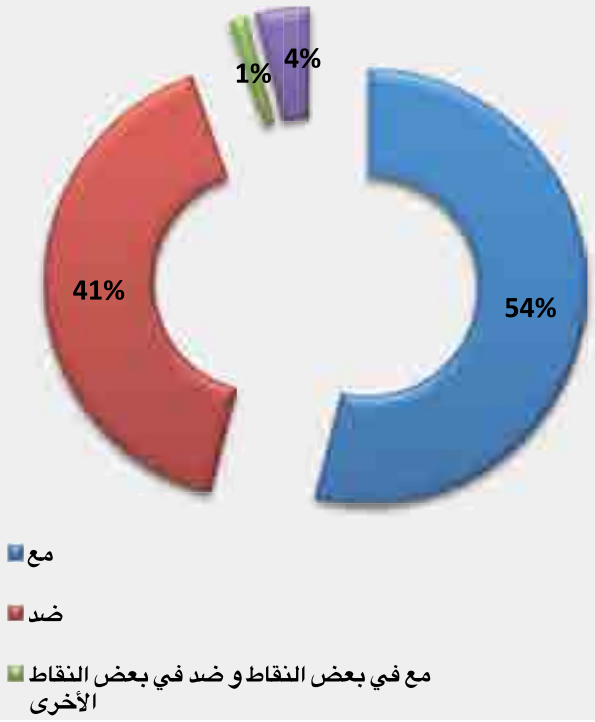

63% من الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و 59 سنة يشجعون مشاركة إحدى نساء عائلتهم في الحياة السياسية.

مواقف سكان قابس إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر:

54% من سكان قابس يؤيدون أن تتحمّل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية. يبرّرون هذا الموقف في 22 % من الحالات بكون المرأة تتمتّع بالكفاءات اللازمة للحياة السياسية (تكوين، أفكار، قيمة مضافة) و في 19% من الحالات بمبدأ المساواة بين الرجل و المرأة.

مواقف سكان قابس إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر

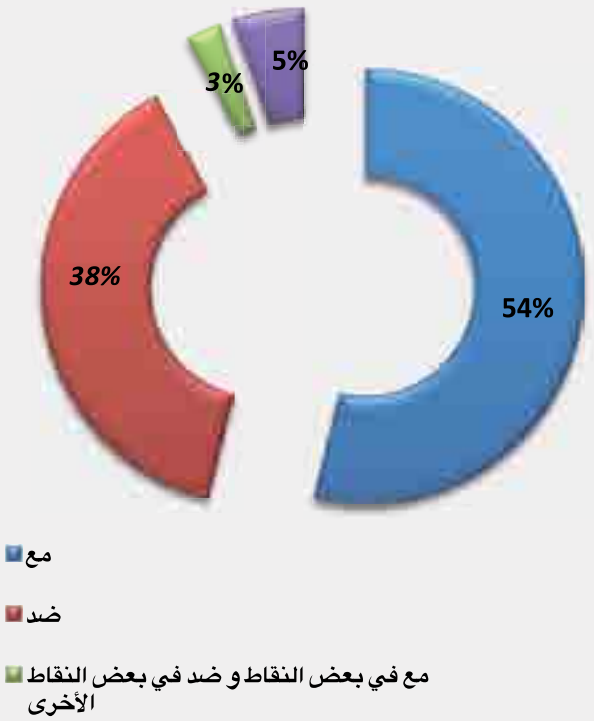

مواقف سكان قابس إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة

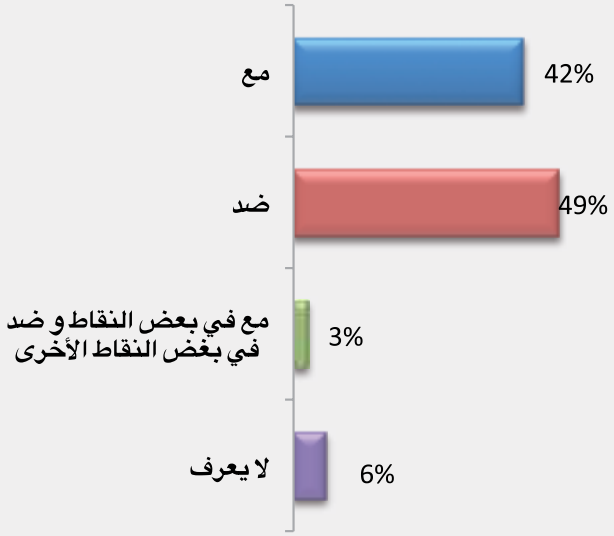

من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن 65% من سكان قابس الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و 59 سنة يؤيدون أن تتحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر. و نفس الشيء بالنسبة لـ 66% من الذين ينتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

مواقف سكان قابس إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة:

42% من سكان قابس يؤيدون تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الانتخابية للإنتخابات القادمة بينما 49% لا يؤيدون ذلك. 31% من المؤيدين لمبدإ التناصف يبررون ذلك بالمساواة بين الرجل و المرأة.

أما بالنسبة للرافضين لمبدأ التناصف فـ26% منهم يرون أن 50% نسبة مبالغ فيها و أن الرجال يجب أن يكونوا أكثر حضورا من النساء في المشهد السياسي. 15% برروا موقفهم بكون السياسة جُعلت للرجال و لا مكان للنساء فيها.

48% يؤيدون مبدأ التناصف في القائمات الإنتخابية من سكان ولاية قابس البالغين من العمر بين 18 و 29 سنة.

مواقف سكان ولاية قابس إزاء تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية

38% من سكان ولاية قابس يؤيدون فكرة تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية، 29% منهم يعتبرون هذه الحصّة كوسيلة لضمان وجود المرأة في السياسة.

الـ48% الرافضون لهذا المبدأ يبررون موقفهم في 19% من الحالات بأنه من الواجب أن يكون التوزيع على أساس الجدارة بغض النظر عن الجنس.

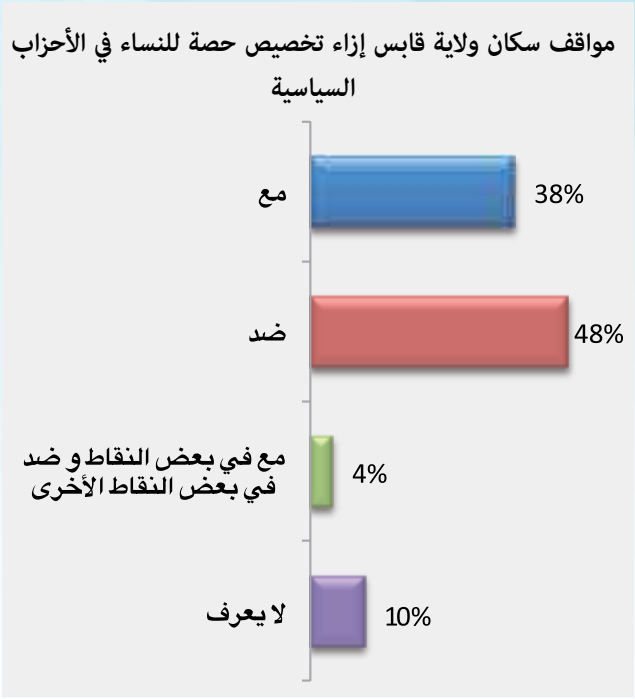

من ضمن المؤيدين لتخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية نجد 42% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

القيمة المضافة للمرأة في السياسة:

51% من سكان قابس يعتبرون أن المرأة لا تعطي الإضافة في السياسة، بينما 43% منهم يرون عكس ذلك.

43% من الذين يرون أن للمرأة قيمة مضافة في السياسة يعتبرون أن هذه القيمة تكمن في أفكارها و كفاءتها و 23% يرون أنها تكمن في مساهمتها في الدفاع عن حقوق الإنسان و بالأخص حقوق المرأة و الطفل.

القدرة على الإقناع و نوايا التصويت:

القدرة على الإقناع:

13% من سكان قابس يقرون بكونهم أكثر إقتناعا بالنساء، و 32% منهم يبررون موقفهم هذا بإحساسهم بالثقة تجاه المرأة و 26% مقتنعون بكون المرأة أفضل من الرجل.

48% من سكان ولاية قابس أقروا بكونهم أكثر إقتناعا بالرجال، 32% منهم يرون لدى الرجال مهارات أكبر في التواصل. 32% يرون أن الرجل و المرأة لهما نفس القدرة على الإقناع.

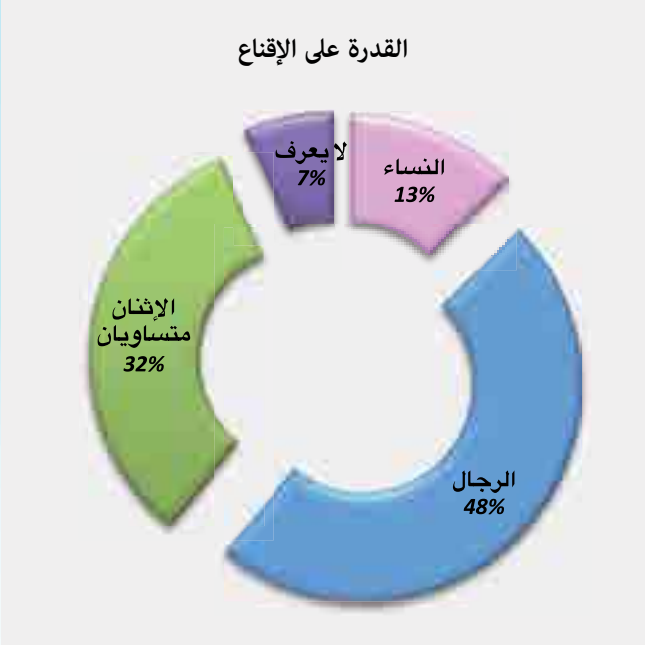

نوايا التصويت:

9% من سكان ولاية قابس صرحوا أنهم ينوون التصويت لفائدة امرأة في الانتخابات القادمة و 60% ينوون التصويت لرجل و 3% فقط لا ينوون التصويت. 46% من الذين ينوون التصويت لإمرأة صرحوا أنهم سيقومون بذلك تضامنا مع المرأة. 36% من الذين ينوون التصويت لرجل سيقومون بذلك عن إقتناع شخصي معتبرين أن «الرجال أفضل من النساء» و 26% سيصوتون لرجل من أجل الخصال التي يمتلكها (الكاريزما، حذق التعبئة، النجاعة، ...).

التأثير الناجم عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

- 68% من سكان ولاية قابس يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يساعد على تحسين وضعية البلاد و يشارك في هذه الفكرة 77% من الذين ينتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.
- 67% من سكان ولاية قابس يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يمكن أن يعزز مشاركة جميع فئات الشعب في الحياة الإجتماعية. 71% من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا يؤيدون هذه الفكرة.
- 42% من سكان ولاية قابس موافقون على كون تولي المرأة مسؤوليات سياسية يساهم في تقليص العنف السياسي و 52% من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا يؤيدون هذه الفكرة..
- 62% من سكان ولاية قابس يعتقدون أنه إذا ما تقلص العنف السياسي سيشجع ذلك النساء على المشاركة أكثر في الحياة السياسية. 69% من الذين ينتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا يشاركون هذه النظرة.
- 39% من سكان ولاية قابس يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يقلص الفساد والممارسات الاحتيالية.

المواقف حول تحمل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية:

على الصعيد الجهوي:

49% من سكان ولاية قابس يؤيدون تحمل المرأة مسؤوليات سياسية في ولايتهم. لاسيما 54% من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

على الصعيد الوطني:

51% من سكان ولاية قابس يؤيدون تحمل المرأة مسؤوليات سياسية على الصعيد الوطني و من أكثر المؤيدين لهذه الفكرة هم المنتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا بنسبة 57%.

المواقف حول تولي المرأة مراكز القيادة في السياسة:

بالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية:

28% من سكان ولاية قابس يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الجمهورية. سكان ولاية قابس المنتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا يبدون أكثر تأييد لتولي المرأة مراكز القيادة في المشهد السياسي التونسي إذ أن 31% منهم يؤيدون تولي المرأة منصب رئيس الجمهورية.

بالنسبة لمنصب رئيس البرلمان:

43% من سكان ولاية قابس يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس البرلمان و بالخصوص قابس المنتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا إذ أن 60% منهم مع تولي المرأة منصب رئيس برلمان.

بالنسبة لمنصب رئيس الحكومة:

31% من سكان ولاية قابس يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الحكومة. 43% من سكان ولاية قابس المنتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا هم الأكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة منصب رئيس حكومة.

بالنسبة لمنصب وزيرة في وزارة أخرى غير وزارة المرأة:

63% من سكان ولاية قابس يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب وزيرة في وزارة غير وزارة المرأة. 80% من سكان قابس المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا يؤيدون هذا الموقف.

بالنسبة لمنصب رئيس بلدية:

57% من سكان ولاية قابس يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس بلدية. المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا يبدون أيضا أكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة مناصب القيادة في المشهد السياسي التونسي إذ أن 74% منهم مع توليها منصب رئيس البلدية.

61%من سكان قابس من ذوي مستوى التعليم العالي يؤيدون هذا الموقف.

بالنسبة لمنصب رئيس حزب سياسي:

54% من سكان ولاية قابس يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس حزب سياسي. سكان ولاية قابس من ذوي مستوى التعليم العالي هم الأكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة منصب رئيس حزب سياسي بنسبة 61%.

ولاية مدنين:

تضمّ هذه الولاية 460 000 ساكنا وتمسح 9 167 كم^2 .

الزراعة والصناعة والسياحة هم الأنشطة الرئيسية للولاية. تملك هذه المنطقة إمكانيات زراعية مبنية على زراعة الأشجار التي تحتل 82.5% من جملة المساحة الصالحة للزراعة (الزياتين) و تربية المواشي. جعلت جزيرة جربة من هذه المنطقة مركزا سياحيا مشهورا عالميا.

النتائج بالنسبة لولاية مدنين:

تمّ إستجواب 156 ساكنا من ولاية مدنين. يتوزّعون كالآتي:

توزيع العيّنة من ولاية مدنين

التوزيع حسب الشريحة العمريّة

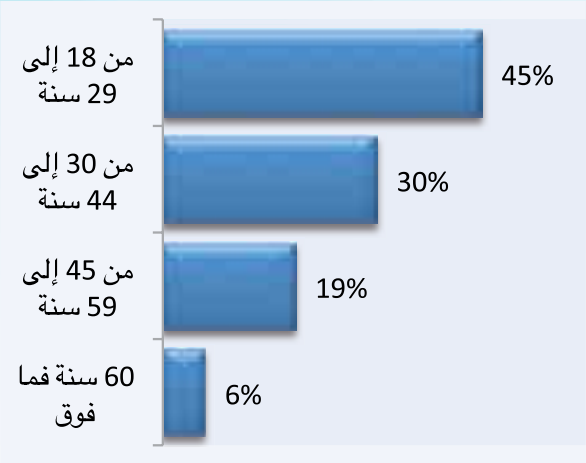

التوزيع حسب الوسط

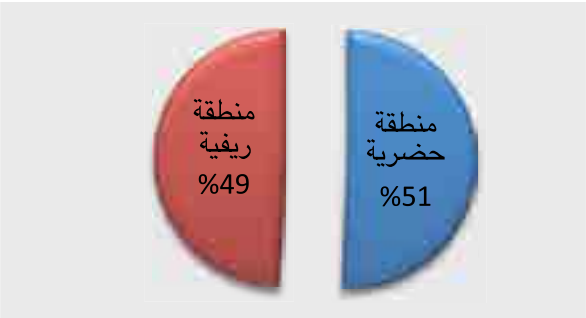

التوزيع حسب الشرائح المهنية و الإجتماعية

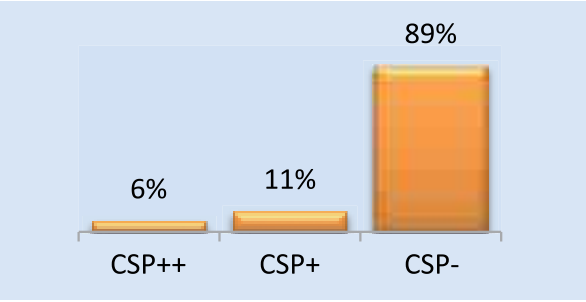

المواقف العامة لسكان ولاية مدنين حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

سكان ولاية مدنين نسبيا ضد مشاركة المرأة في الحياة السياسيّة:

57% من سكان ولاية مدنين يؤيدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية وهي تحتل هكذا المرتبة السادسة من بين الولايات الأقل تشجيعا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية (مباشرة بعد القصرين و سيدي بوزيد و تطاوين و سوسة و سليانة).

في 21% من الحالات يفسرون هذا الموقف بالإشارة إلى أن السياسة ليست من مشمولات المرأة أو من مسؤولياتها.

مواقف سكان مدنين حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية

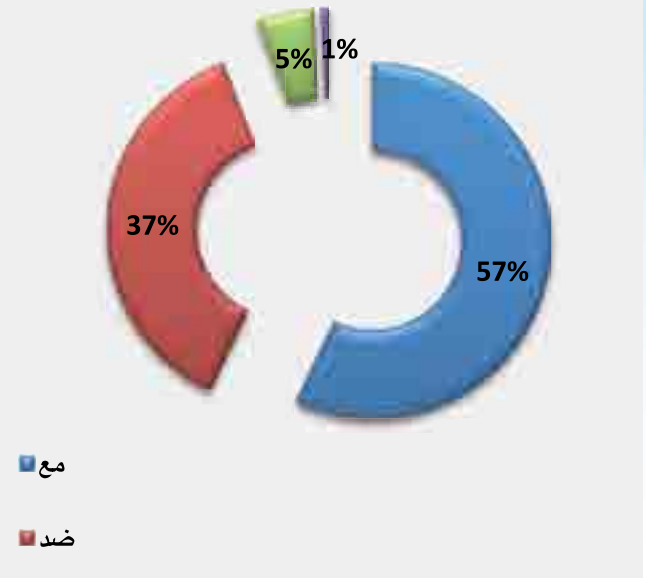

65% من سكان مدنين ذوي مستوى التعليم العالي يؤيّدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

سكان مدنين أقّل تشجيعا للمشاركة في السياسة عندما يتعلّق الأمر بنساء من عائلاتهم القريبة:

44% فقط من سكان مدنين يشجعون إحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية - 45% من ضمن الغير المشجعين يفسرون تحفظهم بعدم استقرار المشهد السياسي الحالي.

مواقف سكان مدنين فيما يخص تشجيع إمرأة من الأسرة للمشاركة في الحياة السياسية

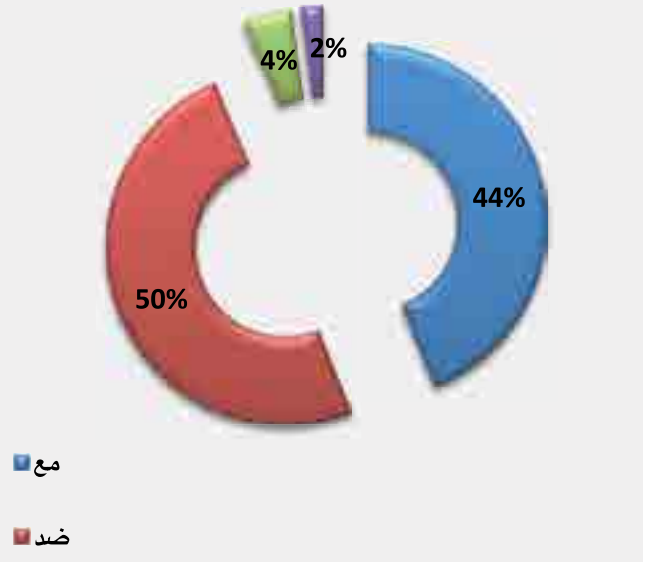

سكان مدنين الذين يعيشون في منطقة حضرية هم الأكثر تشجيعا لنساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية بنسبة 52%.

مواقف سكان مدنين إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر:

50% من سكان مدنين يؤيدون أن تتحمّل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية. يبرّرون هذا الموقف في 23% من الحالات بكون المرأة تتمتّع بالكفاءات اللازمة للحياة السياسية (تكوين، أفكار، قيمة مضافة)، و في 16% من الحالات بكونها تتمتّع بكفاءات و خصال إنسانية ضرورية للحياة السياسية)قادرة على التعبئة و ناجعة وملتزمة و نزيهة).

مواقف سكان مدنين إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر

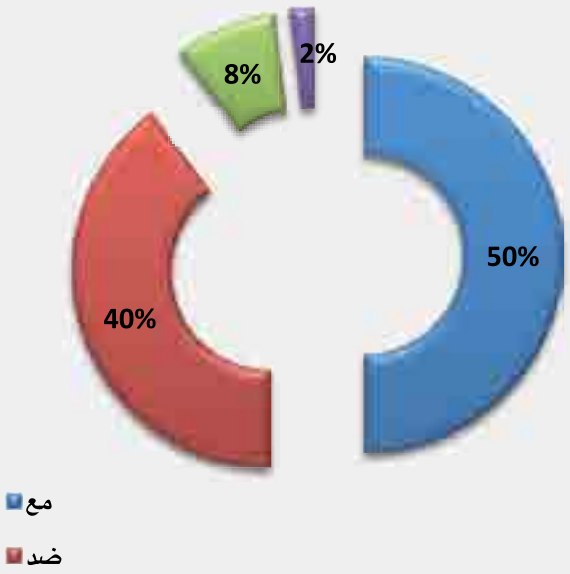

من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن 61% من سكان مدنين الذين يتمتعون بمستوى تعليم عالي يؤيدون أن تتحمّل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية.

مواقف سكان مدنين إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة:

54% من سكان مدنين يؤيدون تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الانتخابية للإنتخابات القادمة بينما 42% لا يؤيدون ذلك. 35% من مؤيدي مبدأ التناصف يبررون موقفهم بالمساواة بين الرجل و المرأة.

أما بالنسبة للرافضين لمبدأ التناصف فـ24% منهم يبررون ذلك باعتقادهم أن المرأة لا تملك الكفاءة اللازمة للمشاركة في الحياة السياسية (الرجال أجدر) و 24% منهم يرون أن المرأة لا تملك المهارات اللازمة للمشاركة في الحياة السياسية (الرجال أمهر).

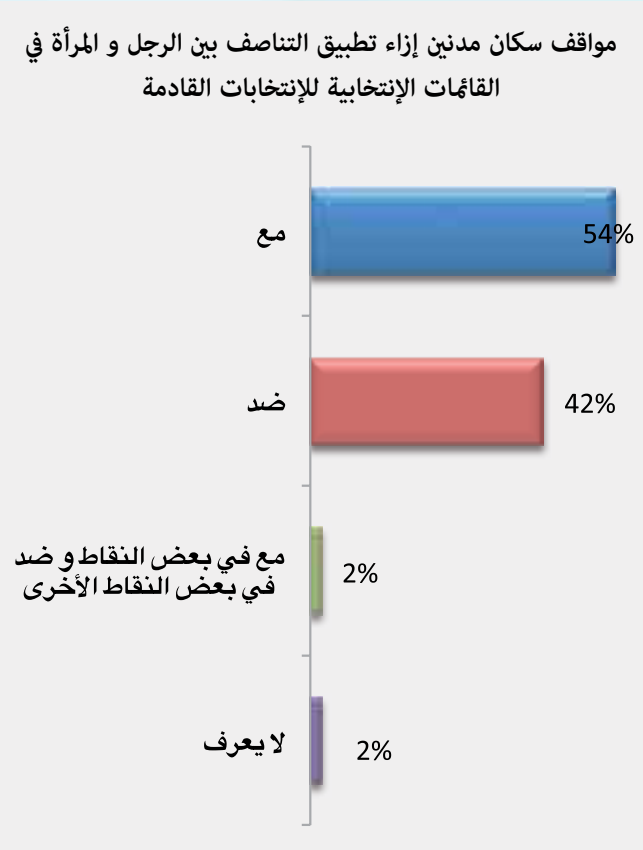

مواقف سكان ولاية مدنين إزاء تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية:

59% من سكان ولاية مدنين يؤيدون فكرة تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية، 20% منهم يؤكدون أن ذلك حقها و 13% منهم يعتبرون هذه الحصّة كوسيلة لضمان وجود المرأة في السياسة و 13% يرون أن هذه الحصّة هي وسيلة لتثبت المرأة نفسها و تثبت وجودها في المجتمع.

الـ28% الرافضون لهذا المبدأ يبررون موقفهم في 35% من الحالات برفضهم مبدأ الحصص و ينبغي الإستناد على أساس الجدارة بغض النظر عن الجنس.

من ضمن المؤيدين لتخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية 67% من ذوي التعليم العالي.

القيمة المضافة للمرأة في السياسة:

65% من سكان مدنين يعتبرون أن المرأة لا تعطي الإضافة في السياسة، بينما 31% منهم يرون عكس ذلك. 24% من الذين يرون أن للمرأة قيمة مضافة في السياسة يعتبرون أن هذه القيمة تكمن في أفكارها و كفاءتها و 22% يرون أنها تكمن في مساهمتها في الدفاع عن حقوق الإنسان و 22% يرون أنها تساهم في تحقيق الديمقراطية (عبر مشاركتها في الإنتخابات، مشاركتها في كتابة الدستور، الدفاع عن حرية التعبير،...).

القدرة على الإقناع و نوايا التصويت:

القدرة على الإقناع:

19% من سكان ولاية مدنين أقروا بكونهم أكثر اقتناعا بالنساء و45% منهم يبررون موقفهم هذا بأن النساء لهن مهارات في التواصل أكثر من الرجال.

34% من سكان ولاية مدنين أقروا بكونهم أكثر اقتناعا بالرجال و 43% منهم يرون لدى الرجال مهارات أكبر في التواصل و 38% يرون أن الرجل و المرأة لهما نفس القدرة على الإقناع.

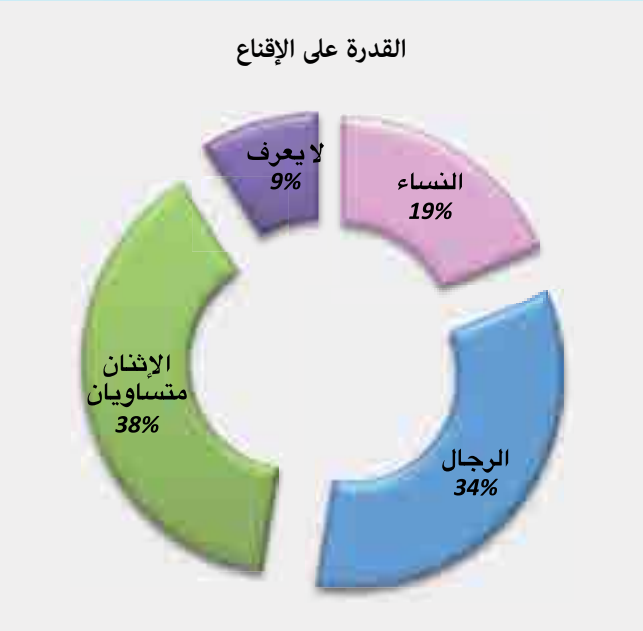

نوايا التصويت:

15% من سكان ولاية مدنين صرحوا أنهم ينوون التصويت لفائدة امرأة في الانتخابات القادمة و 54% ينوون التصويت لرجل و 9% لا ينوون التصويت. 33% من الذين ينوون التصويت لإمرأة سيقومون بذلك لإحساسهم بالثقة و بالقرب من ناحيتها و 25% سيقومون بذلك تضامنا مع المرأة و 25% يرون أنها تستحق فرصة.

35% من الذين ينوون التصويت لرجل سيقومون بذلك من أجل الخصال التي يمتلكها (الكاريزما، حذق التعبئة، النجاعة، ...)

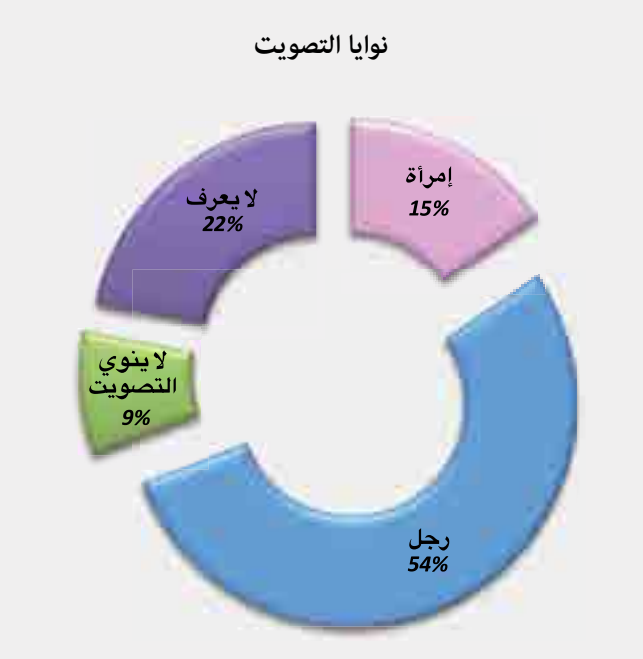

التأثير الناجم عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

- 70% من سكان ولاية مدنين يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يساعد على تحسين وضعية البلاد و يشارك في هذه الفكرة 77% من ذوي مستوى التعليم العالي.
- 75% من سكان ولاية مدنين يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يمكن أن يعزز مشاركة جميع فئات الشعب في الحياة الإجتماعية. 81% ممّن لديهم مستوى التعليم العالي يؤيدون هذه الفكرة .
- 53% من سكان ولاية مدنين موافقون على كون تولي المرأة مسؤوليات سياسية يساهم في تقليص العنف السياسي. 58% من سكان ولاية مدنين الذين لديهم مستوى التعليم العالي يساندون هذه الفكرة.
- 82% من سكان ولاية مدنين يعتقدون أنه إذا ما تقلص العنف السياسي سيشجع ذلك النساء على المشاركة أكثر في الحياة السياسية. 89% ممّن ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يساندون هذه الفكرة.
- 47% من سكان ولاية مدنين يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يقلص الفساد والممارسات الإحتيالية.

المواقف حول تحمل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية:

على الصعيد الجهوي:

53% من سكان ولاية مدنين يؤيدون تحمل المرأة مسؤوليات سياسية في ولايتهم.

على الصعيد الوطني:

43% من سكان ولاية مدنين يؤيدون تحمل المرأة مسؤوليات سياسية على الصعيد الوطني و من أكثر المؤيدين لهذه الفكرة هم المنتمون للشرائح المهنية و الإجتماعية العليا بنسبة 47%.

المواقف حول تولي المرأة مراكز القيادة في السياسة:

بالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية:

19% من سكان ولاية مدنين يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الجمهورية.

و بالأخص 21% من سكان ولاية مدنين من ذوي مستوى التعليم العالي هم الأكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس الجمهورية.

بالنسبة لمنصب رئيس البرلمان:

33% من سكان ولاية مدنين يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس البرلمان و بالخصوص الذين يبلغون من العمر بين 45 و 59 سنة إذ أن 38% منهم مع تولي المرأة منصب رئيس برلمان.

بالنسبة لمنصب رئيس الحكومة:

38% من سكان ولاية مدنين مؤيدون لفكرة تولي المرأة منصب رئيس حكومة.

بالنسبة لمنصب وزيرة في وزارة أخرى غير وزارة المرأة:

71% من سكان ولاية مدنين يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب وزيرة في وزارة غير وزارة المرأة. 77% من سكان مدنين الذين لديهم مستوى التعليم العالي يؤيدون هذا الموقف.

بالنسبة لمنصب رئيس بلدية:

65% من سكان ولاية مدنين يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس بلدية. 68% من سكان مدنين الذين لديهم مستوى التعليم العالي يؤيدون هذا الموقف.

بالنسبة لمنصب رئيس حزب سياسي:

63% من سكان ولاية مدنين يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس حزب سياسي. سكان ولاية مدنين الذين لديهم مستوى التعليم العالي هم الأكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة منصب رئيس حزب سياسي بنسبة 70%.

ولاية تطاوين:

تضمّ هذه الولاية 148 000 ساكنا وتمسح 38 889 كم^2. إقتصاد المنطقة يعتمد على الزراعة، و هي تتمتع بمساحة زراعية كبرى (200 000هكتار). القطاع الصناعي في نمو. المنطقة الصحراوية في جنوب الولاية تحتوي على العديد من حقول النفط.

النتائج بالنسبة لولاية تطاوين:

تمّ إستجواب 160 ساكنا من ولاية تطاوين. يتوزّعون كالآتي:

توزيع العيّنة من ولاية تطاوين

التوزيع حسب الشريحة العمريّة

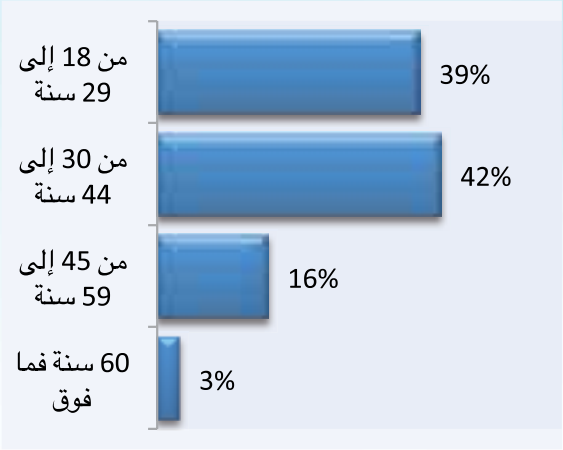

التوزيع حسب الوسط

التوزيع حسب الشرائح المهنية و الإجتماعية

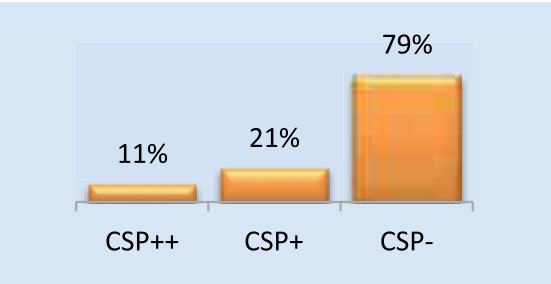

المواقف العامة لسكان ولاية تطاوين حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

سكان ولاية تطاوين نسبيا ضد لمشاركة المرأة في الحياة السياسيّة:

52% من سكان تطاوين يؤيدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية. 30% منهم يفسرون هذا الموقف المؤيّد بالإشارة إلى مبدأ المساواة بين الجنسين و بأن ذلك حقها.

مواقف سكان تطاوين حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية

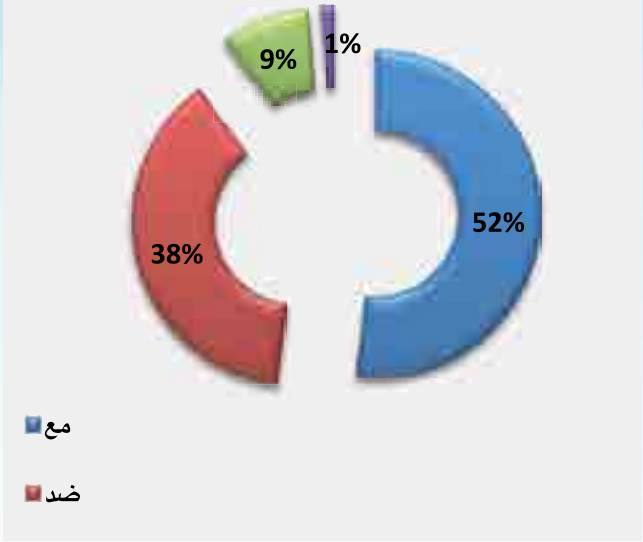

61% من سكان ولاية تطاوين الذين لديهم مستوى التعليم العالي هم الأكثر تأييدا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية ونفس الشيء بالنسبة لـ76% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

سكان تطاوين أقّل تشجيعا للمشاركة في السياسة عندما يتعلّق الأمر بنساء من عائلاتهم القريبة:

في مسألة تشجيعهم لإحدى نساء أسرتهم على المشاركة في السياسة يبدي سكان تطاوين تحفظا أكثر فـ43% منهم فقط يشجعون إحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية - 28% من ضمن الغير المشجعين يفسرون تحفظهم بعدم استقرار المشهد السياسي الحالي و تجدر الإشارة أيضا بأن 28% منهم ضد ذلك عن إقتناع.

مواقف سكان تطاوين فيما يخص تشجيع إمرأة من الأسرة للمشاركة في الحياة السياسية

مواقف سكان تطاوين إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر:

46% من سكان تطاوين يؤيدون أن تتحمّل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية.

مواقف سكان تطاوين إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر

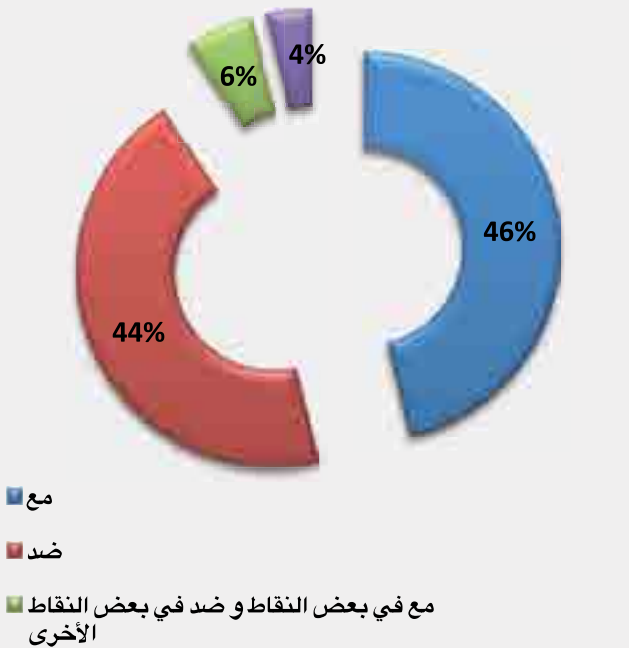

من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن 54% من سكان تطاوين الذين يتمتعون بمستوى تعليم عالي يؤيدون أن تتحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر. و نفس الشيء بالنسبة لـ 70% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

مواقف سكان تطاوين إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة:

35 % من سكان تطاوين يؤيدون تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الانتخابية للإنتخابات القادمة بينما 51% لا يؤيدون ذلك. 30% من المؤيدين لمبدإ التناصف يبررون موقفهم بالمساواة بين الرجل و المرأة.

أما بالنسبة للرافضين لمبدأ التناصف فـ18% منهم يبررون ذلك بأنه ينبغي الإسناد على أساس الجدارة بغض النظر عن الجنس و 18% يرون أن 50% هي نسبة مبالغ فيها و أنه يجب أن يكون الرجال أكثر حضور من النساء في المجال السياسي.

مواقف سكان تطاوين إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة

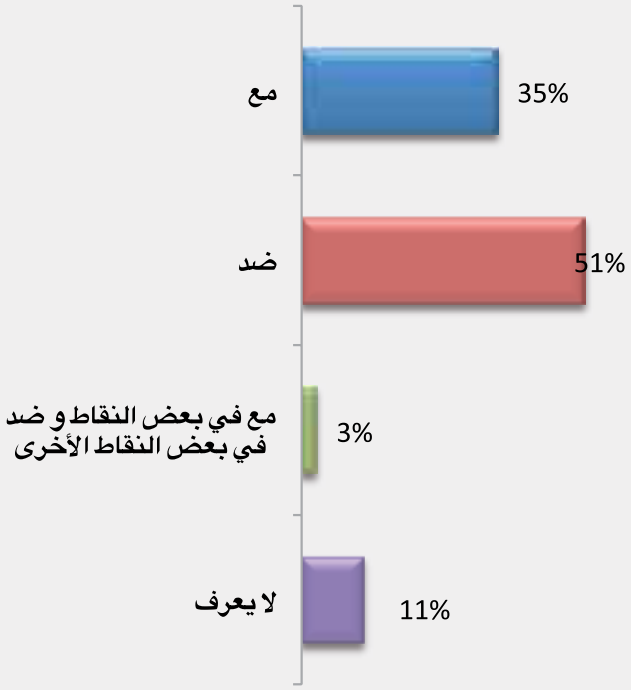

المؤيدون لمبدأ التناصف في القائمات الإنتخابية من سكان ولاية تطاوين يمثلون 42% من ذوي مستوى التعليم العالي و بنفس النسبة من الذين ينتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

مواقف سكان ولاية تطاوين إزاء تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية:

30% من سكان ولاية تطاوين يؤيدون فكرة تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية، 29% منهم يرون أن في ذلك تحقيق للمساواة بين الجنسين و 24% منهم يعتبرون هذه الحصّة كوسيلة لضمان وجود المرأة في السياسة.

الـ54% الرافضون لهذا المبدأ يبررون موقفهم في 18% من الحالات بحجج ضد مشاركة المرأة في الحياة السياسية معتبرين أن السياسة جُعلت للرجال و لا مكان للنساء فيها بينما 15% يرون أنه يجب أن يكون التنصيب على أساس الجدارة بغض النظر عن الجنس.

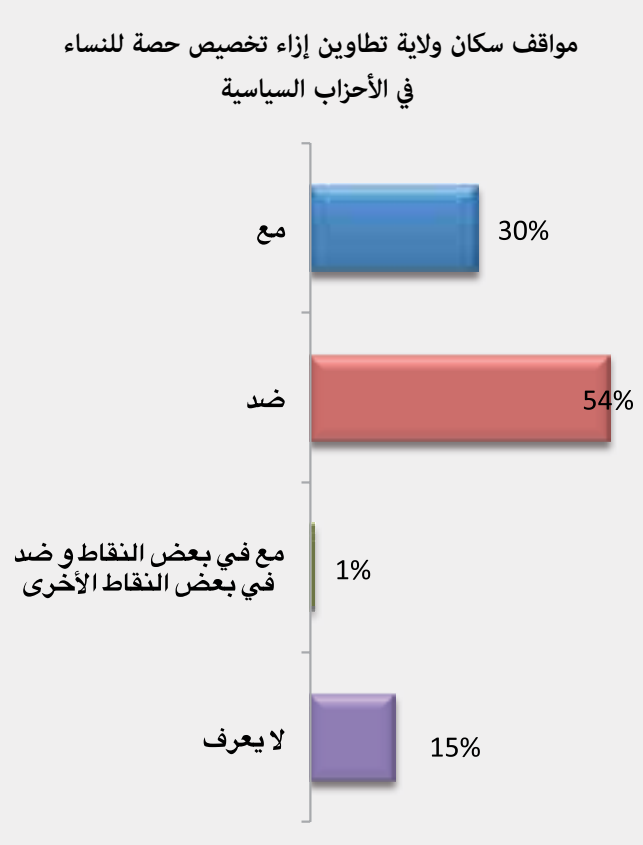

القيمة المضافة للمرأة في السياسة:

77% من سكان تطاوين يعتبرون أن المرأة لا تعطي الإضافة في السياسة، بينما 19% منهم يرون عكس ذلك.

30% من الذين يرون أن للمرأة قيمة مضافة في السياسة يعتبرون أن هذه القيمة تكمن في مساهمتها في التنويع في المشهد السياسي.

القدرة على الإقناع و نوايا التصويت:

القدرة على الإقناع:

8% من سكان ولاية تطاوين أقروا بكونهم أكثر اقتناعا بالنساء و50% منهم يبررون موقفهم هذا بأن لديهم أكثر ثقة في النساء و بكونهم أكثر صدق.

33% من سكان ولاية تطاوين أقروا بكونهم أكثر اقتناعا بالرجال و42% منهم يبررون موقفهم هذا بأن الرجال لديهم ميزات إنسانية يجعلونهم أكثر صدق (الكاريزما، إتخاذ المواقف،القوة، ...).

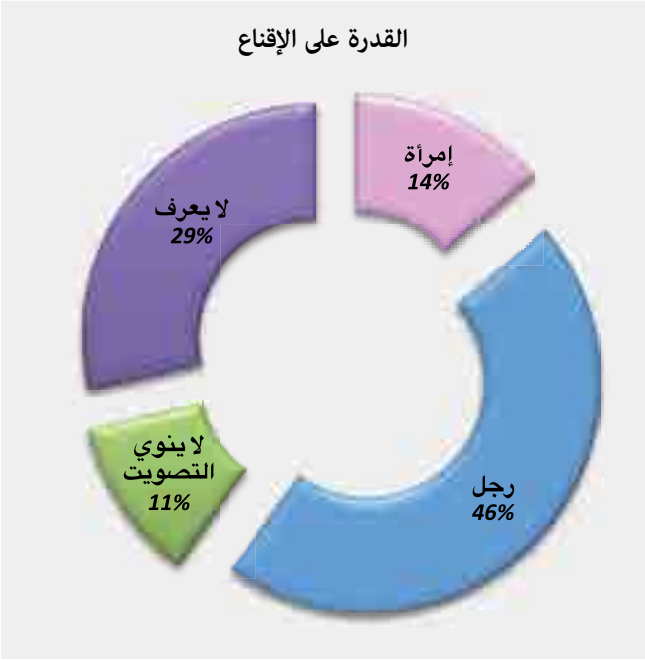

نوايا التصويت:

14% من سكان ولاية تطاوين صرحوا أنهم ينوون التصويت لفائدة امرأة في الانتخابات القادمة و 46% ينوون التصويت لرجل و 11% فقط لا ينوون التصويت. 27% من الذين ينوون التصويت لإمرأة صرحوا أنهم سيقومون بذلك لإعطائها فرصة و كذلك للحاجة للتغيير، للإبتكار و للتنويع. 35% من الذين ينوون التصويت لرجل سيقومون بذلك من أجل الخصال التي يمتلكها (الكاريزما، حذق التعبئة، النجاعة، ...) و 23% سيصوتون لرجل عن إقتناع بكون الرجال أفضل من النساء.

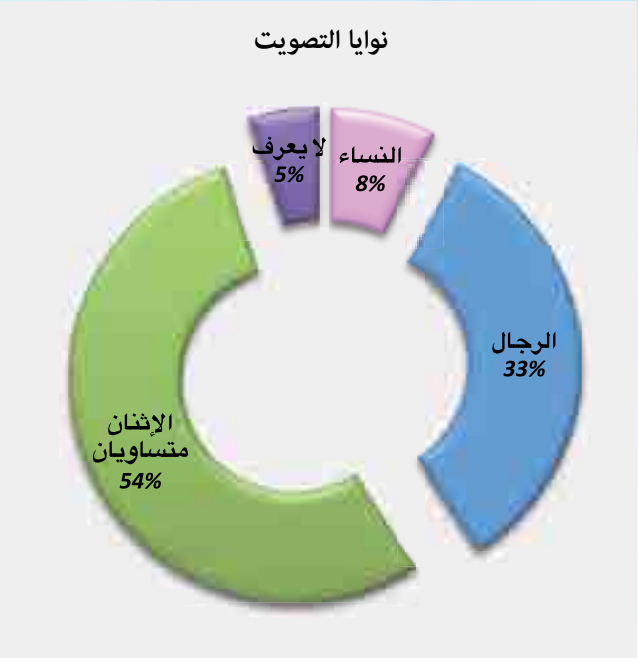

التأثير الناجم عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

- 54% من سكان ولاية تطاوين يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يساعد على تحسين وضعية البلاد و يشارك في هذه الفكرة 63% من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

- 54% من سكان ولاية تطاوين يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يمكن أن يعزز مشاركة جميع فئات الشعب في الحياة الإجتماعية. و 60%من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا يؤيدون هذه الفكرة.

- 43% من سكان ولاية تطاوين موافقون على كون تولي المرأة مسؤوليات سياسية يساهم في تقليص العنف السياسي.47% من سكان ولاية تطاوين الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يساندون هذه الفكرة.

- 63% من سكان ولاية تطاوين يعتقدون أنه إذا ما تقلص العنف السياسي سيشجع ذلك النساء على المشاركة أكثر في الحياة السياسية من بين هؤلاء 77% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

- 36% من سكان ولاية تطاوين يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يقلص الفساد والممارسات الاحتيالية.

المواقف حول تحمل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية:

على الصعيد الجهوي:

41% من سكان ولاية تطاوين يؤيدون تحمل المرأة مسؤوليات سياسية في ولايتهم لاسيما 52% ممّن ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية العليا.

على الصعيد الوطني:

38% من سكان ولاية تطاوين يؤيدون تحمل المرأة مسؤوليات سياسية على الصعيد الوطني و من أكثر المؤيدين لهذه الفكرة هم 53% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

المواقف حول تولي المرأة مراكز القيادة في السياسة:

بالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية:

27% من سكان ولاية تطاوين يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الجمهورية و خاصة منهم الذين لديهم مستوى تعليمي عالي إذ، 29% منهم يؤيدون تولي المرأة منصب رئيس الجمهورية.

بالنسبة لمنصب رئيس البرلمان:

34% من سكان ولاية تطاوين مؤيدون و بالخصوص الذين لديهم مستوى تعليمي عالي إذ أن 39% منهم مع تولي المرأة منصب رئيس برلمان. و أيضا المنتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا يؤيدون أيضا هذا الموقف بنسبة 49%.

بالنسبة لمنصب رئيس الحكومة:

23% من سكان ولاية تطاوين يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الحكومة. سكان ولاية تطاوين الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى هم الأكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة مناصب القيادة في المشهد السياسي التونسي إذ أن 29% منهم مع توليها منصب رئيس حكومة.

بالنسبة لمنصب وزيرة في وزارة أخرى غير وزارة المرأة:

54% من سكان ولاية تطاوين مؤيدون و بالخصوص المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى إذ أن 71% منهم مع تولي المرأة منصب وزيرة بغض النظر عن وزارة المرأة.

بالنسبة لمنصب رئيس بلدية:

46% من سكان ولاية تطاوين يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس بلدية. 53% من سكان تطاوين المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى هم الأكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة منصب رئيس البلدية.

بالنسبة لمنصب رئيس حزب سياسي:

36% من سكان ولاية تطاوين يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس حزب سياسي. سكان ولاية تطاوين المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يبدون أكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة منصب رئيس حزب سياسي و ذلك بنسبة 59%.

إقليم الجنوب الغربي

البيانات من المعهد الوطني للإحصاء – السكان في 1 جويلية 2011

إقليم الجنوب االغربي:

يتكوّن إقليم الجنوب الغربي من ولايات قفصة و توزر و قبلي.

تعدّ هذه الجهة 600 598 ساكنا، أي 5.4% من العدد الجملي للسكّان و تمسح 163 36 كم^2 أي 50.7% من المساحة الجملية للبلاد التونسية.

تمثل الإناث 50.7% من سكان هذه الجهة.

ولاية قفصة:

تضـمّ هـذه الولايـة 100 366 سـاكنا و تمسـح 175 7 كـم^2. ولايـة قفصـة تعتـبر منطقـة منجميـة بالأسـاس. يعـدّ الفسـفاط الـثروة الأساسـية للولايـة.

يرتكـز قطـاع الفلاحـة أساسـا عـلى الأشـجار المثمـرة و تربيـة المـواشي و الأغنـام.

النتائج بالنسبة لولاية قفصة:

تمّ إستجواب 169 ساكنا من ولاية قفصة. يتوزّعون كالآتي:

توزيع العيّنة من ولاية قفصة

التوزيع حسب الشريحة العمريّة

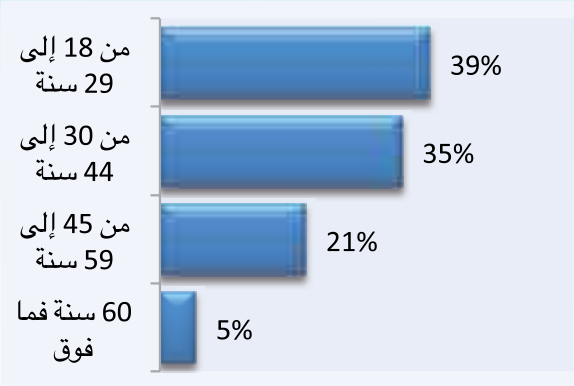

التوزيع حسب الوسط

التوزيع حسب الشرائح المهنية و الإجتماعية

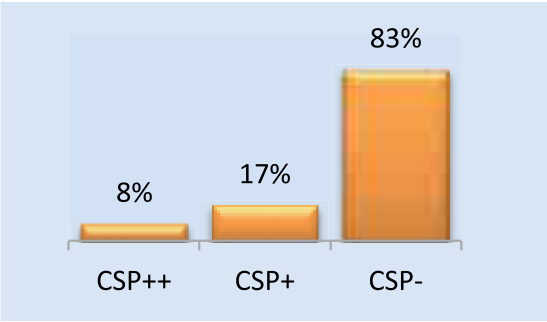

المواقف العامة لسكان ولاية قفصة حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

سـكان ولايـة قفصـة مؤيّـدون نسـبيّا لمشـاركة المـرأة في الحيـاة السياسـيّة:

69 % مـن سـكان قفصـة يؤيـدون مشـاركة المـرأة في الحيـاة السياسـية، و هـي تكـون بذلـك في المرتبـة العـاشرة مـن بـين الولايـات الأكـثر تشـجيعا عـلى مشـاركة المـرأة في الحيـاة السياسـية.

23 %منهـم يفـسّرون هـذا الموقـف المؤيّـد بالإشـارة إلى أن المـرأة التونسـية أثبتـت قدرتهـا في شـتى المجـالات و بكونهـا تلعـب دورا هامّـا، أساسـيّا ومؤكـدا في المجـال الإجتماعـي وبصـورة خاصـة في المجـال السـياسي، و كذلـك يفـسرون هـذا الموقـف في 16 %مـن الحـالات بمبـدإ المسـاواة بـين الجنسـين.

مواقف سكان قفصة حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية

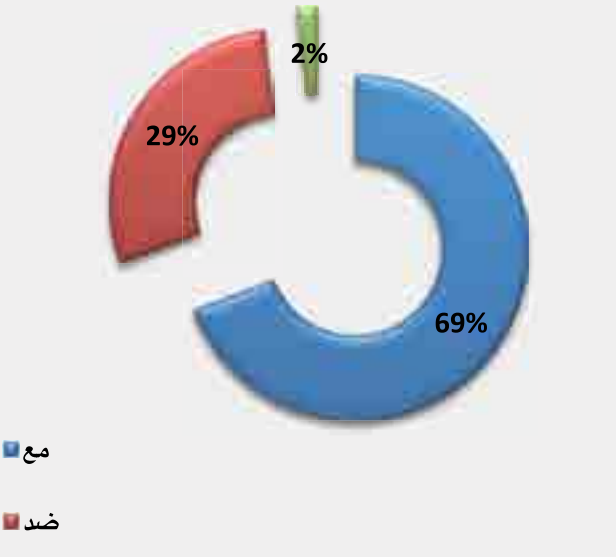

سـكان ولايـة قفصـة الذيـن تـتراوح أعمارهـم بـين 45 و 59 سـنة هـم الأكـثر تأييـدا لمشـاركة المـرأة في الحيـاة السياسـية و ذلـك بنسـبة 77%.

سـكان قفصـة أقّـل تشـجيعا للمشـاركة في السياسـة عندمـا يتعلّـق الأمـر بنسـاء مـن عائلاتهـم القريبـة:

في مسـألة تشـجيعهم لإحـدى نسـاء أسرتهـم عـلى المشـاركة في الحيـاة السياسـية، يبـدي سـكان قفصـة تحفّظـا أكـثر، فـ 54 %منهـم فقـط يشـجعون إحـدى نسـاء أسرتهـم عـلى المشـاركة في الحيـاة السياسـية - 60 %مـن ضمـن الغـير المشـجعين يفـسرون تحفّظهـم بعـدم إسـتقرار المشـهد السـياسي الحـالي.

مواقف سكان قفصة فيما يخص تشجيع إمرأة من الأسرة للمشاركة في الحياة السياسية

تجـدر الإشـارة إلى أن سـكان ولايـة قفصـة الذيـن لديهـم مسـتوى تعليـم عـالي هـم الأكـثر تأييـدا لمشـاركة إحـدى نسـاء عائلتهـم في الحيـاة السياسـية بنسـبة 63 %.

مواقف سكان قفصة إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر:

60 %مـن سـكان قفصـة يؤيـدون أن تتحمّـل المـرأة أكـثر مسـؤوليات سياسـية. يـبرّرون هـذا الموقـف في 25 %مـن الحـالات بـأن المـرأة لهـا الكفـاءة اللازمـة للمشـاركة في الحيـاة السياسـية)تكويـن و أفـكار و قيمـة مضافـة)، و في 22 %مـن الحـالات بكـون المـرأة لهـا الكفـاءات اللاّزمـة للمشـاركة في الحيـاة السياسـية (قـادرة عـلى التعبئـة، ناجعة،ملتزمـة و نزيهـة).

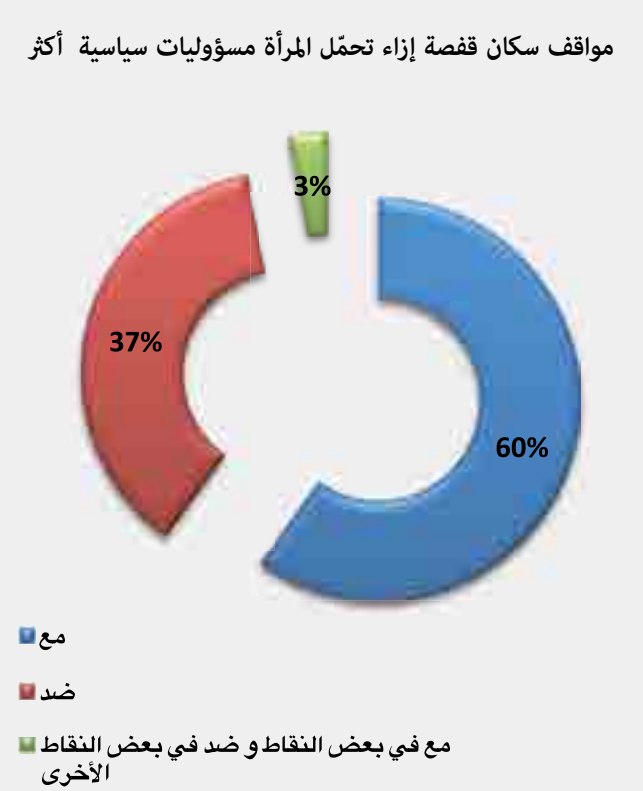

تجدر الإشارة إلى أن 64 %من سكان ولاية قفصة الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون أن تتحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر.

مواقف سكان قفصة إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة:

59 %من سكان قفصة يؤيدون تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة، بينما 40 %لا يؤيدون ذلك. 49 %من المؤيدين لمبدإ التناصف يبررون موقفهم بالمساواة بين الرجل و المرأة.

أما بالنسبة للرافضين لمبدأ التناصف، فإن23 %منهم يصرحون بأن المرأة ليس لديها المهارات اللازمة للمشاركة في الحياة السياسية (فالرجال لديهم مهارات أكثر)، كذلك نسبة 20 %يبررون موقفهم الرافض لمبدأ التناصف بأن المشاركة في الحياة السياسية ليست من مشمولات المرأة و لا من مسؤولياتها.

مواقف سكان ولاية قفصة إزاء تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية:

75 %من سكان ولاية قفصة يؤيدون فكرة تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية. 14 %منهم يفسّرون هذا الموقف المؤيّد بالإشارة إلى مبدإ المساواة بين الجنسين، 13 %يرون أن المرأة لها الكفاءة اللاّزمة للمشاركة في الحياة السياسية (التكوين، الأفكار، القيمة المضافة).

الـ 24 %الرافضون لهذا المبدأ، يبررون موقفهم في 26% من الحالات بأن المرأة ليس لديها المهارات اللازمة للمشاركة في الحياة السياسية (فالرجال لديهم مهارات أكثر) .

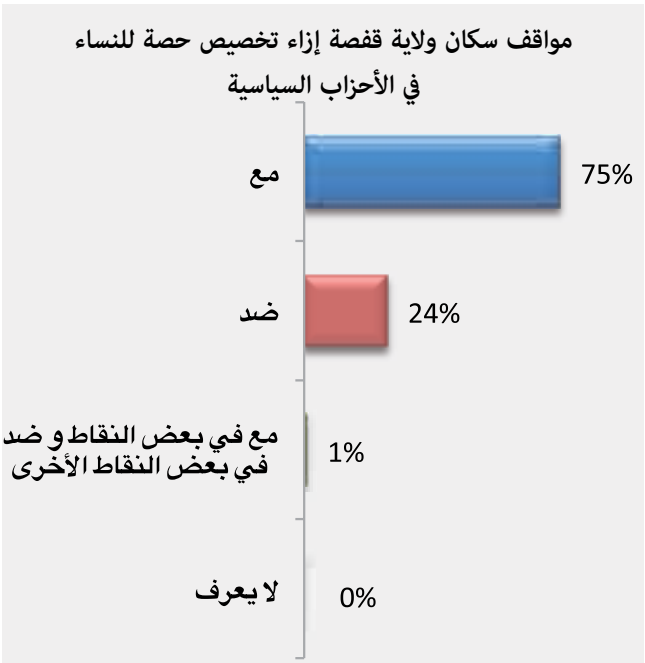

المؤيـدون لتخصيـص حصّـة للنسـاء في الأحـزاب السياسـية يمثلـون 83% مـن الذيـن ينتمـون إلى الشرائـح المهنيـة و الإجتماعيـة العليـا.

القيمة المضافة للمرأة في السياسة:

57% مـن سـكان قفصـة يعتـبرون أن المـرأة لا تعطـي الإضافـة في السياسـة، بينـما 42% يـرون عكـس ذلـك. 31%مـن الذيـن يـرون أن للمـرأة قيمـة مضافـة في السياسـة يعتـبرون أن هـذه القيمـة تكمـن في مسـاهمتها في الدفـاع عـن حقـوق الإنسـان و عـلى وجـه الخصـوص عـن حقـوق المـرأة و الطفـل. 30% يـرون أن الاضافـة التـي تقدمهـا المـراة تكمـن في كفاءتهـا و افكارهـا.

القدرة على الإقناع و نوايا التصويت:

القدرة على الإقناع:

18% مـن سـكان قفصـة يقـرون بكونهـم أكـثر إقتناعـا بالنسـاء، و 37% منهـم يـبررون موقفهـم هـذا بأنهـم مقتنعـون أكـثر بالمـرأة، و بـأن لهـم فيهـا ثقـة أكـبر و يشـعرون بأنهـم أقـرب إلى المـرأة، فيـما يـصرح 33% منهـم بـأن المـرأة لديهـا مهـارات كـبرى في التواصـل.

53% مـن سـكان ولايـة قفصـة أقـروا بكونهـم أكـثر إقتناعـا بالرجـال، 39% منهـم يـرون لـدى الرجـال مهـارات أكـبر في التواصـل. 28% يـرون أن الرجـل و المـرأة لهـما نفـس القـدرة عـلى الإقنـاع.

القدرة على الإقناع

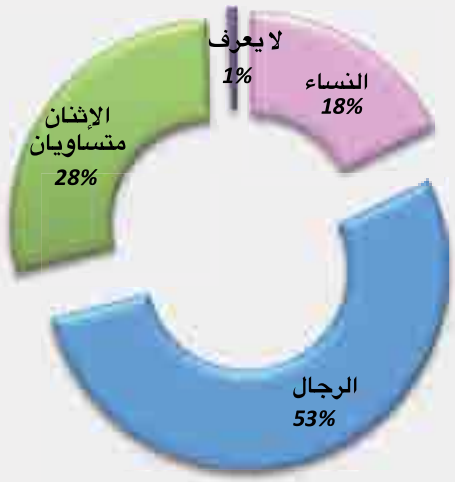

نوايا التصويت:

25% مـن سـكان ولايـة قفصـة صرحـوا أنهـم ينـوون التصويـت لفائـدة إمـرأة في الإنتخابـات القادمـة، 58% منهـم ينـوون التصويـت لرجـل و 2% لا ينـوون التصويـت. 28% مـن الذيـن ينـوون التصويـت لإمـرأة صرحـوا أنهـم سـيقومون بذلـك لاعتبارهـم كونهـا تسـتحق منحهـا فرصـة. 45% مـن الذيـن ينـوون التصويـت لرجـل سـيقومون بذلـك للخصـال الإنسـانية التـي يتمتـع بهـا الرجـل (الكاريزمـا، حـذق التعبئـة، النجاعـة و الفعاليـة..).

نوايا التصويت

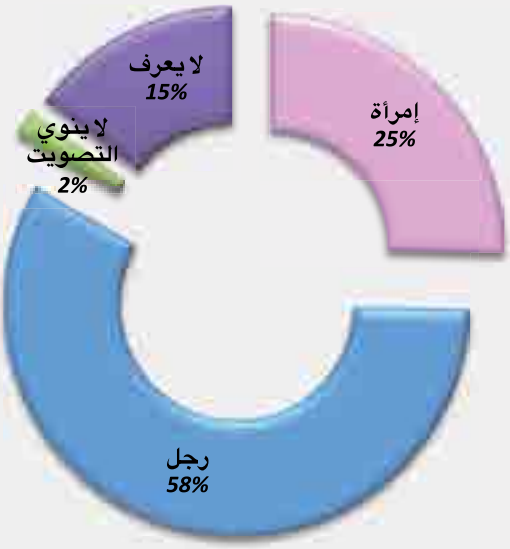

التأثير الناجم عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

- 66% مـن سـكان ولايـة قفصـة يعتقـدون أن تحمـل المـرأة لمسـؤوليات سياسـية يسـاعد عـلى تحسـين وضعيـة البـلاد. و يشـارك في هـذه الفكـرة حـوالي 86% مـن سـكان ولايـة قفصـة الذيـن ينتمون إلى الشريحـة المهنيـة و الإجتماعيـة الأعـلى.

- 71% مـن سـكان ولايـة قفصـة يعتقـدون أن تحمـل المـرأة لمسـؤوليات سياسـية يمكـن أن يعـزز مشـاركة جميـع فئـات الشـعب في الحيـاة الإجتماعيـة. مـن بـين هـؤلاء تجـدر الإشـارة إلى أن 86% مـن المنتمـين إلى الشريحـة المهنيـة و الإجتماعيـة الأعـلى هـم مـن أكـثر المؤيديـن لهـذا الموقـف.

- 47% من سكان ولاية قفصة موافقون على كون تولي المرأة مسؤوليات سياسية يساهم في تقليص العنف السياسي.

- 67% من سكان ولاية قفصة يعتقدون أنه إذا ما تقلص العنف السياسي سيشجع ذلك النساء على المشاركة أكثر في الحياة السياسية. سكان قفصة المؤيدون لهذه الفكرة هم 86% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

- 43% من سكان ولاية قفصة يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية من شأنه أن يقلص الفساد و الممارسات الإحتيالية.

المواقف حول تحمل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية:

على الصعيد الجهوي:

56% من سكان ولاية قفصة يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية في ولايتهم. 64% من سكان ولاية قفصة الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى هم الأكثر تأييدا لهذه الفكرة.

على الصعيد الوطني:

65% من سكان ولاية قفصة يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية على الصعيد الوطني. و من أكثر المؤيدين لهذه الفكرة هم 79% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

المواقف حول تولي المرأة مراكز القيادة في السياسة:

بالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية:

32% من سكان ولاية قفصة يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الجمهورية، و على وجه الخصوص 43% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

بالنسبة لمنصب رئيس البرلمان:

58% من سكان ولاية قفصة يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس البرلمان، و بالخصوص 71% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

بالنسبة لمنصب رئيس الحكومة:

47% من سكان ولاية قفصة هم مؤيدون لفكرة تولي المرأة منصب رئيس حكومة.

بالنسبة لمنصب وزيرة في وزارة أخرى غير وزارة المرأة:

74% من سكان ولاية قفصة يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب وزيرة في وزارة غير وزارة المرأة. و على وجه الخصوص 83% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية العليا.

بالنسبة لمنصب رئيس بلدية:

77% من سكان ولاية قفصة يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس بلدية، و على وجه الخصوص 86% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

بالنسبة لمنصب رئيس حزب سياسي:

70% من سكان ولاية قفصة هم مؤيدون. و على وجه الخصوص 71% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

ولاية قبلي:

تضمّ هذه الولاية 148 100 ساكنا و تمسح 38 889 كم^2. تتمثل الأنشطة الإقتصادية للولاية بالأساس في الفلاحة، في الواحات المنتجة لأجود أنواع التمور الشهيرة «دقلة النور»، و أيضا في السياحة الصحراوية بفضل صحرائها و الكثبان الرملية الواقعة بقرب من مدينة دوز.

النتائج بالنسبة لولاية قبلي:

تمّ إستجواب 167 ساكنا من ولاية قبلي. يتوزّعون كالآتي:

توزيع العيّنة من ولاية قبلي

التوزيع حسب الشريحة العمريّة

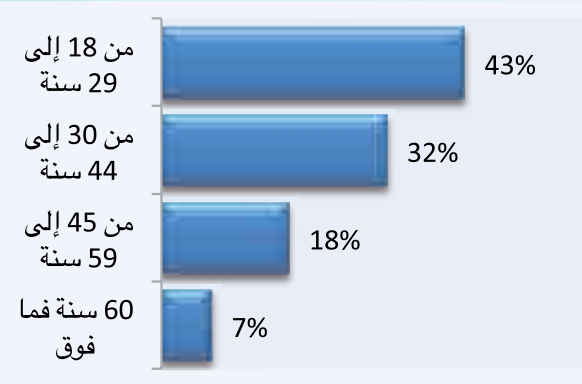

التوزيع حسب الوسط

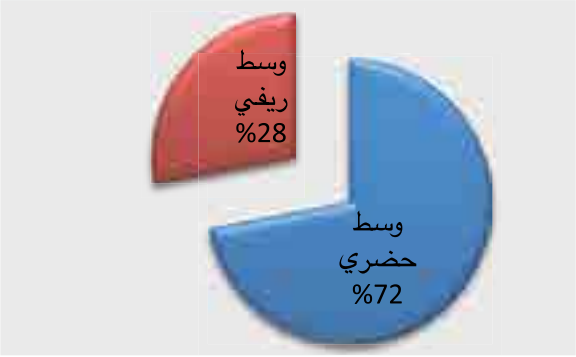

التوزيع حسب الشرائح المهنية و الإجتماعية

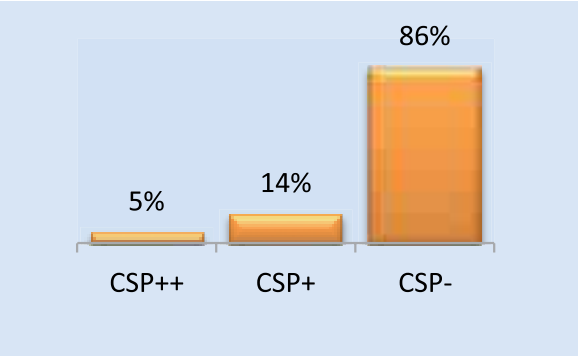

المواقف العامة لسكان ولاية قبلي حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

سكان ولاية قبلي مؤيّدون نسبيّا لمشاركة المرأة في الحياة السياسيّة:

66 % من سكان قبلي يؤيدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية، و هي تكون بذلك في المرتبة الرابعة عشر من بين الولايات الأكثر تشجيعا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

28 %منهم يفسّرون هذا الموقف المؤيّد بالإشارة إلى مبدإ المساواة بين الجنسين، 26 %منهم يساندون فكرة أن المرأة لها الحق في المشاركة في الحياة السياسية.

سكان ولاية قبلي الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و 59 سنة هم الأكثر تأييدا لمشاركة المرأة في الحياة السياسية و ذلك بنسبة 83%.

89% من سكان ولاية قبلي من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى هم الأكثر تأييدا لمشاركة المرأة في الحياة السياسية.

سكان قبلي أقّل تشجيعا للمشاركة في السياسة عندما يتعلّق الأمر بنساء من عائلاتهم القريبة:

في مسألة تشجيعهم لإحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية، يبدي سكان قبلي تحفّظا أكثر، فـ 48 %منهم فقط يشجعون إحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية - 40 %من ضمن الغير المشجعين يفسرون تحفّظهم بعدم إستقرار المشهد السياسي الحالي.

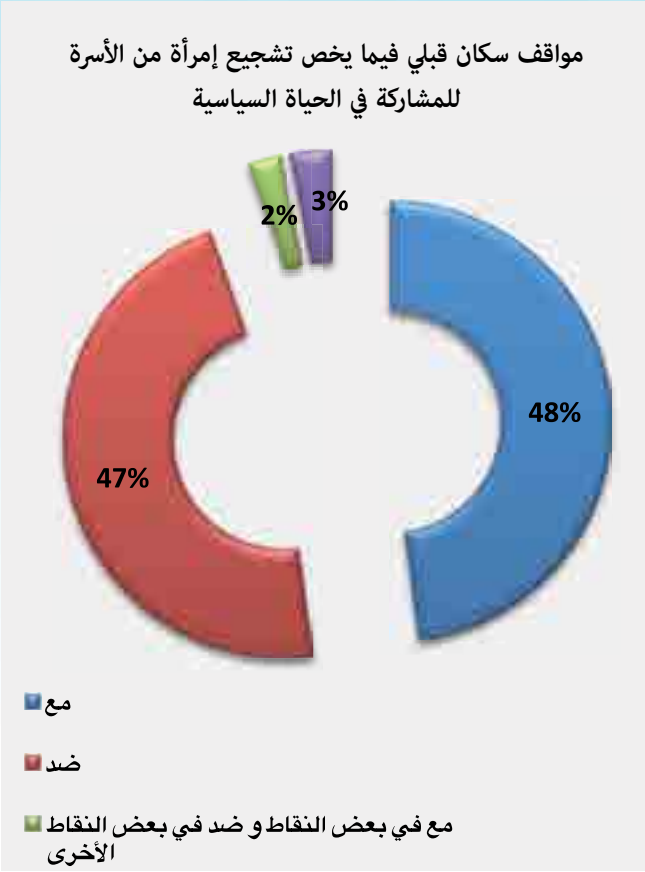

تجدر الإشارة إلى أن سكان ولاية قبلي الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و 59 سنة هم الأكثر تأييدا لمشاركة إحدى نساء عائلتهم في الحياة السياسية بنسبة 73 %.

مواقف سكان قبلي إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر:

64 %من سكان قبلي يؤيدون أن تتحمّل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية. يبرّرون هذا الموقف في 32 %من الحالات بأن المرأة تتمتع بالمهارات و الخاصيات الإنسانية اللاّزمة للمشاركة في الحياة السياسية (قادرة على التعبئة، ناجعة،ملتزمة و نزيهة).

مواقف سكان قبلي إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر

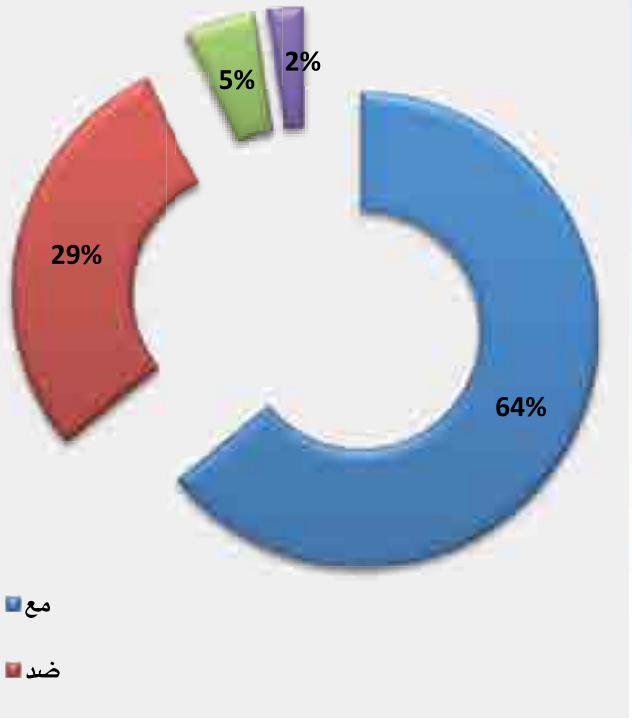

تجدر الإشارة إلى أن 70%من سكان ولاية قبلي الذين تتراوح أعمارهم ما بين 45 و 59 سنة يؤيدون أن تتحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر، نفس الشيء لـ89 %من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

مواقف سكان قبلي إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة:

49 %من سكان قبلي يؤيدون تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة، بينما 46 %لا يؤيدون ذلك. تطبيق مبدأ المساواة بين الرجل و المرأة يمثل بالنسبة لـ 69 %من سكان ولاية قبلي دافعا لتأييدهم لمبدأ التناصف.

أما بالنسبة للرافضين لمبدأ التناصف، فإن23 %منهم يجدون أن 50 %هي نسبة مبالغ فيها و أن الرجل يجب أن يكون أكثر حضورا من المرأة.، كذلك و بنفس النسبة، فإن الرافضين لمبدأ التناصف يصرحون بأن السياسة قد جعلت للرجال و بأن النساء ليس لهم مكان في السياسة.

مواقف سكان قبلي إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة

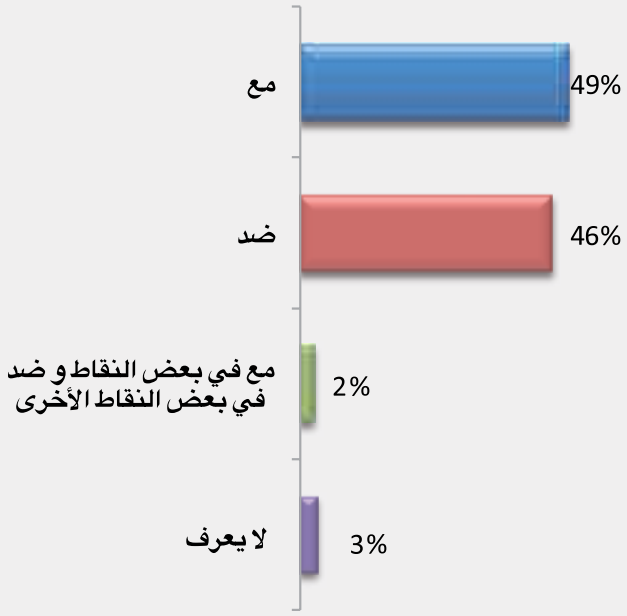

سكان قبلي الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و 59 سنة هم من أكثر المؤيدين لمبدأ التناصف بين الرجل و المرأة و ذلك بنسبة 60 %.

مواقف سكان ولاية قبلي إزاء تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية:

53 %من سكان ولاية قبلي يؤيدون فكرة تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية. 27 %منهم يعتبرون هذه الحصّة كوسيلة لضمان وجود المرأة في السياسة.

نسبة الـ 36 %الرافضون لهذا المبدأ، يبررون رفضهم التام لمبدأ الحصص بنسبة 19% من الحالات بأن تخصيص نسب مئوية ينبغي أن تنبني على الأفضلية في القدرات و المهارات بغض النظر عن الجنس.

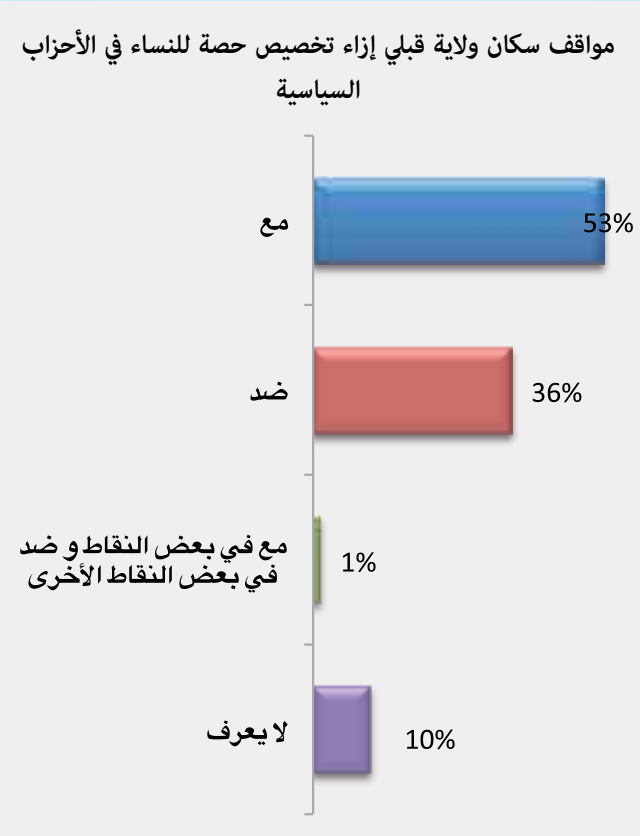

القيمة المضافة للمرأة في السياسة:

54% من سكان قبلي يعتبرون أن المرأة لا تعطي الإضافة في السياسة، بينما 32% يرون عكس ذلك. 43% من الذين يرون أن للمرأة قيمة مضافة في السياسة يعتبرون أن هذه القيمة تكمن في مساهمتها في الدفاع عن حقوق الإنسان و على وجه الخصوص عن حقوق المرأة و الطفل.

القدرة على الإقناع و نوايا التصويت:

القدرة على الإقناع:

12% من سكان قبلي يقرون بكونهم أكثر إقتناعا بالنساء، و 40% منهم يبررون موقفهم هذا بأنهم مقتنعون أكثر بالمرأة، و بأن لهم فيها ثقة أكبر و يشعرون بأنهم أقرب إلى المرأة، فيم يصرح 20% منهم بأن المرأة لديها مهارات كبرى في التواصل.

47% من سكان ولاية قبلي أقروا بكونهم أكثر إقتناعا بالرجال، 50% منهم يبررون موقفهم للخصال الإنسانية التي يتمتع بها الرجل (الكاريزما، حذق التعبئة، النجاعة و الفعالية..).

37% يرون أن الرجل و المرأة لهما نفس القدرة على الإقناع.

نوايا التصويت:

16% من سكان ولاية قبلي صرحوا أنهم ينوون التصويت لفائدة إمرأة في الإنتخابات القادمة، 47% منهم ينوون التصويت لرجل و 8% لا ينوون التصويت.

19% من الذين ينوون التصويت لإمرأة صرحوا أنهم سيقومون بذلك تضامنا مع المرأة.

42% من الذين ينوون التصويت لرجل سيقومون بذلك للخصال الإنسانية التي يتمتع بها الرجل (الكاريزما، حذق التعبئة، النجاعة و الفعالية..).

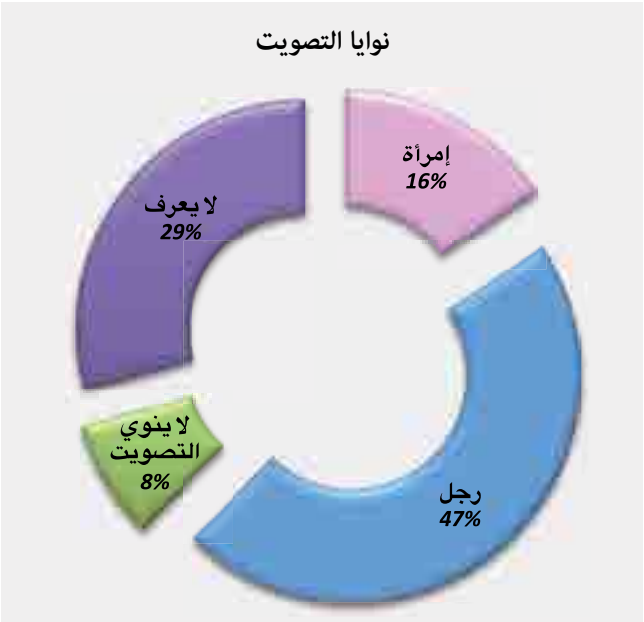

التأثير الناجم عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

- 75% من سكان ولاية قبلي يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يساعد على تحسين وضعية البلاد. و يشارك في هذه الفكرة حوالي 84% من سكان ولاية قبلي الذين لديهم مستوى تعليم عالي.

- 76% من سكان ولاية قبلي يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يمكن أن يعزز مشاركة جميع فئات الشعب في الحياة الإجتماعية. من بين هؤلاء تجدر الإشارة إلى أن نسبة 89% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى هم من أكثر المؤيدين لهذا الموقف.

- 54% من سكان ولاية قبلي موافقون على كون تولي المرأة مسؤوليات سياسية يساهم في تقليص العنف السياسي.

- 74% من سكان ولاية قبلي يعتقدون أنه إذا ما تقلص العنف السياسي سيشجع ذلك النساء على المشاركة أكثر في الحياة السياسية. سكان قبلي المؤيدون لهذه الفكرة هم 78% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

- 46% من سكان ولاية قبلي يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية من شأنه أن يقلص الفساد و الممارسات الإحتيالية.

المواقف حول تحمل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية:

على الصعيد الجهوي:

60% من سكان ولاية قبلي يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية في ولايتهم. 78% من سكان ولاية قبلي الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى هم الأكثر تأييدا لهذه الفكرة.

على الصعيد الوطني:

59% من سكان ولاية قبلي يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية على الصعيد الوطني. و من أكثر المؤيدين لهذه الفكرة هم 78% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

المواقف حول تولي المرأة مراكز القيادة في السياسة:

بالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية:

35% من سكان ولاية قبلي يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الجمهورية و على وجه الخصوص 67% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

بالنسبة لمنصب رئيس البرلمان:

46% من سكان ولاية قبلي يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس البرلمان، و بالخصوص 78% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

بالنسبة لمنصب رئيس الحكومة:

37% من سكان ولاية قبلي هم مؤيدون لفكرة تولي المرأة منصب رئيس حكومة، و الأكثر تأييدا لهذه الفكرة هم 78% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

بالنسبة لمنصب وزيرة في وزارة أخرى غير وزارة المرأة:

68% من سكان ولاية قبلي يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب وزيرة في وزارة غير وزارة المرأة. و منهم على وجه الخصوص 78% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

بالنسبة لمنصب رئيس بلدية:

65% من سكان ولاية قبلي يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس بلدية، و على وجه الخصوص 78% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

بالنسبة لمنصب رئيس حزب سياسي:

62% من سكان ولاية قبلي يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس حزب سياسي، و على وجه الخصوص 89% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

ولاية توزر:

تضمّ هذه الولاية 460 000 ساكنا و تمسح 167 9 كم^2. تعتبر الفلاحة النشاط الأساسي لهذه الولاية، إلى جانب السياحة.

ولاية توزر معروفة على وجه الخصوص بالنخيل و التمور.

تشهد الولاية حاليا تطورا ملحوظا في قطاع السياحة: إذ أن توزر لديها بنية تحتية سياحية متنوعة.

النتائج بالنسبة لولاية توزر:

تمّ إستجواب 165 ساكنا من ولاية توزر. يتوزّعون كالآتي:

توزيع العيّنة من ولاية توزر

التوزيع حسب الشريحة العمريّة

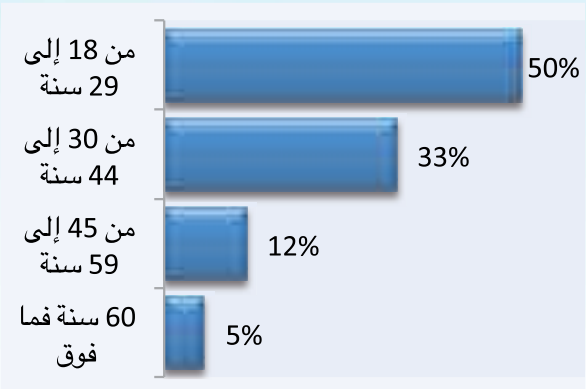

التوزيع حسب الوسط

التوزيع حسب الشرائح المهنية و الإجتماعية

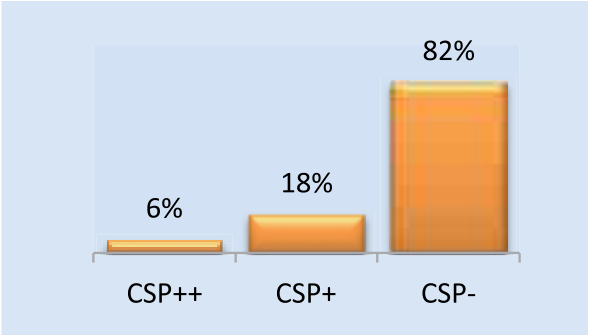

المواقف العامة لسكان ولاية توزر حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

سكان ولاية توزر مؤيّدون نسبيّا لمشاركة المرأة في الحياة السياسيّة:

67 % من سكان توزر يؤيدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية، و هي تكون بذلك في المرتبة الثالثة عشر من بين الولايات الأكثر تشجيعا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

26 %منهم يفسّرون هذا الموقف المؤيّد بالإشارة إلى مبدإ المساواة بين الجنسين، 17 %منهم يساندون فكرة أن المرأة لها الحق في المشاركة في الحياة السياسية.

مواقف سكان توزر حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية

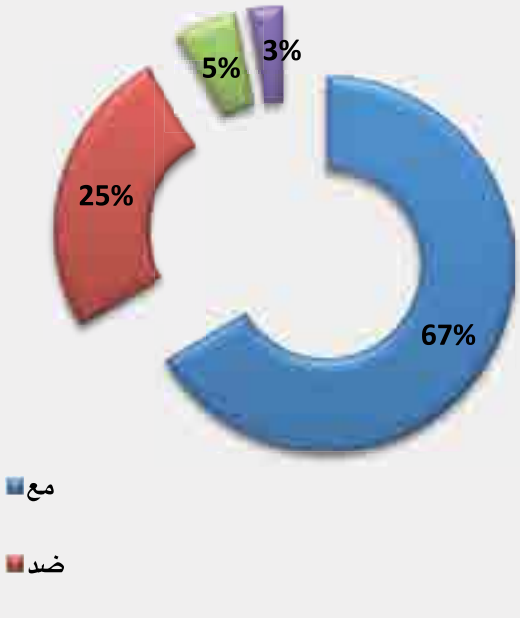

80 %من سكان ولاية توزر الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى هم الأكثر تأييدا لمشاركة المرأة في الحياة السياسية.

سكان توزر أقّل تشجيعا للمشاركة في السياسة عندما يتعلّق الأمر بنساء من عائلاتهم القريبة:

في مسألة تشجيعهم لإحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية، يبدي سكان توزر تحفّظا أكثر، فـ 45 %منهم فقط يشجعون إحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية - 61%من ضمن الغير المشجعين يفسرون تحفّظهم بعدم إستقرار المشهد السياسي الحالي.

مواقف سكان توزر فيما يخص تشجيع إمرأة من الأسرة للمشاركة في الحياة السياسية

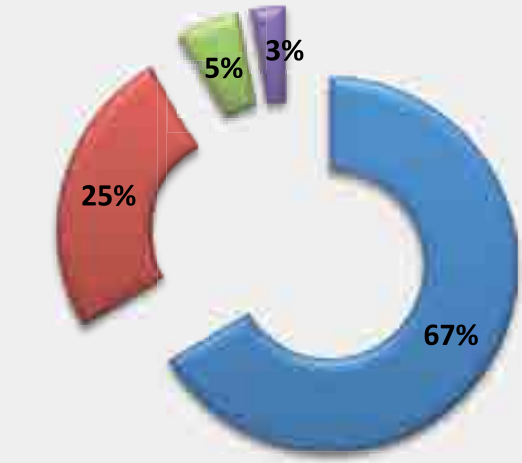

مواقف سكان توزر إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر:

59 %من سكان توزر يؤيدون أن تتحمّل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية.

مواقف سكان توزر إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر

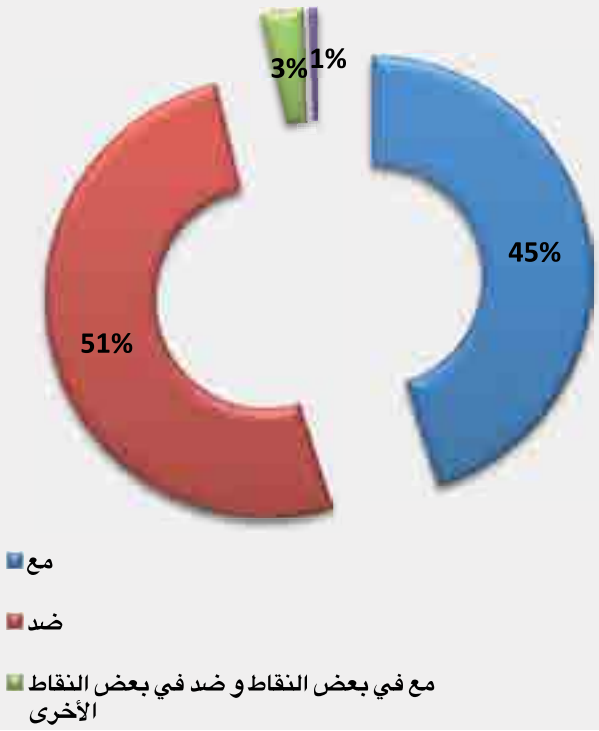

تجدر الإشارة إلى أن 80 %من سكان ولاية توزر الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون أن تتحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر.

مواقف سكان توزر إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة:

42 %من سكان توزر يؤيدون تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة، بينما 49% لا يؤيدون ذلك. 39 %من المؤيدين لمبدإ التناصف يبررون موقفهم بالمساواة بين الرجل و المرأة.

أما بالنسبة للرافضين لمبدأ التناصف، فإن 24 %منهم يجدون أن 50 %هي نسبة مبالغ فيها و أن الرجل يجب أن يكون أكثر حضورا من المرأة في الميدان السياسي.

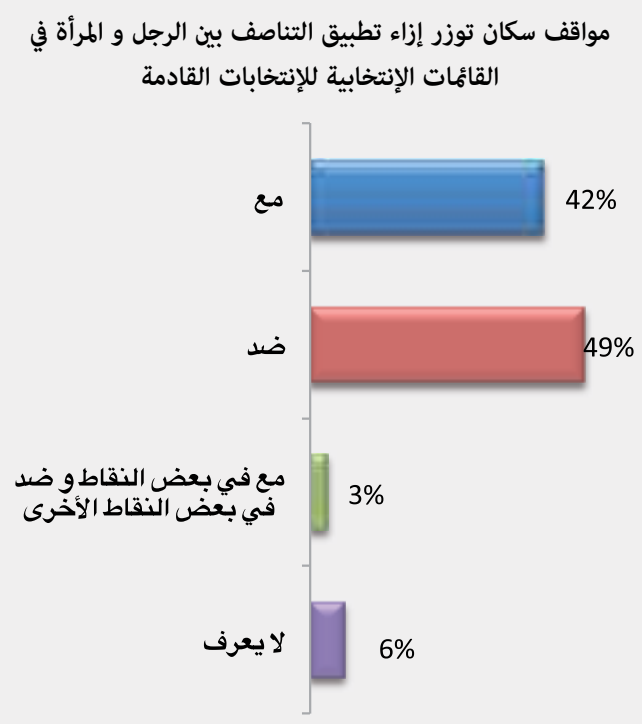

51% من سكان توزر الذين لديهم مستوى تعليم عالى هم من أكثر المؤيدين لمبدأ التناصف بين الرجل و المرأة، كذلك 50% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون أن تتحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر.

مواقف سكان ولاية توزر إزاء تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية:

48 %من سكان ولاية توزر يؤيدون فكرة تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية. 16 %منهم يعتبرون هذه الحصّة كوسيلة لضمان وجود المرأة في السياسة. نسبة الـ 37 %الرافضون لهذا المبدأ، يبررون رفضهم التام لمبدأ التناصف بنسبة 38% من الحالات عن إقتناع شخصي مفترضين بأن «الرجل هو أفضل من المرأة».

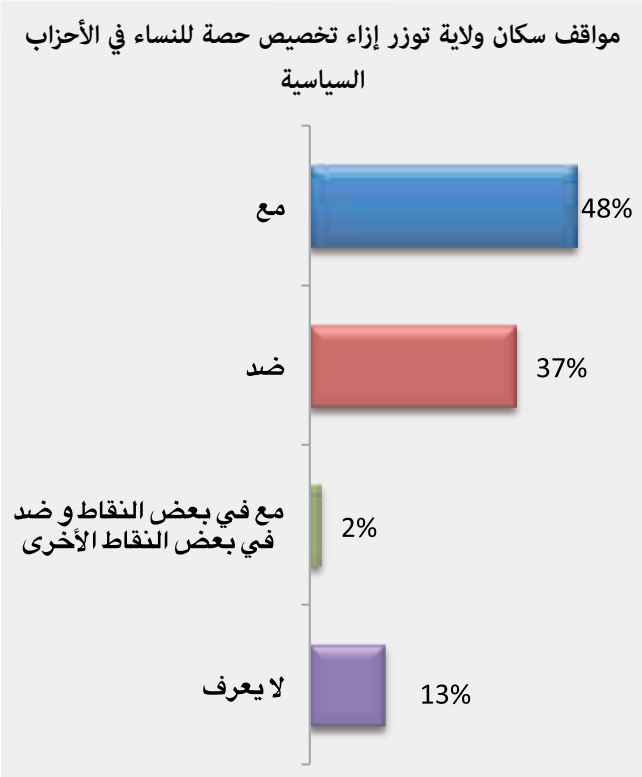

القيمة المضافة للمرأة في السياسة:

73% من سكان توزر يعتبرون أن المرأة لا تعطي الإضافة في السياسة، بينما 27% يرون عكس ذلك. 25% من الذين يرون أن للمرأة قيمة مضافة في السياسة يعتبرون أن هذه القيمة تكمن في مساهمتها في الدفاع عن المرأة .

القدرة على الإقناع و نوايا التصويت:

القدرة على الإقناع:

10% من سكان توزر يقرون بكونهم أكثر إقتناعا بالنساء، و 53% منهم يبررون موقفهم هذا بأن المرأة لديها مهارات كبرى.

48% من سكان ولاية توزر أقروا بكونهم أكثر إقتناعا بالرجال، 44% منهم يبررون موقفهم بم يتمتع به الرجال من مهارات في التواصل.

41% يرون أن الرجل و المرأة لهما نفس القدرة على الإقناع.

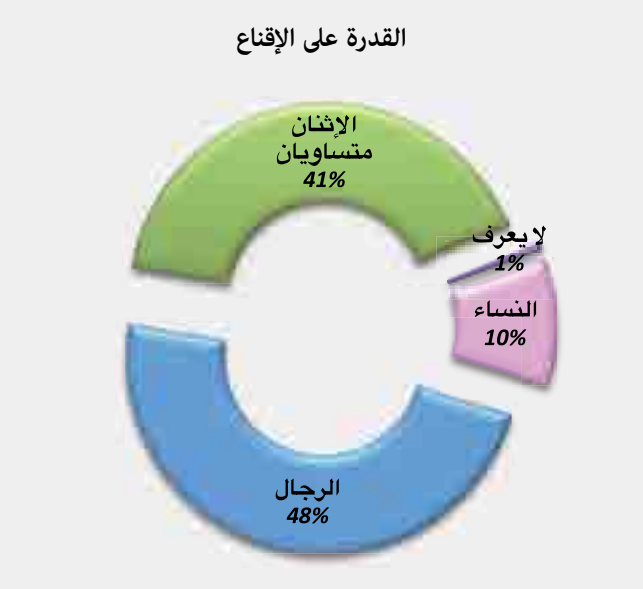

نوايا التصويت:

12% من سكان ولاية توزر صرحوا أنهم ينوون التصويت لفائدة إمرأة في الإنتخابات القادمة، 55% منهم ينوون التصويت لرجل و 8% لا ينوون التصويت.

35% من الذين ينوون التصويت لإمرأة صرحوا أنهم سيقومون بذلك لكونهم يرون بأنها تستحق إعطاءها فرصة في السياسة.

36% من الذين ينوون التصويت لرجل سيقومون بذلك للخصال الإنسانية التي يتمتع بها الرجل (الكاريزما، حذق التعبئة، النجاعة و الفعالية..).

التأثير الناجم عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

- 70% من سكان ولاية توزر يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يساعد على تحسين وضعية البلاد. و يشارك في هذه الفكرة حوالي 76% من سكان ولاية توزر الذين ينتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

- 67% من سكان ولاية توزر يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يمكن أن يعزز مشاركة جميع فئات الشعب في الحياة الإجتماعية، و يؤيد ذلك 90% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

- 48% من سكان ولاية توزر موافقون على كون تولي المرأة مسؤوليات سياسية يساهم في تقليص العنف السياسي. 60% من سكان توزر الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى هم من المؤيدين لهذا الموقف.

- 80% من سكان ولاية توزر يعتقدون أنه إذا ما تقلص العنف السياسي سيشجع ذلك النساء على المشاركة أكثر في الحياة السياسية.

- 31% من سكان ولاية توزر يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية من شأنه أن يقلص الفساد و الممارسات الإحتيالية.

المواقف حول تحمل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية:

على الصعيد الجهوي:

54% من سكان ولاية توزر يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية في ولايتهم. 80% من سكان ولاية توزر الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى هم الأكثر تأييدا لهذه الفكرة.

على الصعيد الوطني:

60% من سكان ولاية توزر يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية على الصعيد الوطني. و من أكثر المؤيدين لهذه الفكرة هم 80%من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية الأعلى و 63% من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

المواقف حول تولي المرأة مراكز القيادة في السياسة:

بالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية:

19% من سكان ولاية توزر يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الجمهورية. و على وجه الخصوص 20% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

بالنسبة لمنصب رئيس البرلمان:

41% من سكان ولاية توزر يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس البرلمان، و بالخصوص 70% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

بالنسبة لمنصب رئيس الحكومة:

20% من سكان ولاية توزر هم مؤيدون لفكرة تولي المرأة منصب رئيس حكومة، و الأكثر تأييدا لهذه الفكرة هم 40% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

بالنسبة لمنصب وزيرة في وزارة أخرى غير وزارة المرأة:

69% من سكان ولاية توزر يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب وزيرة في وزارة غير وزارة المرأة، و على وجه الخصوص 90% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

بالنسبة لمنصب رئيس بلدية:

64% من سكان ولاية توزر يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس بلدية، و على وجه الخصوص 90% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

بالنسبة لمنصب رئيس حزب سياسي:

53% من سكان ولاية توزر يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس حزب سياسي، و على وجه الخصوص 80% من سكان توزر الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

الفصل 9 : ملخص النتائج

ملخص عام للنتائج

المواقف العامة للتونسيين حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية

التونسيين مؤيّدون لمشاركة المرأة في الحياة السياسية

على الصعيد الوطني و بقطع النظر عن الإختلافات بين المناطق، أثبتت الدراسة أن 66% من التونسيين مؤيدون لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، 28% من المؤيدين بـرروا موقفهم بالإشارة إلى مبدأ المساواة بين الرجل و المرأة و 17% يرون أن ذلك حقهم الشرعي و الأساسي و أخيرا 12% منهم صرحوا بكون المرأة التونسية أثبتت قدراتها سابقا و هي تلعب دورا هاما و مؤكدا في جميع المجالات و تحديدا في المجال السياسي.

من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أنه من حيث دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية، نلاحظ وجود تفاوت بين الولايات، إذ أن الولايات الأكثر تأييدا لمشاركة المرأة في الحياة السياسية هم : ولاية المنستير بنسبة 77% من المؤيدين و تحتل بهذه النسبة المرتبة الأولى، تليها ولاية أريانة بنسبة 67%، ثم ولايات باجة و بن عروس بنسبة 75% لكليهما و نجد بعد ذلك ولاية صفاقس بـ73%، ثم نابل بـ72%، ولايات تونس و جندوبة بنسبة 71% و أخيرا ولاية الكاف بنسبة 70%.

من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن 28% من التونسيين ضد مشاركة المرأة في الحياة السياسية. 24% من التونسيين الذين صرحوا بكونهم ضد مشاركة المرأة في الحياة السياسية أقروا بكونهم ضد حرية المرأة و بأن مكانتها في المنزل. 20% من غير المؤيدين يرون أن المرأة ليست لها المهارات / الصفات اللازمة للحياة السياسية (تسيء التصرف في خطاباتها، لا تجيد الحشد، ليست ذات مصداقية،...)، 17% يعتقدون أن المرأة لا تملك الكفاءات اللازمة للمشاركة في الحياة السياسية (غير متكونة بما فيه الكفاية، ليست ملمة بالمعلومات بما فيه الكفاية، ليس لديها المستوى التعليمي المطلوب،...)، 16% أقروا أن المشاركة في الحياة السياسية لا يشكل جزءا من سمات المرأة و أخيرا 13% يرون أن السياسة جُعلت للرجال.

الولايات الأكثر إعتراضا لمشاركة المرأة في الحياة السياسية هم : 60% من سكان ولاية القيروان و قابس، 57% من سكان ولاية مدنين، 56% من القصرين، ثم ولايات سوسة، سيدس بوزيد و تطاوين بـ52% لكل منهم و أخيرا، ولاية سليانة بـ49% فقط من المؤيدين.

الجدول التالي يصنف الولايات حسب آراءهم في ما يخص مشاركة المرأة في الحياة السياسية :

الولايات الأكثر تأييدا لمشاركة المرأة في الحياة السياسية		الولايات ذو التأييد النسبر لمشاركة المرأة في الحياة السياسية		الولايات الأقل تأييدا لمشاركة المرأة في الحياة السياسية	
المنستير	0,77	بنزرت	0,69	القيروان	0,6
أريانة	0,76	قفصة	0,69	قابس	0,6
باجة	0,75	منوبة	0,68	مدنين	0,57
بن عروس	0,73	توزر	0,67	القصرين	0,56
صفاقس	0,73	قبلي	0,66	سوسة	0,52
نابل	0,72	زغوان	0,61	سيدي بوزيد	0,52
تونس	0,71	المهدية	0,61	تطاوين	0,52
جندوبة	0,71			سليانة	0,49
الكاف	0,7				

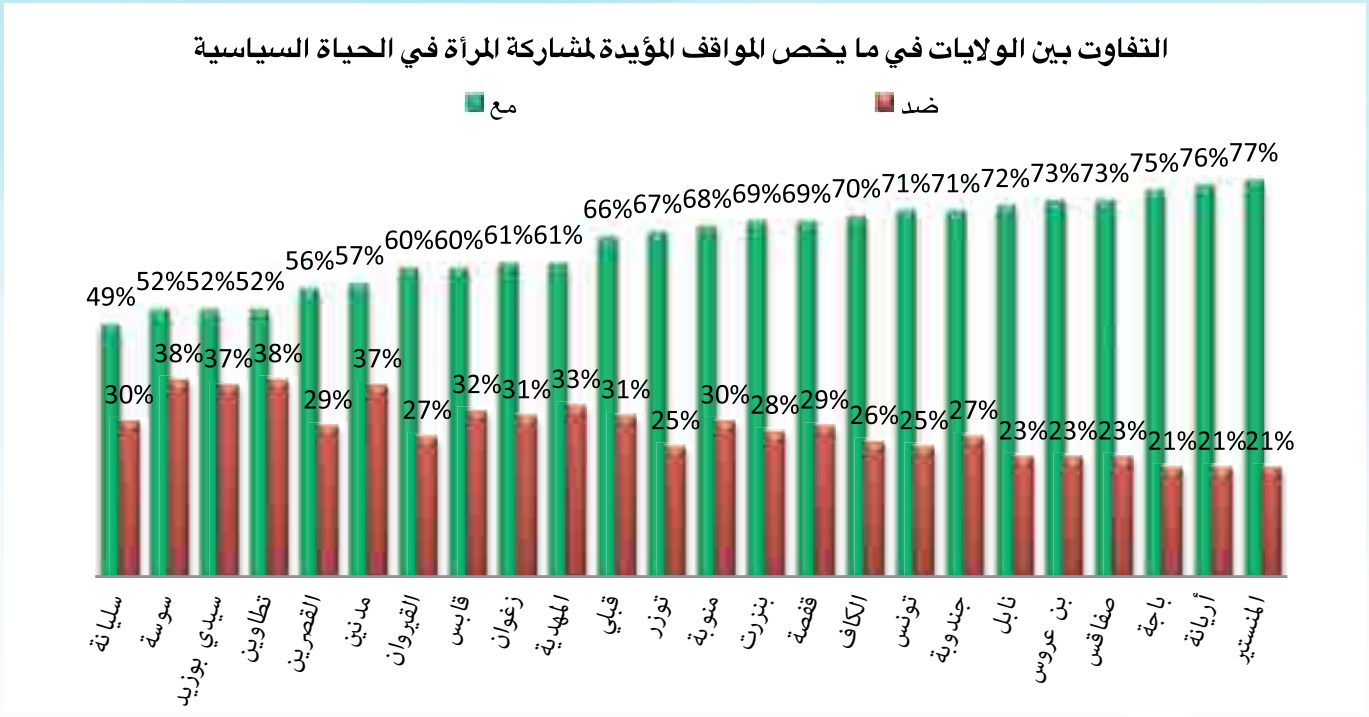

تجدر الإشارة إلى أن 75% من ذوي مستوى تعليمي عالي و 80% من المنتمين إلى الشريحة الإجتماعية و المهنية الأعلى هم الأكثر تأييدا لمشاركة المرأة في الحياة السياسية. كما يلاحظ أن الأعمار والوسط المعيشي لا تلعب دورا ملحوظا في التأييد أو عدم التأييد لمشاركة المرأة في الحياة السياسية مع فارق نسبي بمعدل 68% لفائدة القاطنين في وسط حضري.

من جهة أخرى 37% من ذوي المستوى التعليم الإبتدائي و أخيرا، 29% من المنتمين إلى الشريحة الإجتماعية و المهنية غير العليا هم الأقل تأييدا لمشاركة المرأة في الحياة السياسية.

التونسيون أقل تشجيعا للمشاركة في السياسة عندما يتعلق الأمر بنساء من عائلاتهم القريبة

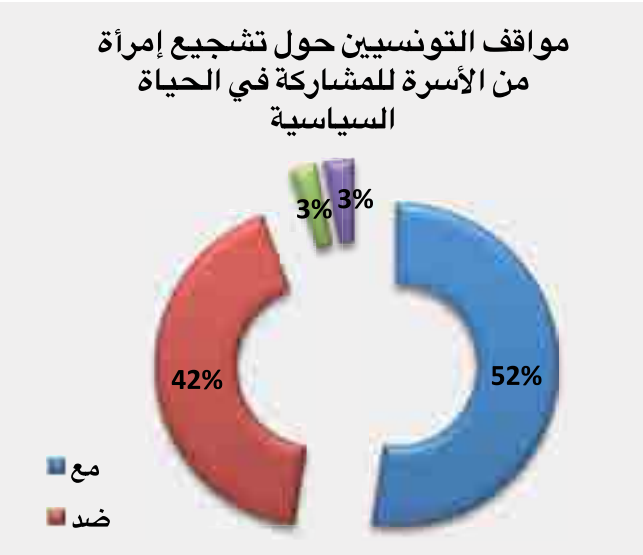

ردا على السؤال المتعلق بتشجيع مشاركة النساء المنتميات للعائلة المقربة في الحياة السياسية، التونسيون يبدون أكثر عزوفا، إذ أن 52% فقط منهم يشجعون أقاربهم من النساء للمشاركة في الحياة السياسية، و هم يفسرون هذا العزوف في 40% من الحالات بعدم إستقرار المشهد السياسي الحالي ذاكرين الأحداث الأخيرة المتعلقة بالعنف و الإغتيالات السياسية.

من ناحية الإختلافات بين الولايات، من المهم تحديد مجموعتين:

المجموعة الأولى تتكون من الولايات الأكثر تأييدا لمشاركة المرأة في الحياة السياسية و الأقل تشجيعا للنساء المنتميات لعائلتهم، هؤلاء يتميزون بموقف حمائي تجاه أسرهم و ليس موقف سلبي نحو وجود المرأة في الحياة السياسية، و يبين الجدول التالي الولايات «الحمائية تجاه أسرهم»

	مع مشاركة المرأة في الحياة السياسية	مع تشجيع المرأة المنتمية لأسرتهم للمشاركة في الحياة السياسية	الفوارق
صفاقس	%73	%48	%25
توزر	%67	%45	%22
تونس	%71	%52	%19
قبلي	%66	%48	%19
المنستير	%77	%58	%19
قفصة	%69	%54	%15
أريانة	%76	%61	%15

المجموعة الثانية تتمثل في سكان الولايات الأقل تأييدا لمشاركة المرأة في الحياة السياسية بصفة عامة و بطبيعة الحال يتشدد موقفهم أكثر عندما يتعلق الأمر بإحدى نساء عائلاتهم و هذا ما يفسر عدم تبريرهم ذلك بموقف حمائي.

	مع مشاركة المرأة في الحياة السياسية	مع تشجيع المرأة المنتمية لأسرتهم للمشاركة في الحياة السياسية
سيدي بوزيد	%52	%40
سليانة	%49	%41
سوسة	%52	%41
تطاوين	%52	%43
القصرين	%56	%43
مدنين	%57	%44

التونسيون الأكثر تشجيعا للمرأة المنتمية لأسرتهم للمشاركة في الحياة السياسية يتمثلون في 63% من الذين يبلغون من العمر 60 سنة فأكثر، 53% من سكان الوسط الحضري، 55% من ذوي المستوى التعليمي عالي و 59% من المنتمين إلى الشريحة الإجتماعية و المهنية الأعلى.

من جهة أخرى، التونسيون الأقل تشجيعا للمرأة المنتمية لأسرتهم للمشاركة في الحياة السياسية يتمثلون في 48% من الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 سنة، 42% من سكان الوسط الحضري، 46% من ذوي المستوى التعليمي الثانوي و 43% من المنتمين إلى الشريحة الإجتماعية و المهنية الغير العليا.

مواقف التونسيين إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر

59% من التونسيين مع تحمل المرأة المزيد من المسؤوليات السياسية. و هم يفسرون هذا الموقف في 21% من الحالات بأن المرأة تتمتع بالمهارات و الصفات الإنسانية اللازمة للحياة السياسية (القدرة على التعبئة، النجاعة ، النزاهة، ...). 18% منهم يقرون أن المرأة تتمتع بالكفاءة اللازمة للمشاركة في الحياة السياسية (تكوين، أفكار، قيمة مضافة) و بنفس النسبة 18% منهم استحضروا مبدأ المساواة بين الجنسين.

الولاية الأكثر تشجيعا لتولي النساء أكثر مسؤوليات سياسية هي ولاية أريانة بـ73%، و تأتي المنستير في المركز الثاني بـ70% من المؤيدين، متبوعة بولاية منوبة (69%) و باجة (69%)، بن عروس تضم 66% من المؤيدين و تونس العاصمة تتضمن 65% منهم.

تتمثل الولايات الأقل تأييدا لأن تتحمل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية في كل من توزر بـ59%، زغوان (58%)، صفاقس (57%)، قابس (54%)، مدنين (50%)، سيدي بوزيد (49%)، سوسة (48%)، القيروان (47%)، تطاوين (46%)، القصرين (44%) و سليانة (43%).

تجدر الإشارة إلى أن التونسيين الأكثر تأييدا لتحمل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية يتمثلون في 65% من البالغين من العمر من 45 إلى 59 سنة، 61% من القاطنين في وسط حضري، 66% من ذوي مستوى التعليم العالي و 72% من المنتمين إلى الشريحة الإجتماعية و المهنية الأعلى.

و على عكس ذلك، التونسيين الذين عبروا عن موقف أقل تأييد لتولي المرأة مسؤوليات سياسية أكثر يتمثلون في 35% من الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 سنة، 33% يعيشون في وسط ريفي، 37% من الذين لديهم مستوى تعليمي ثانوي و 33% من المنتمين إلى الشريحة الإجتماعية و المهنية غير العليا.

مواقف التونسيين إزاء تطبيق التناصف بين الرجل والمرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة

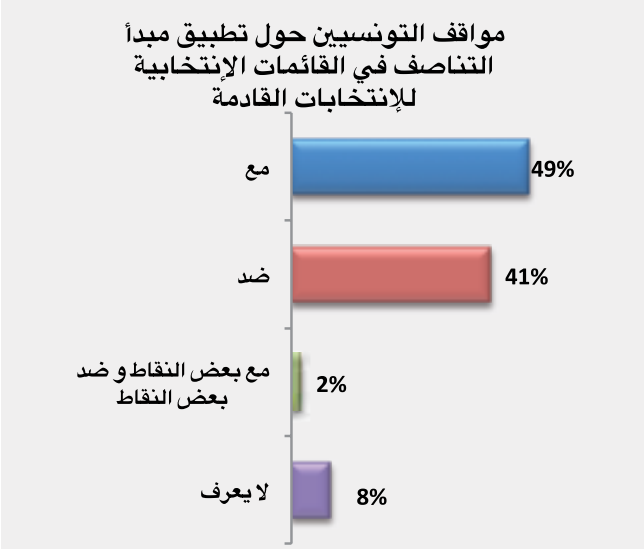

آراء التونسيين حول هذا الموضوع منقسمة. إذ أن 49% من التونسيين صرحوا بكونهم «مع» تطبيق مبدأ التناصف بين الجنسين في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة. هؤلاء يبررون موقفهم برغبتهم في تحقيق المساواة بين الرجل و المرأة في الحياة السياسية.

41% من التونسيين ضد تطبيق هذا التناصف، 24% منهم ضد مشاركة المرأة في الحياة السياسية بشكل صارم و صرحوا أن السياسة جُعلت للرجال، بينما 17% منهم يرون أن نسبة 50% مبالغ فيها و أن الرجل يجب أن يكون أكثر حضورا من المرأة.

التفاوت بين المناطق مفاجئ على هذا المستوى، إذ أنه من بين المؤيدين لمبدأ التناصف، نجد ولاية نابل في المركز الأول بـ69% متبوعة بولاية تونس بـ61% و بنزرت 59% و قفصة 59% و باجة 57% ثم أريانة بـ55% و بن عروس 52%.

الولاية الأقل تأييدا لمبدإ التناصف هي ولاية سليانة بـ22% فقط.

الولايات الأكثر رفض لتطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة هم : ولاية صفاقس بـ38% فقط من المؤيدين، تليها ولاية القيروان (37%)، زغوان و تطاوين (35%)، سيدي بوزيد (33%)، سوسة (30%) و أخيرا ولاية سليانة بـ22% فقط من المؤيدين.

التونسيون المؤيدون لتطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية يتمثلون في 57% من البالغين 60 سنة فأكثر، 51% من الذين لديهم مستوى تعليمي إبتدائي، 50% من المنتمين إلى الشريحة الإجتماعية و المهنية الأعلى و 50% من المنتمين إلى الشريحة الإجتماعية و المهنية غير العليا.

نلاحظ أيضا أن التونسيين الأقل تأييد لتطبيق التناصف في القائمات الإنتخابية يتمثلون في 43% من البالغين بين 18 و 29 سنة، 42% من القاطنين منطقة حضرية و 43% من ذوي مستوى التعليم العالي.

مواقف التونسيين إزاء تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية

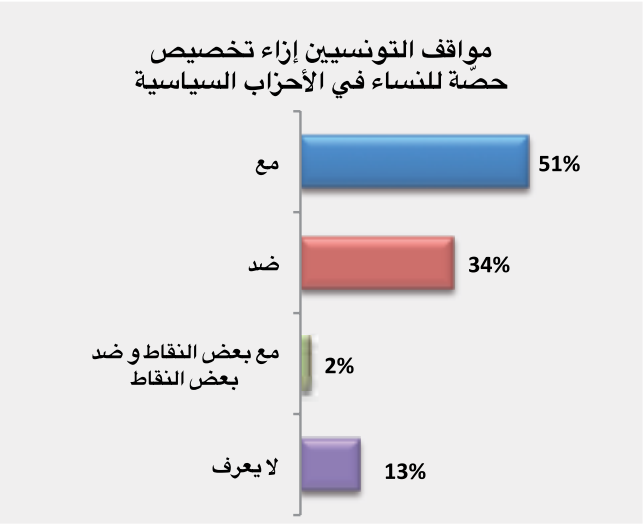

التونسيون أكثر تسامحا مع مبدأ تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية إذ تصل نسبة المؤيدين إلى 51%. 20% من المؤيدين يعتبرون هذه الحصّة كوسيلة لضمان وجود المرأة في الحياة السياسية. الـ34% الغير مؤيدين لإنشاء حصّة للنساء يبررون موقفهم أساسا بكون إسناد المناصب في الأحزاب السياسية ينبغي أن يتم على أساس الجدارة بغض النظر عن الجنس (19%).

الولاية الأكثر تأييدا لتخصيص حصة للنساء في الأحزاب السياسية هي قفصة بنسبة 75% ، تليها ولاية نابل (65%)، زغوان (60%)، منوبة (60%) و مدنين (59%).

الولايات الأقل تأييدا لتخصيص حصة تمثيلية للنساء في الأحزاب السياسية هم : ولاية القيروان (42%)، صفاقس (39%)، قابس (38%)، الكاف (36%)، سيدي بوزيد (34%)، تطاوين (30%) و أخيرا، سليانة بنسبة 23% فقط من المؤيدين.

التونسيون المؤيدون لتخصيص حصة نسائية في الأحزاب السياسية يتمثلون في 54% من الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 44 سنة ، 51% من الذين يعيشيون في وسط حضري، 52% من ذوي مستوى التعليمي الثانوي و 52% من المنتمين إلى الشريحة الإجتماعية و المهنية العليا.

نلاحظ أيضا أن التونسيين الأقل تأييدا لتخصيص حصة نسائية في الأحزاب السياسية يتمثلون في 35% من الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 سنة، 35% من سكان الوسط الحضري و 37% من ذوي مستوى التعليم العالي و 38% من المنتمين إلى الشريحة الإجتماعية و المهنية الأعلى .

القيمة المضافة للمرأة في السياسة

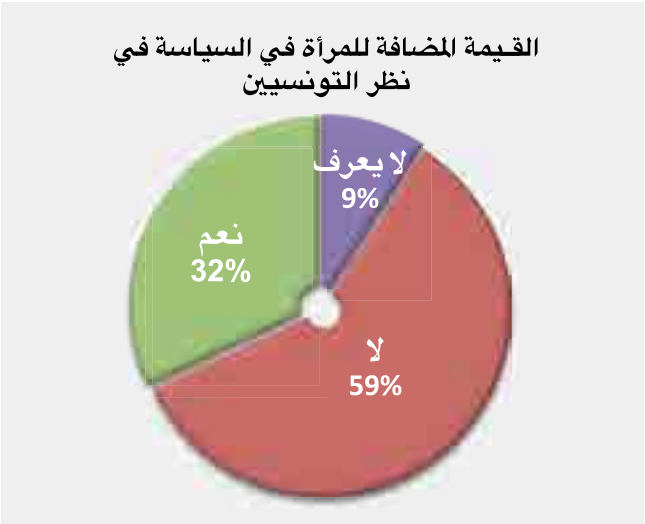

59% من التونسيين يعتبرون أن المرأة لا تعطي الإضافة في السياسة و 32% يرون عكس ذلك، 30% من الذين يعتبرون أن المرأة تعطي الإضافة في السياسة يرون أن هذه القيمة تكمن في مساهمتها في الدفاع عن حقوق الإنسان و بالأخص عن حقوق المرأة و الطفل، 28% يرون أنها تساهم عبر كفاءتها و أفكارها.

الولايات التي تعتبر أن المرأة تعطي الإضافة في السياسة تتمثل في ولاية باجة بنسبة 54% و تحتل بذلك المرتبة الأولى، تلياها ولايات قابس و نابل (43%)، ثم أريانة و قفصة (42%) و أخيرا الكاف بنسبة 40%.

و تجدر الإشارة أن الولايات التي تعتبر أن المرأة لا تعطي الإضافة في السياسة تتمثل في كل من ولاية القيروان (29%)، تونس و توزر (27%)، تلياهما ولايات سوسة و سيدي بوزيد (24%) ثم، صفاقس بـ20%، تطاوين و زغوان (19%) و أخيرا سليانة بنسبة 13% فقط.

التونسيون الأكثر إقتناع بكون المرأة تعطي الإضافة في السياسة يمثلون 43% من البالغين من العمر 60 سنة فأكثر، 33% من الذين ليس لديهم أي مستوى تعليمي و 38% من الذين ينتمون إلى الشريحة الإجتماعية و المهنية الأعلى.

و من ناحية أخرى، يتمثل التونسيين المعتبرين أن المرأة لا تعطي الإضافة في الحياة السياسية في 64% من البالغين أعمارهم من 18 إلى 29 سنة، 60% من الذين يعيشون في وسط حضري، 61% من المتمتعين بمستوى تعليمي عالي و 60% من المنتمين للشريحة الإجتماعية و المهنية غير العليا.

القدرة على الإقناع و نوايا التصويت

القدرة على الإقناع

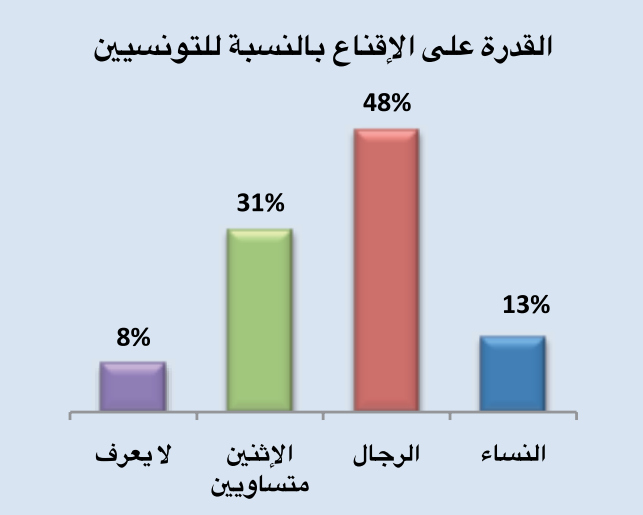

13% من التونسيين صرحوا أنهم أكثر إقتناعا بالنساء و يبرهنون إجابتهم بأن النساء لهن قابلية في التواصل أكثر من الرجال كما لهن حس الثقة و القرب من النساء.

48% من التونسيين صرحوا أنهم مقتنعون بالرجال و يعتبرون أن للرجال أكثر قابلية في التواصل من النساء.

31% من التونسيين يعتبرون أن الرجال و النساء متساوون بالنسبة للقدرة على الإقناع.

الولايات التي صرحت أنها أكثر إقتناعا بالنساء هي مدنين (19%) و منوبة (19%) و نابل (19%) و الكاف (18%) و قفصة (18%)، ثم تونس العاصمة، باجة و زغوان بـ17% لكليهم و أخيرا، ولاية أريانة بنسبة 16% . 7% فقط من سكان ولاية صفاقس صرحوا أنهم أكثر إقتناعا بالنساء و 47% منهم يعتبرون أن الرجال و النساء متساوون في القدرة على الإقناع.

الولاية «الرجالية» بإمتياز هي سليانة إذ 5% فقط من سكانها صرحوا أنهم أكثر إقتناعا بالنساء و 24% يعتبرون أن الرجال و النساء متساوون بالنسبة للقدرة على الإقناع.

التونسيون الذين صرحوا أنهم أكثر إقتناعا بالنساء يتمثلون في 18% من البالغين 60 سنة فأكثر، 14% من القاطنين الوسط الريفي، 20% من الذين ليس لديهم أي مستوى تعليمي و 14% من المنتمين إلى الشريحة الإجتماعية و المهنية غير العليا. من ناحية أخرى، التونسيون الذين صرحوا أنهم أكثر إقتناعا بالرجال في الحوارات السياسية يتكونون من 51% من البالغين من العمر من 18 إلى 29 سنة، 53% من الذين لديهم مستوى تعليمي إبتدائي و 49% من المنتمين إلى الشريحة الإجتماعية و المهنية غير العليا.

نوايا التصويت

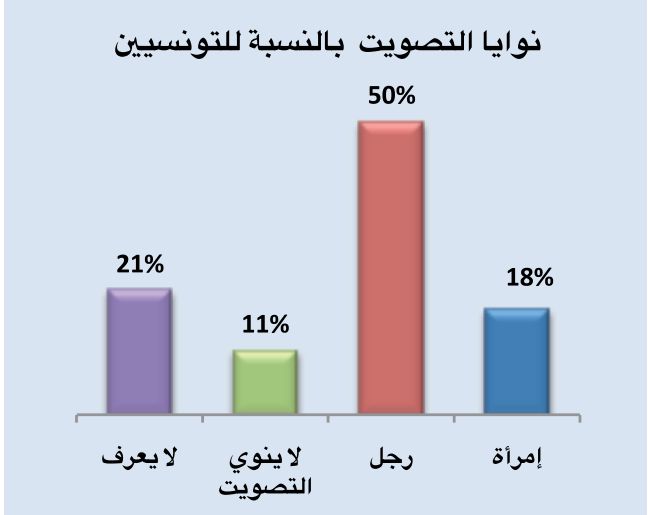

18% من التونسيين صرحوا أنهم ينوون التصويت لفائدة المرأة في الإنتخابات القادمة، 50% ينوون التصويت لفائدة الرجل و11% صرحوا أنهم لا ينوون التصويت. ربع الذين ينوون التصويت لفائدة المرأة صرحوا أنهم سيقومون بذلك تضامنا مع المرأة و 15% منهم سيصوتون لها معتبرين أنها تستحق فرصة.

38% من الذين ينوون التصويت لرجل، يقومون بذلك من أجل الخصال التي يمتلكها (الكاريزما، حذق التعبئة و النجاعة)، 24% يقومون بذلك عن اقتناع شخصي معتبرين أنه في كل الحالات الرجال أجدر من النساء.

الولايات التي تميل أكثر إلى التصويت لفائدة إمرأة هي ولاية أريانة (28%) و باجة (27%) و نابل (26%) و قفصة (25%) و الكاف (25%) و زغوان (22%) و تونس (22%) و بن عروس (21%) ثم، نجد ولايات منوبة و بنزرت بنسبة 20% لكليهما. الولايات الأقل إحتمالا إن يصوتوا إلى إمرأة هم القيروان و تطاوين بنسبة 14% لكليهما، ثم توزر 12%، سيدي بوزيد 10%، قابس 9% و سوسة 7%.

التونسيين الذين صرحوا أنهم ينوون التصويت لإمرأة في الإنتخابات القادمة يتمثلون في 23% من البالغين من 45 إلى 59 سنة، 19% من القاطنين الوسط الحضري، 22% من الذين ليس لديهم مستوى تعليمي و 20% من المنتمين إلى الشريحة الإجتماعية و المهنية الأعلى.

التأثير الناجم عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية

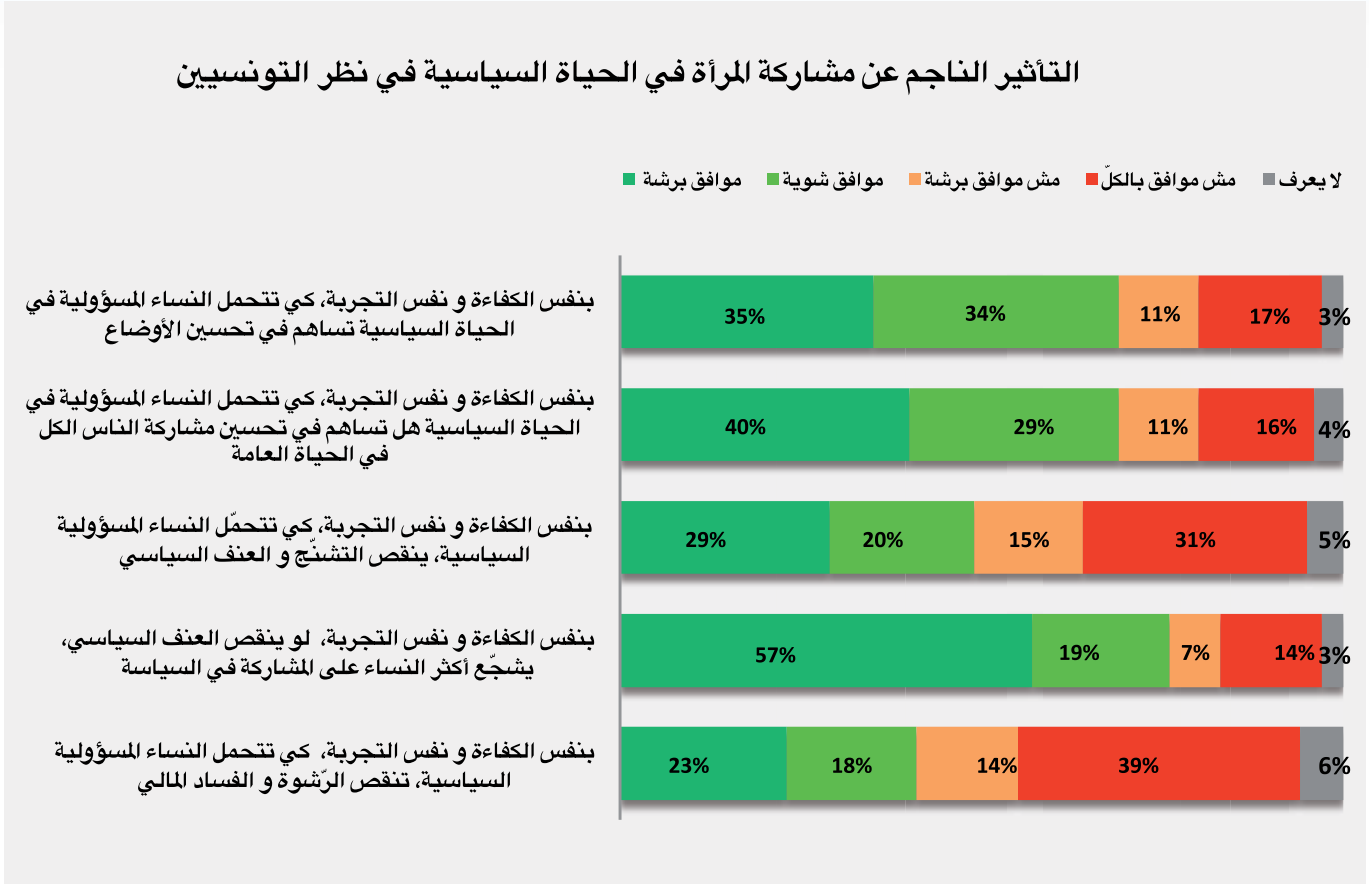

- 69% من التونسيين يعتبرون أن المرأة إذا تقلدت مسؤوليات سياسية يمكن أن يساهم ذلك في تحسين وضعية البلاد و هذا الموقف بقدر ما هو مؤيد في المنستير (82%) و أريانة (80%) فهو أقل تأييدا بكثير في سليانة و سيدي بوزيد (52%)، و من جهة أخرى فإن التونسيين الذين يعتبرون أن تولي المرأة مسؤوليات سياسية يمكن أن يساعد على تحسين وضعية البلاد يتمثلون في 75% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 70% من الذين يعيشون في الوسط البلدي و 74% من الذين لهم مستوى التعليم العالي.

- 69% من التونسيين الذين يعتبرون أن تولي المرأة مسؤوليات سياسية يمكن أن يحسن مشاركة جميع أصناف الشعب في الحياة الإجتماعية، و هذا الرأي يجد أكثر مساندة في المنستير

85% في حين يجد في سليانة تأييدا أقل (46% فقط من السكان مؤيدون). و من ناحية أخرى تجدر الإشارة إلى أن التونسيين الذين يعتبرون أن تولي المرأة مسؤوليات سياسية يمكن أن يحسن مشاركة جميع أصناف الشعب في الحياة الإجتماعية موزعين كالآتي: 80% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 75% من الذين ينتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا و 71% من الذين يعيشون في الوسط الحضري و 74% من الذين لهم مستوى التعليم العالي.

- 49% من التونسيين يعتقدون أن تولي المرأة مسؤوليات سياسية يساهم في تقليص العنف في السياسة. الولاية الأكثر تأييدا لهذا الموقف هي المنستير بنسبة 62% و هذه الفكرة أقل تأييدا بكثير في سيدي بوزيد بحيث 33% فقط يؤيدونها. 54% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى هم مؤيدون هذه الفكرة.

- 76% من التونسيين يعتقدون أنه إذا ما تقلص العنف السياسي سيشجع ذلك النساء على المشاركة أكثر في الحياة السياسية و هذا الموقف وقع تأييده خاصة في المهدية (88%) و قل تأييده كثيرا في سليانة (52%).

- 41% من التونسيين يعتقدون أن تحميل المسؤولية السياسية للمرأة يؤدي إلى تقليص الفساد المالي و التحيل. هذا الموقف يجد تأييدا في الكاف (54%) و أريانة (50%) و باجة (49%) و يتقلص كثيرا في صفاقس (30% فقط من المؤيدين) و في سوسة (27% فقط) و كذلك الحال في سيدي بوزيد (27%).

المواقف حول تحمل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية

على الصعيد الجهوي

53% من التونسيين يؤيدون تحمل المرأة مسؤوليات سياسية على الصعيد الجهوي.

في ما يلي الولايات الأكثر تأييدا و الأقل تأييدا لهذا الموقف:

الولايات الأكثر تأييدا لتولي المرأة أكثر مسؤوليات سياسية على الصعيد الجهوي		الولايات الأقل تأييدا لتولي المرأة أكثر مسؤوليات سياسية على الصعيد الجهوي	
الكاف	65%	القصرين	50%
أريانة	64%	قابس	49%
المنستير	64%	سيدي بوزيد	46%
باجة	63%	المهدية	45%
بن عروس	62%	صفاقس	42%
جندوبة	61%	سوسة	42%
قبلي	60%	تطاوين	41%
منوبة	59%	القيروان	41%
نابل	59%	سليانة	37%
بنزرت	57%		
قفصة	56%		
زغوان	55%		
توزر	54%		
تونس	53%		
مدنين	53%		

على الصعيد الوطني

57% من التونسيين يؤيدون تحمل المرأة مسؤوليات سياسية على الصعيد الوطني

في ما يلي الولايات الأكثر تأييدا و الأقل تأييدا لهذا الموقف:

الولايات الأكثر تأييدا لتولي المرأة أكثر مسؤوليات سياسية على الصعيد الوطني		الولايات الأقل تأييدا لتولي المرأة أكثر مسؤوليات سياسية على الصعيد الوطني	
المنستير	74%	القيروان	51%
باجة	70%	قابس	51%
أريانة	69%	سيدي بوزيد	50%
منوبة	68%	القصرين	49%
جندوبة	67%	صفاقس	49%
الكاف	66%	زغوان	46%
نابل	65%	سوسة	45%
قفصة	65%	المهدية	44%
بن عروس	62%	مدنين	43%
بنزرت	60%	تطاوين	38%
توزر	60%	سليانة	37%
قبلي	59%		
تونس	58%		

المواقف حول تولي المرأة مراكز القيادة في السياسة:

بالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية:

31% فقط من التونسيين يؤيدون تولي المرأة منصب رئيس الجمهورية. الولايات الأكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس الجمهورية هي الكاف بـ45% و أريانة 43% و نابل 41% و بن عروس 38% و باجة 38% و تونس 37%.

الولايات الأقل تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس الجمهورية هم كل من ولاية قابس (28%)، تطاوين (27%)، ، القصرين (22%)، سوسة (21%)، و بالتساوي زغوان و القيروان بنسبة 20% و أخيرا، كل من ولاية سيدي بوزيد، توزر، سليانة، و مدنين حيث نسبة المؤيدين لتولي المرأة منصب رئيس الجمهورية لا يتجاوز 19%.

التونسيون المتراوحة أعمارهم بين 45 و 59 سنة يبدون الأكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة منصب رئيس الجمهورية بنسبة 38%. التونسيون ذات مستوى تعليمي عالي يشجعون أيضا القيادة النسائية في المشهد السياسي التونسي إذ 34% منهم يؤيدون تولي إمرأة منصب رئيس الجمهورية. و أخيرا، 38% من التونسيين المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون هذا الموقف.

التونسيون الأقل تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس الجمهورية يمثلون 65% من المتراوح أعمارهم بين 18 و 44 سنة، 65% من القاطنين الوسط الريفي، 66% من الذين لديهم مستوى تعليمي ثانوي و 63% من المنتمين إلى الشريحة الإجتماعية و المهنية غير العليا.

بالنسبة لمنصب رئيس البرلمان:

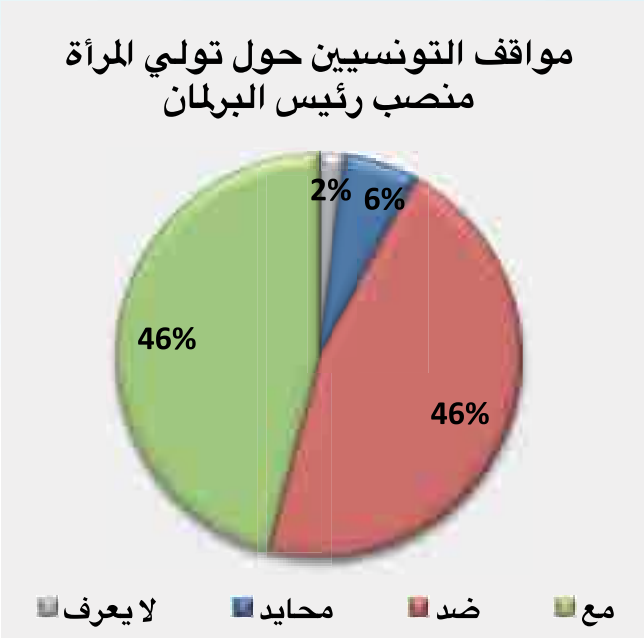

46% من التونسيين يؤيدون تولي المرأة منصب رئيس البرلمان و خاصة منهم سكان ولاية أريانة و ذلك بنسبة 64% من المؤيدين، ولاية باجة بنسبة 63%، بن عروس (62%)، نابل (61%)، قفصة (58%)، بنزرت (57%). تبقى سليانة الولاية الأقل تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس البرلمان بنسبة 18%.

التونسيون المتراوحة أعمارهم بين 45 و 59 سنة يبدون الأكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس البرلمان بنسبة 54%. 49% من التونسيين الذين لهم مستوى تعليمي عالي يؤيدون أيضا القيادة النسائية في المشهد السياسي التونسي بتولي المرأة منصب رئيس البرلمان. و أخيرا، 57% من التونسيين المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون هذا الموقف.

أما بالنسبة للتونسيين الأقل تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس البرلمان يمثلون 49% من الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 سنة، 48% من القاطنين في منطقة ريفية، 48% من الذين لديهم مستوى تعليمي إبتدائي و 46% من المنتمين إلى الشريحة الإجتماعية و المهنية غير العليا.

بالنسبة لمنصب رئيس الحكومة:

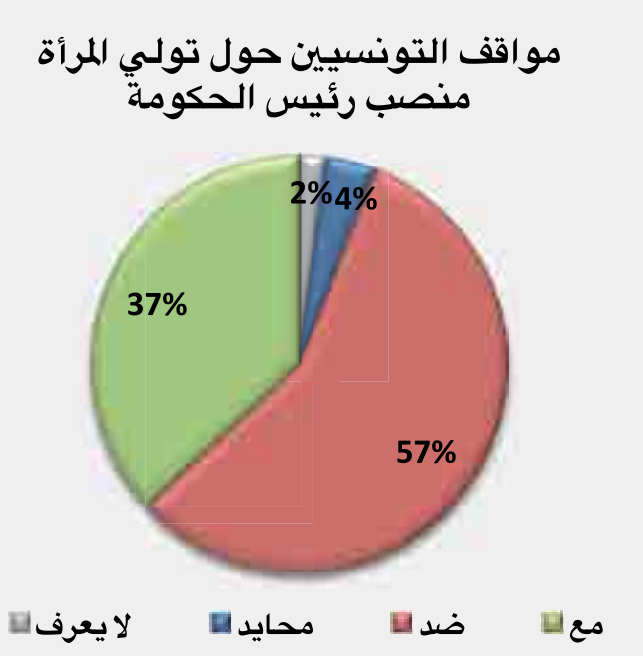

37% من التونسيين يؤيدون تولي المرأة منصب رئيس الحكومة.

الولاية الأكثر تأييدا لتولي إمرأة منصب رئيس الحكومة هي ولاية أريانة بنسبة 52% و تتبعها المنستير بنسبة 50% ثم باجة و الكاف بنسبة 48%، قفصة 47% و نجد بنفس النسبة كل من ولاية تونس و جندوبة بـ41%. الولايات الأقل تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس حكومة هم : القيروان (29%)، سوسة و صفاقس (28% لكل منهما)، ثم سيدي بوزيد (25%)، تطاوين (23%)، توزر (20%) و أخيرا، ولاية سليانة بـ17% فقط من المؤيدين لهذا الموقف.

التونسيون المتراوحة أعمارهم بين 45 و 59 سنة هم الأكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس الحكومة بنسبة 44%. التونسيون الذين لهم مستوى تعليمي عالي يبدون أيضا الأكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس الحكومة بنسبة 42%. و أخيرا، 46% من التونسيين المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون هذا الموقف.

تجدر الإشارة إلى أن التونسيين الأقل تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس الحكومة يتمثلون في 60% من البالغين من العمر بين 18 و 29 سنة، 58% من الذين يعيشون في الوسط الريفي، 61% من الذين لديهم مستوى تعليمي إبتدائي و 61% من الذين لديهم مستوى تعليمي ثانوي و أخيرا، 57% من المنتمين إلى الشريحة الإجتماعية و المهنية غير العليا.

بالنسبة لمنصب وزيرة في وزارة أخرى غير وزارة المرأة:

69% من التونسيين يؤيدون مبدأ تكليف المرأة مسؤوليات وزارية في وزارة أخرى غير وزارة المرأة و بالخصوص 85% من سكان ولاية المنستير، 81% من ولاية باجة، جندوبة (79%)، أريانة (77%) و نابل (75%). ولاية تطاوين و ولاية سليانة هما من أقل الولايات المؤيدات لتولي المرأة منصب وزيرة بغض النظر عن وزارة المرأة. التونسيون الذين لهم مستوى تعليمي عالي يؤيدون بنسبة 74% تولي المرأة منصب وزيرة. و أخيرا، 78% من التونسيين المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى مؤيدون.

التونسيين الغير المؤيدين لتولي المرأة منصب وزيرة في وزارة أخرى غير وزارة المرأة يمثلون27% من الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 سنة، 27% من الذين يقطنون في وسط ريفي، 30% من الذين لديهم مستوى تعليمي إبتدائي و 57% من الذين ينتمون إلى الشريحة الإجتماعية و المهنية غير العليا.

بالنسبة لمنصب رئيس بلدية:

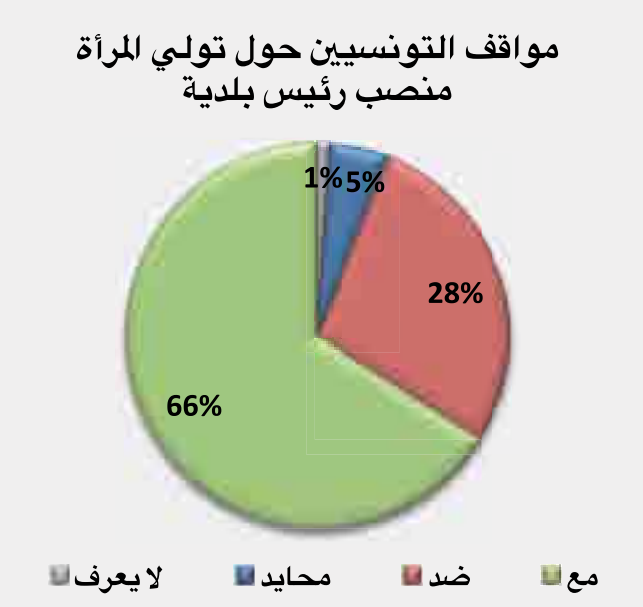

66% من التونسيين يؤيدون تولي المرأة منصب رئيس بلدية.

و على وجه الخصوص، 80% من سكان أريانة هم مؤيدون، 77% من سكان المنستير بالتساوي مع نابل و قفصة، تليهم ولايات بن عروس و جندوبة بنسبة 76% ثم باجة بـ75%. الولايات الأقل تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس بلدية هم : تطاوين 46% و زغوان 43%.

التونسيون الذين لهم مستوى تعليمي عالي يؤيدون بنسبة 69% تولي المرأة منصب رئيس بلدية. و أخيرا، فإن 74% من التونسيين المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى مؤيدون.

التونسيين الأقل تأييد لتولي المرأة منصب رئيس بلدية يمثلون 29% من الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 سنة، 33% من الذين لديهم مستوى تعليمي إبتدائي و 29% من المنتمين إلى الشريحة الإجتماعية و المهنية غير العليا.

بالنسبة لمنصب رئيس حزب سياسي:

60% من التونسيين يؤيدون تولي المرأة منصب رئيس حزب سياسي و خصوصا 73% من سكان المنستير، 73% من سكان أريانة، قفصة (70%)، باجة و الكاف (69%)، تونس (65%) ثم نابل، منوبة و مدنين بنسبة 63% لكل منهم. الولايات الأقل تأييد لتولي المرأة منصب رئيس حزب سياسي هم تطاوين بنسبة 36% و سليانة بنسبة 32%. التونسيون المتراوحة أعمارهم بين 45 و 59 سنة هم الأكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس حزب سياسي بنسبة 63%.

التونسيون الذين لهم مستوى تعليمي عالي يؤيدون بنسبة 65% تولي المرأة منصب حزب سياسي. و أخيرا، فإن 73% من التونسيين المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون هذا الموقف.

التونسيين الأقل تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس حزب يتمثلون في 35% من البالغين من 18 إلى 29 سنة، 37% من القاطنين في منطقة ريفية، 40% من الذين لديهم مستوى تعليمي إبتدائي و 35% من المنتمين إلى الشريحة الإجتماعية و المهنية غير العليا.

الفصل 10 : الخاتمة

كشفت هذه الدراسة أن ثلثي التونسيين لهم موقف إيجابي فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية. و بالرغم من وجود تباينات. تشارك إجمالا في هذا الموقف كل ولايات البلاد التونسية، والأكثر تأييدا ليسوا بالضرورة من كنا نتوقع. سكان بعض الولايات داخل البلاد لديهم مواقف أكثر تأييدا من بعض سكان المناطق الساحلية التي تعتبر عموما أكثر «تفتح». عدد المعارضين لمشاركة المرأة في الحياة السياسيّة يفوق بقليل واحد من كلّ أربعة تونسيّين. وتنخفض نسبة الثلثين تأييدا لمشاركة المرأة في الحياة السياسية إلى النصف عندما يتعلّق الأمر بتشجيع امرأة من العائلة للمشاركة في الحياة السياسيّة. في المقابل ستّة تونسيّين من عشرة يعتبرون أنّ المرأة لا تقدم قيمة مضافة في السياسة معاكسين الموقف المؤيّد الملاحظ. و لا يرى إلاّ تونسي واحد من ثلاثة أنّها تقدم الإضافة.

و في ما يخص الإفناع تونسي واحد من اثنين يصرّح أنّه يقنع أكثر من طرف الرّجال. و يأتي الأمل من أنّ ثلاثة تونسيّين من عشرة يرون أنّ النساء والرّجال متساوون من حيث الإقناع. و لا يعترف إلا واحد من ثمانية بأنّ المرأة مقنعة أكثر.

و يعتبر أغلبيّة ساحقة من التونسيّين (70%) أنّ مشاركة المرأة في الحياة السياسيّة تقود إلى تحسين الأوضاع في البلاد. وفيما يخصّ نوايا التصويت، يؤيّد التونسيّون عموما أن تتولّى المرأة مناصب سياسيّة هامّة. 70% يرونها في منصب وزيرة بقطع النظر عن وزارة المرأة وفي منصب رئيسة بلديّة أو رئيسة حزب بنسب أضعف قليلا. واحد من اثنين تقريبا يؤيّدون أن تتولّى امرأة رئاسة البرلمان. وتقريبا أربعة من عشرة يؤيّدون تولّيها منصب رئيس الحكومة وثلاثة من عشرة يؤيّدون أن تتولّى منصب رئيس الجمهوريّة.

بالرّغم من هذا الموقف المؤيّد إجمالا فإنّ الّذين يفضّلون التصويت لامرأة بنفس كفاءة الرجل لا يتعدّون واحد من خمسة.

ما يجب ان نستنتجه أن كلّ هاته المعلومات تأكّد المكانة الهامّة الّتي يمكن أن تحتلّها المرأة في السياسة و أنّه ليس هناك اعتراض مبدئي لأن تحتّل المرأة مناصب سامية. وبالتّاكيد هذا يتناقض تماما مع الواقع حيث أن المرأة لازالت قليلة الحضور في مناصب المسؤوليّات السياسيّة لو نستثني حضورها في المجلس الوطني التّأسيسي وفي وزارة المرأة.

من المحتمل أنّ التونسيّين، إحساسا بالذّنب، يلجئون إلى الإكثار من التصريحات الموافقة الّتي لا يطبّقونها في الواقع.

لكن عند التدقيق في النتائج بأكثر انتباه نلاحظ أيضا أنّهم يعترفون بإيجاد صعوبة في الاقتناع بالنّساء، مستندين بدون شكّ على النتائج الحاليّة للسياسيات التونسيّات قليلة التمثيل وقليلة الظهور في وسائل الإعلام. كما أن تصريحهم أنّ المرأة لا تأتي بالإضافة شيء يستدعي الانتباه ويتناقض تماما مع موقفهم المؤيّد لمشاركة المرأة في السياسة. لكي نفهم جيّدا هذا التناقض ولكي نقلّل منه ننصح بالقيام باستطلاع رأي كيفي يرتكز على الملاحظة وليس على التصريح لكي ندرك بصفة أعمق الدوافع والمكابح الفعلية الّتي يشعر بها التونسيّون.

ومن جهة أخرى ننصح النّساء اللاتي ترغبن في المشاركة في السياسة بالإيمان أكثر بحظوظهنّ وبأن تكافحن أكثر لفرض وجودهنّ، بالاستناد على تشجيع التونسيّين لهنّ. و عليهن الاستفادة من الإمكانات المتاحة لهن بتحسين أدائهن من خلال تكوين معمق في العلوم السياسيّة والحضور في دورات تدريبية في التسويق السياسي من جهة وفي الاتّصال و التعبير الشخصي من جهة أخرى.

ولكن من الواضح، انه بفضل جهودها ستتمكن المرأة في المستقبل ان تحتل المكانة التي تليق بها في السياسة، مكانة من الدرجة الأولى.

المراجع

i النساء و السياسة في تونس: لماذا المرأة التونسية هي رجل مثل الآخرين – دانيال دالفار 26 أكتوبر 2013

ii النساء في السياسة: 2012 - الأمم المتحدة للمرأة و الاتحاد البرلماني الدولي

iii الاتحاد البرلماني الدولي: التقارير السنوية حول الإنتخابات

iv النوعية و مشاركة النساء في الحياة العامة في تونس: دراسة أنجزتها درة محفوظ و خديجة المداني سنة 2008 .

v التقرير النهائي لبعثة المراقبة الإنتخابية التابعة للإتحاد الأوروبي بشأن إنتخاب مجلس وطني تأسيسي في 23 أكتوبر 2013

vi المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

يربط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي علاقة شراكة مع الشعوب على جميع المستويات وذاك للمساعدة في بناء أمم قادرة على إمتصاص الأزمات عبر التنمية وتحسين ظروف عيش المواطنين. بحضوره في 177 دولة يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي آفاق دولية وشبكة علاقات محلية وكلها في خدمة الشعوب.

إن الآراء الواردة في سبر الآراء لا تعكس بالضرورة موقف الأمم المتحدة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

© حقوق الطبع والنشر محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتونس - يناير/جانفي 2014

تم إنجاز سبر الآراء حول نظرة التونسيين إلى مشاركة المرأة في الحياة السياسية في تونس من قبل :

المجمع العالمي للدراسات 3C Etude

تم الإشراف على سبر الآراء لفائدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتونس من قبل :

السيّدة رباب بلدو

السيّد أنيس زهراز

تمت مراجعة سبر الآراء لفائدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتونس من قبل :

السيّدة رباب بلدو

السيّد عبد الرحمان اليسع

السيّد أنيس زهراز

قـام مـشروع دعـم المسـار الإنتخـابي التابـع لبرنامـج الأمـم
المتحـدة الإنمـائي بتونـس بإنجاز سـبر الآراء عن نظرة التونسـيين
إلى مشـاركة المرأة في الحيـــاة السياسيــة في تونس بدعم من :